

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

«إنتاجية الزوج في إطار نظرية الزواج»
دراسة تحليلية

إعداد

باسم محمد أحمد الشرع

إشراف

الدكتور خليل حمّاد

كانون أول (ديسمبر) 1994

بسم الله الرحمن الرحيم

«إنتاجية الزوج في إطار نظرية الزواج»
دراسة تحليلية

باسمة محمد أحمد الشرع

(بكالوريوس إقتصاد من جامعة اليرموك، 1989)

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد
من كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك

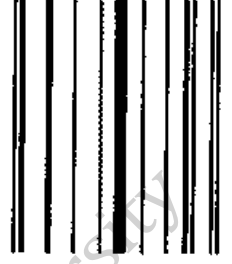
لجنة المناقشة:

الدكتور خليل حمّاد (رئيساً)

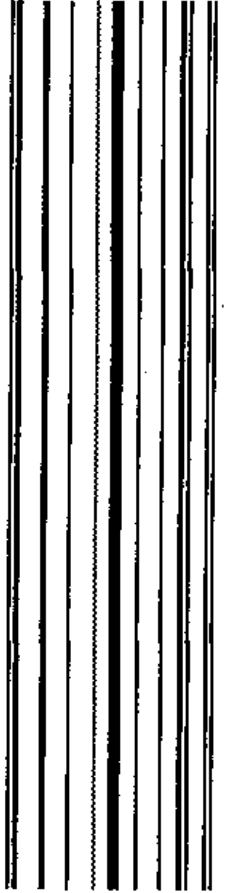
الدكتور عبدالرزاق بني هاني (عضواً)
١٩٩٥ / ٨ / ٨

الدكتور رياض المومني (عضواً)

1994



الإهداء



إلى أبي وأمي اللذين غرسا في نفسي الأمل والطموح وقوة الإرادة

إلى أشقائي وشقيقاتي الأعزاء

إلى زوجي العزيز

إلى أغلى ما في الوجود ابنتي هبة

باسمعة الشرع

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

لا يسعني بعد أن أنهيت هذه الرسالة بحمد الله إلا أن أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني الى اساتذتي الأفاضل اللذين أسهموا في تطويرها: الدكتور خليل حماد الذي أشرف عليها، وقدم لي النصح والارشاد طيلة إعداد هذه الرسالة. والدكتور عبد الرزاق بني هاني الذي لم يأل جهداً في تقديم كل ما احتجت اليه من مساعدة وتوجيه واقتراحات ساعدتني كثيراً في بلورة فكرة الدراسة والاستمرار فيها. والدكتور رياض المومني الذي تفضل مشكوراً بالمشاركة في إنجاز هذه الرسالة بما أبداه من ملاحظات قيمة ساهمت في إثراء هذه الرسالة.

وأقدم بالشكر والتقدير الى كل من ساهم في عملية توزيع الاستبانات وجمعها، وأخص بالذكر أخي المهندس ياسر محمد الشرع.

وأقدم بالشكر الى الأخ أحمد العمري الذي أسهم في إنجازها ومراجعتها وتدقيقها، وأتقدم بالشكر لكل من ساهم في طباعة هذه الرسالة.

وأخيراً أتقدم بجزيل شكري وتقديري الى والديَّ الكريمين، لما قدماه من حثٍّ وتشجيع لي على العمل المتواصل للإنتهاء من مراحل إعدادها، فلهما مني كل المحبة والإحترام والإجلال.

الباحثة

باسمة محمد أحمد الشرع

1994

فهرس المحتويات

الصفحة

الموضوع

الصفحة	الموضوع
	الملخص باللغة العربية
	الفصل الأول : المقدمة
1	● المقدمة
2	● أهمية الدراسة
3	● هدف وتسلسل الدراسة
5	● الإطار النظري
6	● العينة ومصادر المعلومات
8	● هوامش الفصل الأول
16	
	الفصل الثاني: نظرية الزواج والعوامل المؤثرة في انتاجية الزوج من الناحية النظرية والتطبيقية
17	● مفهوم نظرية الزواج
18	● الفوائد المترتبة على الزواج ونموذج بيكر
20	● اثر تعليم المرأة المتزوجة على عائدات زوجها من الناحية النظرية
26	● فرضية الزواج الانتقائي
31	● هوامش الفصل الثاني
32	
	الفصل الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة
33	● مقدمة
34	● الدراسات الغربية التي تتعلق بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في دول العالم
35	● الدراسات على المستوى القومي العربي المتعلقة بمشاركة المرأة في القوى العاملة وما تواجهه من معوقات
42	● الدراسات المحلية المتعلقة بمشاركة المرأة الاردنية في القوى العاملة
45	● المرأة الاردنية والتعليم
46	● ملامح عامة عن مشاركة المرأة الاردنية في القوى العاملة
48	● هوامش الفصل الثالث
63	

65	الفصل الرابع: نتائج تقدير الدوال والتحليل الاقتصادي
66	● المتغيرات المستخدمة في تقدير الدوال
67	● نتائج تقدير الدوال
67	● أثر سنوات التعليم، الخبرة، والحالة الاجتماعية
72	● أثر اختلاف المستويات التعليمية للزواج
79	● أثر مدة الزواج
93	● أثر تعليم الزوجة الذي أكملته قبل الزواج، وتعليمها الذي أكملته بعد الزواج
96	● أثر مكان الإقامة (المدن أو القرى)
98	● أثر العلاقة القرابية التي تربط بين الزوجين
100	● أثر الموقع الجغرافي لمكان العمل
108	● أثر معدل ساعات العمل المنزلي للزوجة
112	● أثر عمر الزوج (بالسنوات)
	● العلاقة بين قيمة التملكات الأسرية الجديدة والمستوى التعليمي لكلا الزوجين وعدد الاطفال ومدد الزواج
114	● العلاقة بين قيمة التملكات الأسرية الجديدة، ومعدل ساعات العمل المنزلي للزوجة
118	● هوامش الفصل الرابع
123	
124	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
125	● نتائج الدراسة
130	● التوصيات
131	مصادر الدراسة
132	● المصادر العربية
133	● المصادر الاجنبية
137	الملخص باللغة الانجليزية
134	ملحق الاستبانة الخاصة بالدراسة

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	رقم
10	جدول (1/1) توزيع مفردات العينة حسب الجنس	1
11	جدول (1/2) توزيع مفردات العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي	2
12	جدول (1/3) توزيع مفردات العينة حسب القطاع ومكان العمل	3
13	جدول (1/4) توزيع مفردات العينة حسب المستويات التعليمية ومكان العمل	4
14	جدول (1/5) توزيع مفردات العينة حسب الراتب والمستوى التعليمي	5
15	جدول (1/6) توزيع مفردات العينة حسب العمر ومستويات الرواتب	6
	جدول (3/1): معدل الإلتحاق بالمدارس حسب	7
47	الفئة العمرية والجنس لعام 1990 (%)	
	جدول (3/2): توزيع الطلبة حسب المراحل التعليمية	8
47	والجنس للعام الدراسة 1990-1991	
	جدول (3/3): المستوى التعليمي للقوى البشرية	9
49	(فئة العمر 15-64 سنة) حسب الجنس عام 1991 (%)	
	جدول (3/4): توزيع العاملات حسب النشاط الاقتصادي	10
52	الرئيسي لعام 1991 (%)	
	جدول (3/5): توزيع نسبة العاملات في كل قطاع انتاجي	11
55	من مجموع الاناث العاملات في جميع المؤسسات	
	جدول (3/6): توزيع مجموع العمال ونسبة الإناث	12
57	ومتوسط الاجور حسب السنوات	
	جدول (4/1): نتائج تقدير معلمات دوال لوغاريتم الاجر	13
70	الشهري للفئات: غير المتزوجين، والأزواج، والزوجات	
73	جدول (4/2): نتائج تقدير معلمات الدالة (4:2)	14
78	جدول (4/3): العائد على سنوات الخبرة للزوج	15
78	جدول (4/4): العائد على سنوات تعليم الزوج	16
81	جدول (4/5): نتائج تقدير معلمات الدالة (4:3)	17

86	جدول (4/6): قيم مرونة الاجر للزوج بالنسبة لسنوات خبرته	18
86	جدول (4/7): قيم مرونة الاجر للزوج بالنسبة لسنوات تعليم الزوجة	19
89	جدول (4/8): نتائج تقدير معلمات الدالة (4:4)	20
89	جدول (4/9): قيم مرونة الاجر للزوج بالنسبة لسنوات تعليم الزوج	21
92	جدول (4/10): نتائج تقدير معلمات الدالة (4:5)	22
92	جدول (4/11): قيم مرونة الاجر للزوج بالنسبة للسنوات تعليم الزوجة	23
95	جدول (4/12): نتائج تقدير معلمات الدالة (4:6)، والدالة (4:7)	24
97	جدول (4/13): نتائج تقدير معلمات الدالة (4:8)	25
99	جدول (4/14): نتائج تقدير معلمات الدالة (4:9)	26
103	جدول (4/15): نتائج تقدير معلمات الدالة (4:10)	27
106	جدول (4/16): نتائج تقدير معلمات الدالة (4:11)	28
110	جدول (4/17): نتائج تقدير معلمات الدالة (4:12)	29
113	جدول (4/18): نتائج تقدير معلمات الدالة (4:13)	30
116	جدول (4/19): نتائج تقدير معلمات الدالة (4:14)	31
120	جدول (4/20): نتائج تقدير معلمات الدالة (4:15)	32

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم الشكل
68	نسق العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة	1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنتاجية الزوج في إطار نظرية الزواج دراسة تحليلية

إعداد

باسمىة محمد احمد الشرع

إشراف

د. خليل حماد

ملخص

تتضمن نظرية الزواج أن الفوائد التي يجنيها الرجل والمرأة من الزواج تتناسب تناسباً طردياً مع الدخل الذي يتقاضاه كلا الزوجين، ورأس المال البشري لهما، والفروق النسبية في معدل الاجور التي يتقاضاها كل منهما، وأن الزواج كعلاقة ارتباط قوية يتشكل من خلالها دوافع وحوافز ومنافع كثيرة متبادلة بين الزوجين، ومن أهمها تلك المنافع المتعلقة بمخزون رأس المال البشري لكل منهما، إذ يتناسب مخزون رأس المال البشري للزوج أو الزوجة طردياً مع مخزون رأس المال البشري للطرف الآخر.

وتهدف هذه الدراسة الى قياس وتحليل أثر تعليم كل من الزوج والزوجة على انتاجية وكفاءة العمل لكل منهما في السوق (مقاسة بالعائدات من العمل)، مع التركيز على العوامل المؤثرة على انتاجية الزوج ضمن اطار فرضيات نظرية الزواج.

ولتحقيق هذا الهدف، تم توزيع استبانات استطلاعية خاصة بالدراسة على المحافظات الرئيسة في المملكة، وتشمل: عمان، واربد، والزرقاء والمفرق، وذلك خلال الفترة الممتدة بين شهر نيسان للعام 1994 وشهر أيلول للعام نفسه، وبلغ عدد الاستبانات التي شملتها الدراسة (750) استبانة.

وكانت النتائج متفقة مع فرضيات نظرية الزواج، إذ تبين أن هناك علاقة ايجابية قوية بين تعليم الزوجة وانتاجية الزوج المقاسة بعائداته مع العمل. وأن أثر تعليمها على انتاجية زوجها يكون أعلى ما يمكن في فترة العشر سنوات الاولى من الزواج، حيث تبين بأنها الفترة المحددة للانتاجية العالية للزوج.

وأظهرت نتائج الدراسة، بأن أثر تعليم الزوجة الذي حصلت عليه قبل الزواج يفوق أثر تعليمها الذي اكملته بعد زواجها.

وتبين من الدراسة كذلك أن الاناث اللواتي يحصلن على مستويات تعليمية عالية نسبياً يرتبطن بأزواج يتمتعون بمستويات تعليمية عالية، أي بانتاجية عالية، ويملن للارتباط بأزواج من خارج العشيرة.

وتوصلت الدراسة كذلك الى أن البعد الأخر لتعليم الزوجة، وتعليم الزوج، هو أثرهما على قيمة التملكات الاسرية الجديدة بعد الزواج، اذ تبين بأن تفاعل المستوى التعليمي للزوجة مع المستوى التعليمي للزوج ينعكس ايجابياً على قيمة التملكات الجديدة.

ولكن الملفت للانتباه فيما توصلت اليه الدراسة؛ ان العلاقة بين تعليم الزوج وانتاجية الزوجة المقاسة بعائداتها من العمل، كانت ايجابية الأ أنها ضعيفة، بمعنى ان تعليم الزوجة يؤثر على انتاجية الزوج بشكل أكبر من تأثير تعليم الزوج على انتاجية الزوجة.

وقدمت هذه الدراسة التوصيات المبنية على نتائجها، والتي تتضمن الدعوة الى تكثيف الجهود وزيادة الاهتمام بقضايا المرأة، وتعزيز مكانتها الاجتماعية، والاعتراف بدورها الريادي وأسهمها الحقيقي في الرفاه المادي والاجتماعي للأسرة والمجتمع، وتوجيه وتطوير نظرة المجتمع للمرأة، وموقفه تجاه مشاركتها الاقتصادية، وتبني سياسات واضحة لدعم تعليم المرأة، وتأهيلها واعدادها، وزيادة مشاركتها في القوى العاملة، واصدار التشريعات اللازمة للحد من التمييز في توظيف الاناث لصالح الذكور، والحد من كافة المعوقات والتمييز ضد عمل المرأة.

الفصل الأول

المقدمة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الأول

المقدمة

مقدمة:

تعتبر الأسرة المكونة من الزوج والزوجة - وحدة إقتصادية (economic unit) أو مؤسسة تشارك في الإستهلاك، وتوزيع الإنتاج في داخل البيت وفي السوق، وتشارك في الإستثمارات المادية والبشرية.

ويتضمن سلوك هذه الوحدة الإقتصادية تقسيم العمل على أفرادها تبعاً للإختلافات فيما يملكه كل فرد منها من مؤهلات وقدرات ذاتية، ومهارات وخبرات شخصية، ووجود إختلاف في الدخل الذي يحصل عليه.

إن الزواج كعلاقة خاصة تختلف عن أي من العلاقات التي تسود بين الأفراد في المجتمع، إذ أن هناك حوافزاً ودوافعاً أكبر للمشاركة بين الزوج والزوجة من أجل اكتساب المزيد من المعلومات والمهارات والخبرات، مما ينعكس على إنتاجية كل من الزوجين سواءً كانت في السوق أو غير السوق.

ومن المعروف أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على الإنتاجية، مثل التعليم والتدريب أثناء العمل، والعوامل الإدارية والتنظيمية التي تتعلق بظروف العمل، بالإضافة إلى أثر البيئة التي عاش بها الفرد فترة الطفولة، وتربية الأبوين وسلوكهما أمام الأطفال، ومدى إختلاط وانسجام الفرد مع الآخرين المحيطين في المجتمع. ويعد التعليم من أبرز المتغيرات ومن أهم العوامل التي

تؤثر في معظم الجوانب الإجتماعية والإقتصادية، فالتعليم عبارة عن عملية إستثمارية في رأس المال البشري، وعامل أساسي لرفع إنتاجية الفرد وزيادة الكفاءة في العمل.

وحسب نظرية الزواج (The Theory of Marriage)⁽¹⁾، وهي النظرية التي تركز عليها هذه الدراسة، (وسيقدم الفصل الثاني شرحاً تفصيلياً لمفهومها وللفرضيات التي بنيت عليها النظرية)، فإن العلاقة بين إنتاجية كل من الزوج والزوجة في السوق (مقاسة بالعائدات من العمل) تتناسب طردياً مع مخزون رأس المال البشري لكليهما، أي أن هناك تفاعل بين مستوى تعليم الزوج وتعليم الزوجة وأن إنتاجية كل منهما - على حده - في السوق تتأثر بمستوى تعليم الطرف الآخر.

وضمن إطار فرضيات هذه النظرية تُقدم هذه الدراسة وموضوعها هو دراسة أثر تعليم الزوجة على إنتاجية وكفاءة العمل بالنسبة لزوجها، وأثر تعليم الزوج على إنتاجية وكفاءة العمل بالنسبة للزوجة. ويقصد بالانتاجية في دراستنا الحالية: الانتاجية الحدية للزوج أو للزوجة في العمل وهي عبارة عن قيمة الناتج الحدي (The Value of Marginal Product).

أهمية الدراسة:

تعتمد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الموارد الرأسمالية والموارد البشرية، ولا يمكن أن تتحقق أفاق هذه التنمية بمعزل عن القوى العاملة (كمّاً ونوعاً)، إذ يعد رأس المال البشري من أهم عوامل الانتاج وتعد كفاءة القوى العاملة ودرجة مهارتها ومستواها التعليمي، من أهم محددات العملية الانتاجية، وبالتالي الدخل القومي الحقيقي.

أما على مستوى الفرد والأسرة، فيعد التعليم من أهم العوامل المؤثرة في إنتاجية وكفاءة الفرد في العمل. ومن هنا فإن الاهتمام برفع مستوى إنتاجية الفرد سيؤدي إلى ما يمكن أن نطلق عليه "بتنمية اقتصادية اجتماعية على نطاق الأسرة" مما يعني رفع مستوى الإنتاجية على مستوى مجموع الأفراد في المجتمع أو مستوى الاقتصاد ككل، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وتعود أهمية هذه الدراسة إلى أنها تعالج موضوعاً حيوياً، يُعتبر من المواضيع الاجتماعية - الاقتصادية التي تهم الفرد والأسرة والمجتمع. وهو دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على إنتاجية الزوج والزوجة مع التركيز على العوامل المؤثرة على إنتاجية الزوج بشكل خاص.

ومما يكسبها أهمية خاصة أنها أول دراسة من نوعها في الأردن تبحث في هذا الموضوع، إضافة إلى أنها من الدراسات النادرة التي تتعرض لبحث وتحليل أثر تعليم الزوجة على إنتاجية زوجها المقاسة بعائداته من العمل، وأثر تعليم الزوج على إنتاجية زوجته، لكننا سنركز على أثر تعليم الزوجة على إنتاجية زوجها.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات عن المرأة، ودورها في التنمية، وضرورة مشاركتها في ميادين العمل المختلفة، إلا أنه لا توجد دراسة اقتصرت على تحليل أثر تعليم الزوجة على إنتاجية وكفاءة العمل لزوجها (والزوج لزوجته). كما وتعود أهميتها من ناحية أخرى، إلى أنها تعتمد على بيانات فعلية مستقاة من عينة عشوائية غرضية طبقية، تخدم أهداف هذه الدراسة.

هدف وتسلسل الدراسة:

تفترض نظرية الزواج أن الفوائد التي يجنيها الرجل أو المرأة من الزواج (مقابل أن يبقى الفرد دون زواج) تتناسب تناسباً طردياً مع الدخل لكلا الزوجين، ورأس المال البشري (Human Capital) لكلاهما، والفروق النسبية في معدل الأجر التي يتقاضاها كلاً من الرجل والمرأة.

ونظراً لأهمية موضوع الدراسة على الصعيدين الاجتماعي (الفردى والأسري) والإقتصادي، فقد اختارت الباحثة هذه الدراسة لبحث ودراسة وتحليل أثر تعليم الزوجة على إنتاجية وكفاءة عمل زوجها (وأثر تعليم الزوج على إنتاجية زوجته)، المقاسة بعائداته من العمل، وعلى توزيع وقت الزوج. بالإضافة إلى تحليل أثر مستوى تعليم الزوجة قبل وبعد الزواج، على إنتاجية الزوج في العمل، وعلى طول عمر الزواج. الأمر الذي يسلب الأضواء على التعليم بالنسبة للزوجة ومدى أحقية نيلها أكبر قسط ممكن منه، لتكون مورداً بشرياً فعالاً يشكل نصف المجتمع، ولتزيد من نسبة مشاركتها في القوى العاملة وفي جميع النشاطات الإقتصادية، ولتلعب دوراً فعالاً في زيادة الإنتاج ودفع عجلة التنمية.

وهكذا فإن الهدف الرئيس لهذه الدراسة إختبار فرضيات نظرية الزواج من خلال الجانب التطبيقي لها فيما يتعلق بأثر تعليم كل من الزوج والزوجة على إنتاجية كل منهما - على حده - في السوق (المقاسة بالعائدات من العمل).

ووصولاً إلى هدف الدراسة سوف يتم تقسيمها إلى خمسة فصول، الفصل الأول يضم هذه المقدمة، ويتضمن الفصل الثاني شرحاً لنظرية الزواج، والتي تعتبر الأساس النظري لموضوع الدراسة، حيث سيتم من خلال هذه النظرية تحليل الزواج ضمن إطار النظريات الإقتصادية، وربط النظرية مع المستوى

التعليمي للزوجة، وتقسيم وتوزيع وقت الزوج والزوجة للعمل في السوق وفي البيت من الوجة النظرية الإقتصادية. كما ويتضمن الجانب التطبيقي لهذه النظرية من خلال عرض لبعض الدراسات التطبيقية عليها.

والفصل الثالث منها يلقي الضوء على أوضاع المرأة الإقتصادية (الإجتماعية - الإقتصادية. Socioeconomic Status) بشكل عام مع التركيز على أوضاع المرأة الأردنية بشكل خاص.

وسيخصص الفصل الرابع لقياس وتحليل أثر تعليم المرأة المتزوجة على إنتاجية زوجها، المقاسة بعائداته من العمل (وبالنسبة للزوجة أيضاً) بالإضافة الى تحليل أثر المتغيرات الأخرى مثل تعليم الزوج، سنوات خبرته، ومدة الزواج، والعلاقة القرابية بين الزوجين، (وغير ذلك من المتغيرات الأخرى التي سيتم ذكرها في حينه) على إنتاجية الزوج، وذلك عن طريق إستخدام النموذج الرياضي القياسي الذي سيتم توصيفه وشرحه في فصل لاحق بالتفصيل.

وفي الفصل الخامس والأخير سيتم عرض ملخص لنتائج الدراسة وتقديم التوصيات المبنية على النتائج التي سيتم التوصل إليها.

الإطار النظري:

تفترض نظرية الزواج (كما سبق ذكره) أن الفوائد التي يجنيها الرجل أو المرأة من الزواج تتناسب طردياً مع الدخل لكلا الزوجين ومع رأس المال البشري لكليهما، والفروق النسبية في الأجور لكل من الرجل والمرأة. وقد قام (بنهام) (Benham)⁽²⁾ بإجراء عدة دراسات تطبيقية على نظرية الزواج التي وضعها (بيكر) (Becker)⁽³⁾، نذكر منها الدراسة التي هدفت الى اختبار العلاقة بين إنتاجية الزوج في السوق، ومخزون رأس المال البشري لكل من الزوج

والزوجة، وذلك بإضافة المتغير «سنوات تعليم الزوجة» الى النموذج الذي وصفه (مينسر) (Mincer, 1970) لقياس العائدات على تعليم الرجل. وكما جاء في دراسة (بنهام) فإن الفرد يُعتبر في أدبيات رأس المال البشري كمؤسسة تجني عائداً (E_t) في الفترة الزمنية (t).

ويعتمد (E_t) على ما يملكه الفرد من رأس مال بشري (H_t)، حيث يقسم (H_t) إلى: (S_t) وهو الإستثمار الصافي من التعليم، وإلى (P_t) وهو الإستثمار الصافي من التدريب أثناء العمل.
أي أن:

$$E_t = E(S_t, P_t) \quad \dots\dots\dots (1:1)$$

ويُنظر إلى هذه المؤسسة على أنها تتكون من الزوج والزوجة معاً، وليس من فرد واحد، وأن رأس المال البشري لكل طرف على حدة - سواء كان للزوج (H_t^h) أو للزوجة (H_t^w) - يتناسب طردياً مع رأس المال البشري للطرف الآخر في داخل البيت. أي أن:

$$H_t^{w*} = H(H_t^w, H_t^h) \quad \dots\dots\dots (1:2)$$

$$H_t^{h*} = H(H_t^w, H_t^h)$$

مما يتضمن أن:

$$\frac{\partial H_t^{w*}}{\partial H_t^w} > 0, \quad \frac{\partial H_t^{w*}}{\partial H_t^h} > 0$$

ويمكن توصيف النموذج الذي استخدمه (بنهام) لقياس إنتاجية الزوج في السوق كما يلي:-

$$\text{Log EARN} = \alpha + \beta_1 \text{EDH} + \beta_2 \text{EDW} + \beta_3 \text{EXP} + \beta_4 \text{EXP}^2 + U_i \quad \dots\dots (1:3)$$

حيث ترمز (Log EARN) للوغاريتم الاجر السنوي للزوج (ومن الجدير بذكره أن دراستنا الحالية ستستخدم لوغاريتم الراتب الشهري لرب الاسرة ونقصد به كل ما يتقاضاه رب الاسرة طوال العام مقسوماً على 12)، و (EDH) لسنوات تعليم الزوج، و (EDW) لسنوات تعليم الزوجة، و (EXP) لسنوات خبرة الزوج. والمعلمتين (β_1) و (β_2) للعائد على سنوات تعليم الزوج والزوجة على التوالي. و (EXP^2) لمربع سنوات خبرة الزوج وذلك لتقدير أثر الاستثمارات بعد انهاء سنوات التعليم. وستضمن الفصل الثاني شرحاً تفصيلياً لدراسة (بنهام).

وضمن هذا الإطار النظري ستقدم هذه الدراسة تحليلاً لأثر تعليم الزوجة على عائدات زوجها، وعلى وقت عمل الزوج، وتوزيع وقته في العمل وذلك باستخدام العينة التي تم سحبها عشوائياً من أسر المحافظات الرئيسية في المملكة.

العينة ومصادر المعلومات:

تعتمد هذه الدراسة على بيانات مستقاه من عينة عشوائية غرضية طبقية، غطت محافظات: عمان والزرقاء وإربد والمفرق. واشتملت العينة على العاملين ذكوراً وإناثاً في القطاعين الخاص والحكومي بالإضافة إلى القطاع شبه الحكومي.

وبلغ مجموع الإستبانات التي تم توزيعها على جميع المحافظات المذكورة (1000) إستبانة. وقد كان عدد الاستبانات التي ردت كاملة حوالي (725) استبانة وذلك بعد إسقاط الإستبانات التي لم تكن مستكملة للمعلومات المطلوبة، أو التي تتضمن إجابات غير معقولة وغير منطقية.

ولأغراض الدراسة فقد تم اختيار أفراد العينة من الفئة العمرية المحصورة بين 18 إلى 65 سنة. وبذلك نكون قد حصرنا الدراسة على القادرين على العمل، هم يعملون فعلاً. وتتكون عينة الدراسة من مجموعة الأسر التي يتم استطلاع رأيها في دراسات نفقات الأسرة لدائرة الإحصاءات العامة، وانحصرت على محافظات عمان، أربد، الزرقاء، والمفرق حيث تم البدء في توزيع الاستبانات في شهر نيسان للعام 1994، واستمرت هذه العملية حتى نهاية شهر ايلول للعام نفسه، وكانت عملية التوزيع تتم بنفس الوقت على كافة المحافظات المستهدفة. وتم مراعاة توزيعها بشكل عشوائي وشملت العينة أفراداً يعملون في الوزارات الحكومية والمديريات، وفي بعض المؤسسات العامة والخاصة، كالمعلمين والمعلمات والمدرسين في الجامعات وكليات المجتمع، وبعضاً من العاملين في البنوك، والمستشفيات، والعيادات والشركات الخاصة والعامة المختلفة.

وقد روعي في عملية توزيع الاستبيان تنوع واختلاف مهام ومراكز ومناصب الافراد وذلك لتنوع وإختلاف مستويات التعليم والمؤهلات العلمية، وسنوات الخبرة، والفئات العمرية لافراد العينة.

وشملت العينة الافراد المتزوجين، لان طبيعة الدراسة تتطلب ذلك. غير انه تم سحب عينة صغيرة الحجم من افراد غير متزوجين بهدف المقارنة.

ويمكن توزيع مفردات العينة حسب التوزيعات التالية بهدف التعرف على بعض خصائص العينة:

أ- توزيع مفردات العينة حسب الجنس:

يعتمد هذا التوزيع على الشخص الذي قام بتعبئة نموذج الاستبانة حيث كان يحتوي النموذج- في حالة المتزوجين- على المعلومات المتعلقة بالزوج

والزوجة بغض النظر عن من قام بتعبئة نموذج الاستبانة منهم. أما في حالة غير المتزوج فكانت المعلومات تتعلق به شخصياً.

وقد شكل الذكور ما نسبته (72.1%) من إجمالي افراد العينة الذين قاموا بتعبئة الاستبانة، والاناث ما نسبته (27.9%) ويبين الجدول (1/1) توزيع مفردات العينة حسب الجنس.

جدول (1/1)

توزيع مفردات العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	523	72.1
انثى	202	27.9
المجموع	725	100.0

ب- توزيع مفردات العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي:

تم تقسيم المستويات التعليمية الى ست مستويات: المستوى الاعدايي فما دون، والثانوي، الدبلوم، البكالوريوس، الماجستير، الدكتوراه. وكانت نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعية (البكالوريوس والماجستير والدكتوراة) في حالة الذكور تبلغ (49.65%) من إجمالي عدد الذكور في العينة، وبلغت النسبة في حالة الاناث (22.1%). أما نسبة الحاصلين على شهادة الدبلوم فما دون فقد كانت (37.8%) في حالة الذكور، و (64.4%) في حالة الاناث، ويبين الجدول (1/2) توزيع مفردات العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي.

ج- توزيع مفردات العينة حسب الجنس ونوع قطاع العمل ومكان العمل:

شملت قطاعات العمل القطاع الحكومي، والخاص، وشبه الحكومي في المحافظات المشمولة بالدراسة. وقد تم استبعاد جميع مفردات العينة غير العاملة

(العاطلين عن العمل). وقد كانت نسبة العاملين الذكور في القطاع الحكومي (في كافة المحافظات) تصل الى (62.7%) أما في القطاع الخاص وشبه الحكومي فقد كانت النسبة (23.8%) و (13.5%) على التوالي. أما نسبة الاناث العاملات في القطاع الحكومي والخاص، وشبه الحكومي فكانت (70.1%)، و(18.7%) و (11.3%) على التوالي ويبين الجدول (1/3) توزيع مفردات العينة حسب قطاعات العمل في المحافظات المشمولة في الدراسة. وما يجدر ذكره هنا ان عدد الاناث العاملات باستخدام هذا التوزيع، كان يبدو منخفضاً اذ بلغ العدد الاجمالي للإناث (284) فقط وذلك لعدم تحديد نوع قطاع العمل الذي تعمل فيه الاناث من قبل معبىء الاستبانة في كثير من الاستبانات الموزعة. في حين ان عدد الاناث العاملات ارتفع ليصل الى (427) عند توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي ومكان عمل الاناث وهذا هو التوزيع التالي لمفردات العينة.

جدول (1/2)

توزيع مفردات العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي

الاناث		الذكور		المستوى التعليمي
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
8.3	60	6.1	44	الاعدادي فما دون
25.9	188	14.6	106	الثانوي
30.2	219	17.1	124	الدبلوم
30.2	219	17.1	272	البكالوريوس
2.3	17	7.6	55	الماجستير
0.3	2	4.6	33	الدكتوراه
13.5	98	12.6	91	غير مبين
100	725	100.0	725	الجموع

د- توزيع مفردات العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي ومكان العمل:

لقد تمّ توزيع ما يقارب (250) استبانة في كل محافظة من المحافظات المشمولة في الدراسة، وقد لوحظ أن هناك الكثير من العاملين اختلف مكان سكنهم عن مكان عملهم، ولذا فإنه عند توزيع مفردات العينة حسب مكان العمل كان هناك تركيزاً كبيراً في إعداد العاملين في محافظة عن اخرى، شكّل العاملون الذكور ما نسبته (84.1%) من حجم العينة البالغة (725)، في حين شكلت الاناث العاملات حوالي (59%) والجدول (1/4) يبين توزيع مفردات العينة حسب مكان العمل والمستوى التعليمي لكل من الذكور والاناث.

جدول (1/3)

توزيع مفردات العينة حسب القطاع ومكان العمل

القطاع شبه الحكومي		القطاع الخاص		القطاع الحكومي		مكان العمل
اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	
11	15	30	47	76	211	عمان
19	61	16	67	66	103	اربد
0	2	2	16	16	16	الزرقاء
0	0	1	5	25	31	المفرق
2	4	4	9	16	19	مناطق اخرى
32	82	53	144	199	280	مجموع العاملين في القطاع
11.3	13.5	18.7	23.8	70.1	62.7	نسبة العاملين في القطاع

جدول (1/4)

توزيع مفردات العينة حسب المستويات التعليمية، ومكان العمل

مكان العمل	الاعدادي فما دون		الثانوي		الدبلوم		البكالوريوس		الماجستير		الدكتوراه	
	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور
عمان	4	13	23	37	40	61	54	132	2	24	5	0
اريد	1	22	19	34	50	41	31	86	5	22	24	2
الزرقاء	0	4	1	16	16	5	2	8	0	2	2	0
المفرق	2	1	7	9	11	9	6	12	0	5	0	0
مناطق اخرى*	19	3	59	7	43	5	25	19	5	1	2	0
المجموع	26	43	109	103	160	121	118	257	12	54	33	2

ملاحظة:

* تشمل هذه المناطق الرمثا، وعجلون، وجرش، وصوبلج.
بلغ مجموع العاملين الذكور الذين شملتهم العينة (611) أما الاناث فبلغ مجموعهن (427).

و- توزيع مفردات العينة حسب الراتب الشهري والمستوى التعليمي:

تم تقسيم الراتب الى ست مستويات (مقترحة) مقاسة بالدينار الاردني، بالاضافة الى تقسيم المستويات التعليمية الى ست مستويات كما سبق في الجدول (1/2) ويبين الجدول (1/5) توزيع مفردات العينة حسب مستويات الراتب والمستوى التعليمي للذكور والاناث وذلك لتوضيح العلاقة بين الاجور والمستوى التعليمي، اذ انه من المتوقع ان تزداد الاجور (او الرواتب الشهرية) مع زيادة المستوى التعليمي.

جدول (1/5)

توزيع مفردات العينة حسب الراتب والمستوى التعليمي

الدكتوراه		الماجستير		البكالوريوس		الدبلوم		الثانوي		الاعدادي فما دون		مستوى الراتب الشهري*
اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	
0	0	0	1	44	16	106	7	144	13	56	6	اقل من 100
0	0	7	16	66	89	101	84	37	79	3	33	101-200
0	0	10	16	28	91	12	23	6	10	1	2	201-300
2	4	0	11	4	46	0	7	0	3	0	1	301-400
0	12	0	6	0	16	0	1	0	1	0	0	401-500
0	17	0	5	0	15	0	2	0	0	0	2	اكثر من 500
2	33	17	55	141	272	219	124	188	106	60	44	المجموع

ملاحظة:

* مستوى الراتب الشهري مقاس بالدينار الاردني.

ز- توزيع مفردات العينة حسب مكان الاقامة (أو السكن) في المدن أو الريف:

بلغت نسبة الأفراد المقيمين في المدن حوالي 80% من مجموع أفراد العينة،

و 20% في الريف.

ح- توزيع مفردات العينة حسب العمر والراتب:

تم تقسيم فئات العمر لأفراد العينة إلى الفئات التالية (18-30)، (30.1-40)،

(40.1-50)، (50.1-65)، وتقسيم مستويات الرواتب كما سبق، ويبين

الجدول (1/6) توزيع مفردات العينة حسب العمر والراتب بالنسبة للذكور

والإناث

جدول (1/6)

توزيع مفردات العينة حسب العمر ومستويات الرواتب

أكثر من 500		401-500		301-400		201-300		101-200		أقل من 100		فئات العمر
اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	
0	4	0	2	2	4	25	25	115	108	291	90	18-30
0	20	0	15	1	44	21	89	90	147	105	16	30.1-40
0	8	0	16	0	21	9	23	16	34	46	13	40.1-50
0	9	0	3	1	4	0	9	0	15	13	6	50.1-65
0	41	0	36	4	73	55	146	211	304	455	125	المجموع
0	5.7	0	5	0.6	10.1	7.6	20.1	29.1	41.9	62.8	17.2	النسبة المئوية

هوامش الفصل الاول

- (1) Gary S. Becker, "A Theory of Marriage: Part I", Journal of Political Economy 81 (July - August, 1973) P.P. 813-846.
- (2) Lee Benham, "Benefits of Women's Education withing Marriage", Journal of Political Economy 82, (March-April, 1974): 57-71.

(3) Gary S. Beaker, مرجع سابق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

**نظرية الزواج والعوامل المؤثرة على انتاجية
الزوج من الناحية النظرية والتطبيقية**

الفصل الثاني

نظرية الزواج والعوامل المؤثرة على إنتاجية

الزوج من الناحية النظرية والتطبيقية

مفهوم نظرية الزواج (The Theory of Marriage):

لقد وضع بيكر (Gary S. Becker)⁽¹⁾ الأساس الذي تركز عليه هذه النظرية، وهي تعتمد على فرضيتين أساسيتين، الأولى: أن كل فرد يحاول أن يعمل بأفضل ما لديه من قدرات، والثانية: إن سوق الزواج (Marriage Market) في حالة توازن. وحسب هذه النظرية، فإن الفوائد التي يجنيها الرجل أو المرأة من الزواج (مقابل أن يبقى الفرد بدون زواج) تتناسب تناسباً طردياً مع الدخل المتحصل لكلا الزوجين، ورأس المال البشري لهما (Human Capital)، والفروق النسبية في معدل الأجور التي يتقاضاها الرجل والمرأة.

وتنطلق النظرية من مفهوم أن الرجال مختلفون من حيث القدرات الجسدية، والتعليم والذكاء، ومن حيث العرق (أو السلالة)، وفي ميزات وصفات أخرى. وهم - أي الرجال - يميلون للزواج من نساء ذوات صفات مشابهة للصفات التي يتميزون بها، مع أن علاقة الارتباط (correlation) للزوجين بسبب معدل الأجور أو الصفات، وسمات خاصة للرجل أو المرأة كونها بدائل قريبة في الإنتاج البيئي هي علاقة سلبية⁽²⁾.

والنظرية لا تأخذ التقسيم للمخرجات (output) بين الزوجين كما هو، ولكنها تستوحي ذلك من طبيعة توازن سوق الزواج. ويقرر هذا التقسيم - كما هو الحال في الأسواق الأخرى - الإنتاجية الحدية (Marginal

(Productivities) وهي تتأثر برصيد رأس المال البشري والمادي، لمختلف الأشخاص، ونسبة الجنس (sex ratio) (ونقصد بذلك أعداد الرجال والنساء النسبية)، وبعض المتغيرات الأخرى.

وفي السنوات الأخيرة وظف الإقتصاديون النظرية الإقتصادية بجدية أكبر لتفسير السلوك الزواجي خارج نطاق السوق النقدي. ونتيجة لذلك فإن التفرقة العنصرية، والخصوبة، والسياسة، والجرائم، والتعليم، وعمليات إتخاذ القرارات والمواقف العدائية، ومشاركة قوى العمل، واستعمالات أو إستغلال وقت الفراغ، وسلوكيات أخرى - بدت أكثر وضوحاً وأسهل فهماً. وبالفعل فإن من المحتمل أن النظرية الإقتصادية تسيير في طريقها لإنتاج هيكل موحد لجميع السلوكيات، بحيث تشمل الموارد النادرة، والنشاطات السوقية واللاسوقية (nonmarket). إلا ان نوعاً واحداً من السلوك الإنساني قد أهمل تقريباً كلياً من قبل الإقتصاديين - إلا وهو - الزواج.

للزواج إichاءات أو دلالات رئيسة، كأعداد المواليد والنمو السكاني، والمشاركة النسائية في القوى العاملة، وعدم التساوي في الأجور والرواتب، والقدرات ومميزات أخرى بين العائلات، ناتجة عن الإنتخاب الطبيعي للزواج بمرور الزمن، وتوزيع وقت الفراغ، ومصادر إدارة البيت.

وحسبما ورد في مقالة (بيكر) فإنه يمكن تحليل الزواج ضمن إطار النظريات الإقتصادية، ومنها نظرية التفضيل (Theory of Preferences) باعتبار أن عملية الزواج هي عملية إختيارية، وأن مستوى المنفعة للأفراد بعد الزواج يتوقع لها أن تزيد عن المستوى في حالة بقاءهم دون زواج. وكما هو الحال بالنسبة لوجود سوق للسلع والخدمات، فإن هناك سوقاً للزواج، حيث

يبحث الرجل أو المرأة عن الطرف الآخر للزواج، محاولاً أن يجد كلا منهما الرفيق الأفضل حسب القيود والشروط في هذا السوق، وكان كل منهما يسعى إلى تعظيم المنافع من الزواج، خضوعاً لقيود السوق وهما الدخل والوقت في هذه الحالة.

الفوائد المترتبة على الزواج "The Gain From Marriage"، ونموذج بيكر:

ويفترض (بيكر) أن زواج الرجل والمرأة لن يحدث إلا إذا أصبح كل من الطرفين (الزوج والزوجة)، بوضع أفضل أو بمعنى آخر؛ يتزايد مستوى المنفعة لكل منهما. ويفترض كذلك في إطار التطورات الأخيرة التي طرأت على نظرية الأسرة (The Theory of Household). أن المنفعة لا تعتمد بشكل مباشر على السلع والخدمات المشتراه من السوق فقط، بل كذلك على السلع المنتجة في المنزل باستخدام بعض السلع المشتراة من السوق، وإستخدام وقت أفراد العائلة في المنزل. وافترض أن هذه السلع لا تباع في السوق ولا تنتقل إلى بيت آخر وإنما يمكن أن تنتقل بين أفراد البيت الواحد.

إن السلع المنتجة في المنزل عديدة ومتنوعة، ومن الصعب أن يتم قياسها وعدّها كلها، حيث يمكن أن تتضمن مثلاً إعداد الوجبات الغذائية، وصناعة الملابس، وأعمال التنظيف والغسيل وغير ذلك، بالإضافة إلى سلع وخدمات لا يمكننا أن نقيسها مثل المكانة الإجتماعية، والترابط الأسري والرعاية الصحية والإجتماعية وإنجاب الأطفال وتنشئتهم، ووسائل التسلية والترفيه عن النفس... وغير ذلك. ولذا فإنه لا يمكننا أن نصنف إنتاج البيت ضمن الإستهلاك (consumption) أو الإنتاج (output) بحيث يتم حسابه، لأنه إنتاج يشمل جميع الحاجات والنشاطات والأهداف الإنسانية، بما في ذلك الجانب المعنوي والنفسي.

وهنا يفترض "بيكر" أن جميع تلك السلع يمكن أن تُجمع ضمن مجموع واحد (Single Aggregation) - وليُرمز له بالرمز (Z) - بحيث يشترط في هذا المجموع أن تتميز جميع السلع فيه بعائد ثابت (constant return to scale) وتستخدم عوامل إنتاج بنفس النسبة وتتأثر جميعها بنفس الطريقة بإنتاجية بعض العوامل ومنها التعليم، بالإنتاجية (productivity-augmenting variables)، وعندها يمكن أن نبدل السلع المختلفة إلى أخرى مماثلة أو مساوية لها باستخدام الأسعار الثابتة والنسبية للسلع كأوزان. وهذه الأوزان لا تعتمد على حجم الإنتاج من السلعة، ولا أسعارها، ولا الزمن اللازم لإنتاجها ولا مستوى الإنتاجية. وتصبح عملية تعظيم المنفعة عادية (ومماثلة لعملية تعظيم المنفعة في النظرية الاقتصادية بمعرفة دالة الإنتاج وقيد الدخل) لأي شخص، بحيث يُعظم مجموع الإنتاج (Z). أي يصبح لكل بيت دالة إنتاج معينة تقيس مجموع إنتاج الأفراد في البيت (Z) باستخدام جميع المدخلات (inputs) أي أن:

$$Z = f(X_1; \dots; X_m; t_1; \dots; t_k; E_i), \quad \dots \quad (2:1)$$

حيث ترمز (X_i) لجميع السلع والخدمات المشتراه من السوق. و (t_i) لوقت جميع أفراد الأسرة. و (E_i) للمتغيرات البيئية المحيطة (environmental variables).

أما قيد الدخل (budget constraint) اللازم لشراء (X_i) ، أي جميع السلع والخدمات من السوق، فيمكن كتابته بالصيغة التالية:

$$\sum_{i=1}^m P_i X_i = \sum_{j=1}^k W_j L_j + V, \quad \dots \quad (2:2)$$

حيث ترمز (W_j) لمعدل الأجر الذي يتقاضاه الفرد (j). و (L_j) للوقت الذي

يقضيه الفرد في العمل في السوق، و (x_i) لجميع السلع والخدمات المشتراة من السوق و (p_i) للأسعار، و (V) للدخل المتأتي من الأملاك أو العقارات.

ويربط (بيكر) المتغيرين الوقت الذي يقضيه الفرد في السوق (L_j) مع الوقت الذي يقضيه في غير السوق (t_j) بقيد الزمن (time constraint) (T) كما يلي:

$$L_j + t_j = T, \quad \dots\dots (2:3)$$

حيث ترمز (T) إلى الوقت الكلي لكل فرد.

وعند التعويض بالدالة $(2:3)$ في الدالة $(2:2)$ قيد الدخل، يمكننا الحصول على قيد الدخل الكامل (S) (full income constraint) وهو أعلى دخل ممكن الحصول عليه إذا كان معدل الأجرة (w_j) ثابت، أي أن:

$$\sum^m P_i X_i + \sum^k w_j t_j = \sum^k w_j T + V = S, \quad \dots\dots (2:4)$$

ويفترض "بيكر" أن التناقص في مجموع الإنتاج الكلي للأسرة (Z) لن يجعل أياً من أفراد الأسرة بوضع أفضل (better off)، ولكن أحد هؤلاء الأفراد سيكون بوضع أسوأ (worse off). ولذا فإن كل فرد يحاول أن يعظم مجموع الإنتاج الكلي للأسرة (Z) ، والشرط اللازم لذلك هو:

$$\frac{MP_{t_i}}{MP_{t_j}} = \frac{(\partial Z / \partial t_i)}{(\partial Z / \partial t_j)} = \frac{w_i}{w_j}, \quad \dots\dots (2:5)$$

حيث أن $0 < t < T$

وبالنسبة لتحليلنا للبيت الذي يضم الزوجة (F) والزوج (M) (مع إهمال وجود أطفال أو أي أفراد آخرين في البيت)، فإن قيد الوقت يفترض أن يتكون من وقت الزوجة (t_f)، ووقت الزوج (t_m)، وبما أن الوقت الكلي ($T = 24$) ساعة في اليوم الواحد لكل من الزوج والزوجة، فإن:

$$(T = t_f = t_m = \text{ساعة } 24/\text{اليوم})$$

ويعتمد توزيع الوقت لكل من الزوج والزوجة بين النشاطين: السوق، وغير السوق على معدل الأجر والانتاجية الحدية لكل منهما، ويمكن لنا ملاحظة ما يلي:

1- إن الزوج يقضي وقتاً أكثر من الزوجة في السوق (أو وقتاً أقل في غير السوق)، إذا كان معدل الأجر الذي يحصل عليه الزوج أعلى من معدل أجر الزوجة (أي أن $W_m > W_f$)، أو كانت الإنتاجية الحدية للزوجة في البيت (F) أعلى منها للزوج (أي أن $MP_{t_f} > MP_{t_m}$) عندما يكون وقت الزوج مساوياً لوقت الزوجة أي أن $t_f = t_m$ ⁽³⁾.

2- ستخصص الزوجة وقتها للبيت، (أي أن الزوجة لا تقضي شيئاً من وقتها في النشاط السوقي حيث $L_f = 0$ في قيد الزمن)، إذا كان الفرق في معدل

الأجر الذي تتقاضاه الزوجة، والذي يتقاضاه الزوج أي $\left(\frac{W_m}{W_f}\right)$ كبيراً، أو

كان الفرق في الإنتاجية الحدية للزوجة والزوج أي $\left(\frac{MP_{t_f}}{MP_{t_m}}\right)$ كبيراً أيضاً.

ويشترط (بيكر) تحقق الشرط التالي عند الزواج:

$$M_{mf} \geq Z_{m0}, F_{mf} \geq Z_{0f}$$

حيث تمثل (Z_{mf}) و (Z_{of}) الإنتاج الكلي للرجل والمرأة على التوالي قبل الزواج. و (M_{mf}) و (F_{mf}) للدخل الذي يكسبه الرجل وتكسبه المرأة على التوالي، عند الزواج. أي أن الشرط الذي يعتبره (بيكر) ضرورياً للزواج هو أن يكون الدخل الذي كان يتقاضاه الرجل وتتقاضاه المرأة عند الزواج أعلى أو مساوياً على الأقل للإنتاج الكلي لكل من الرجل والمرأة - كل على حده - قبل الزواج.

ويكون مجموع الدخل الذي يحصل عليه الزوجان هو:

$$M_{mf} + F_{mf}$$

وعندئذ فإن الشرط اللازم للزواج يمكن كتابته كالتالي:

$$M_{mf} + F_{mf} = Z_{mf} \geq Z_{mo} + Z_{of}$$

وحسب أقوال (بيكر) فإن هناك أسباباً أساسية وجوهرية ولا ترتبط بالزمن أو المكان للزواج. فإنجاب الأطفال هو من أهم أسباب الزواج، كما أن هناك وفورات إقتصادية كثيرة من جراء إنضمام الزوج والزوجة للعيش داخل بيت واحد. وأن الفوائد التي يجنيها الرجل أو المرأة من الزواج تعتمد على مسألة الاتمامية (التكاملية) (complementarity) بين مدخلات دالة الإنتاج، فقد وصف (بيكر) دالة إنتاج على صورة نموذج كوب - دوغلاس (Cobb - Douglas) حيث تربط بين مجموع الإنتاج (Z) والمتغيرات المذكورة سابقاً وهي t_m, t_f, X_i كما يلي:

$$Z = AX^\alpha t_m^b t_f^c \dots \dots \dots (2:6)$$

ويتضح أن $(Z_{m0} = Z_{0f} = 0)$ لأنه يجب إستخدام كل من وقت الزوج (t_m) والزوجة (t_f) في إنتاج (Z) ، ويكون (Z) مساوياً للصفر $(Z = 0)$ إذا كان $t_m = 0$ أو $t_f = 0$.

إن الفوائد المترتبة على الزواج تزيد كلما زادت درجة التكامل بين المدخلات، أي وقت الزوجين والسلع السوقية. كما وأنها (أي الفوائد المترتبة على الزواج) تعتمد على الفرص المتاحة في السوق، حيث يمكن بيان أثر تغير الفرص المتاحة في السوق عن طريق مساواة الإنتاج الكلي لكل بيت مع الدخل الكلي الممكن، نسبة إلى كلفة إنتاج الوحدة الواحدة من الإنتاج. فعلى سبيل المثال إذا كان الزوجان في القوى العاملة فإن دالة إنتاج البيت تكون كما يلي:

$$Z_{mf} = \frac{\text{Full Income}}{\text{Average Cost of Production}} = \frac{S_{mf}}{C_{mf}(W_m, W_f, P_i)} = \frac{S_m + S_f}{C_{mf}}$$

حيث أن S_{mf} ترمز لمجموع الدخل الكلي للزوجين، و S_m لأعلى دخل يمكن للزوج الحصول عليه، S_f لأعلى دخل يمكن للزوجة الحصول عليه، ويعتمد متوسط التكاليف (C_{mf}) ، على معدل الاجر لكل من الزوج والزوجة، وعلى الوقت الذي يقضيه في العمل (t_m) ، (t_f) ، وعلى سعر الوحدة (P_i) من السلع (X_i) الموجودة في السوق.

ويمكن معرفة اثر الزيادة المفاجئة في املاك الزوجين على زيادة الحافز للزواج، فإذا حدثت زيادة مفاجئة وبنسبة واحدة في املاك الزوج (V_m) ، والزوجة (V_f) وكان $\frac{V_m}{S_m} = \frac{V_f}{S_f}$

أي أن نسبة زيادة الاملاك إلى الدخل الذي يتقاضاه الرجل، مساوية لمثيلتها للمرأة، فإن الدخل الكلي للزوجين معاً (S_{mf})، ودخل الزوج الكلي (S_m) ودخل الزوجة الكلي (S_f) تزداد جميعاً بنسبة متساوية. وبافتراض وجود نسبة عائد ثابت (CRS) فإن مجموع الانتاج الكلي للبيت (Z_{mf}) يزيد، ويزيد كذلك كل من الانتاج الكلي للرجل والمرأة (Z_m) و (Z_f) وبنسب مساوية للزيادة التي حصلت في الدخل الكلي، حيث لا تؤثر الزيادة المفاجئة في الاملاك على التكلفة (C_{mf}) او على (C_m) او (C_f). وبذلك تزداد الفوائد المترتبة على الزواج، أي يزداد الحافز على استمرارية الزواج.

أما بالنسبة لآثر زيادة معدل الاجر على الحافز للزواج، فهو ليس واضحاً من ابحاث النظرية المطروحة. فزيادة معدل الاجر للرجل والمرأة بنفس النسبة تؤدي الى زيادة الانتاج بنسبة اقل من زيادة الدخل الكلي، حتى مع وجود (CRS)، لان تكلفة الانتاج ستزيد ايضاً. وعند زيادة معدل الاجر الذي تتقاضاه الزوجة (W_f) على معدل الاجر للزوج (W_m) مع بقاء انتاجية الوقت المخصص لقطاع غير السوق ثابتة، فإن الفوائد من الزواج تقل، إذا كان معدل الاجر للمرأة (W_f) اقل منه للرجل (W_m) فإن الفوائد من استبدال وقت الزوج (M) في السوق، بوقت الزوجة (F) في السوق (او وقت الزوجة في البيت بوقت الرجل) ستكون اكبر، لكننا سنقوم باختبار مباشر لفرضية آثر الزواج على كل من أجر الزوج والزوجة في سياق بحثنا هذا.

آثر تعليم المرأة المتزوجة على عائدات الزوج من الناحية النظرية:

إن معظم الدراسات التي تتعلق بالعائدات على التعليم تبحث في العلاقة بين استثمار الفرد عن طريق التعليم الرسمي (formal education) (ويقصد بالتعليم الرسمي: عدد السنوات التي مكثها الفرد في التعليم الاكاديمي)

والتدريب أثناء العمل (on-the- job training)، وإنتاجية العمال في السوق. ويعتبر التعليم والتدريب أثناء العمل من أهم العوامل المؤثرة على الإنتاجية، إلا أن هناك عوامل أخرى، مثل: البيئة التي عاش بها الفرد، ومدى اختلاط الفرد مع الآخرين والمجتمع المحيط به. وهناك اتفاق عام بين الاقتصاديين المتخصصين في هذا المجال على أن مقدرة وسلوك الرفاق والأصدقاء، سواء كانوا في المدرسة، أو في الجامعة، أو في العمل، تؤثر على تطوير مخزون المعرفة لدى الفرد، وتؤثر على معدل التراجع فيه.

ومن أهم التفسيرات المقنعة للعلاقة القوية الإيجابية، بين التعليم وإنتاجية العامل، أنه بالإضافة إلى تطوير الخبرات الذاتية، فإن التعليم يمنح الفرد المقدرة على اكتساب المهارات، واستيعاب المعلومات من أجل فهم المتغيرات المحيطة، وبالتالي الاستجابة لتلك المتغيرات بشكل فعال. ومن هذا المنطلق، يمكننا القول بأن الرفاق والأصدقاء يساهمون في فعالية تعليم الفرد، وفي زيادة مهاراته وقدراته الذاتيه، ولذا فلا بد أن يكون هناك تأثير كبير ومتبادل فيما بين الزوجين، إذ أن الزواج علاقة ارتباط قوية، تختلف عن أي نوع من العلاقات التي تربط بين الأفراد في المجتمع، وهناك دوافع وحوافز أكبر لدى الزوجين للمشاركة في اكتساب المهارات الجديدة، والخبرات والقدرات، وإن إنتاجية كلا الزوجين - سواء كانت في السوق أو في غير السوق، تتأثر بمستوى تعليم وتدريب كلاهما. ويرى بنهام (Benham)⁽⁴⁾ أن آثار التعليم الإيجابية على إنتاجية كل منهما، تنتقل بينهما (أي الزوجين) عن طريق زيادة وتوسيع دائرة المعرفة والمعلومات من جراء تعليم كل منها، وتقديم النصح واكتساب المهارات الخاصة والعامة، مما يساعد الفرد على التكيف والتجاوب مع المتغيرات المحيطة بشكل فعال.

وحسب (بنهام)، فإن الفرد في أدبيات رأس المال البشري (Human Capital) يعتبر مؤسسة تجني عائداً (E_t) في الفترة الزمنية (t). (كما سبق وأن أشرنا). ويعتمد هذا العائد (E_t) على ما يملكه الفرد من تراكم رأس المال البشري (H_t). ويقسم (H_t) إلى قسمين: الأول، وهو الاستثمار الصافي عن طريق التعليم الرسمي (S_t)، (ويقصد هنا بالتعليم الرسمي السنوات التي مكثها الفرد في التعليم الأكاديمي). الثاني، وهو الإستثمار الصافي من التدريب أثناء العمل (P_t).

أي أن العائد (E_t) يضم:

$$E_t = E(S_t, P_t) \quad \dots\dots\dots (2:10)$$

وينظر إلى هذه المؤسسة على أنها تتكون من الزوج والزوجة معاً، وليس من فرد واحد، وأن مخزون رأس المال البشري لكل طرف على حده سواء كان للزوج (H_t^h) أم للزوجة (H_t^w) - يتناسب تناسباً طردياً مع مخزون رأس المال البشري للطرف الآخر داخل البيت.

أي أن:

$$H_t^{w*} = H(H_t^w, H_t^h)$$

$$H_t^{h*} = H(H_t^w, H_t^h)$$

مما يتضمن أن:

$$\frac{\partial H_t^{h*}}{\partial H_t^w} > 0, \quad \frac{\partial H_t^{w*}}{\partial H_t^h} > 0$$

أي أن إنتاجية الزوجين هي علاقة دالية في رأس المال البشري (H_t)، ولذا فإن زيادة مخزون رأس المال البشري لأحد الزوجين سوف ينعكس إيجابياً على إنتاجية كلا الزوجين.

ويمكن أن يستخدم هذا النموذج في البحث بالإنتاجية للزوجين، سواء كانت في السوق أو في غير السوق، وقد استخدم (بنهام) هذا النموذج لدراسة العلاقة بين إنتاجية الزوج في السوق، وما يملكه الزوجان معاً من معرفه أو رأس مال بشري، ولدراسة إلى أي مدى ترتبط عائدا الزوج ايجابياً مع مخزون رأس المال البشري للزوجة المقاسة بعدد سنوات تعليمها. ووجد (بنهام) أن العلاقة بين المتغيرين (إنتاجية الزوج من جهة ومخزون رأس المال لكليهما من جهة أخرى) طردية. ويوصف النموذج بأن لوغاريتم عائدا الزوج في السوق عبارة عن دالة في عدد سنوات التعليم الرسمي لكل من الزوج والزوجة، وعدد سنوات الخبرة للزوج، وقد كانت صيغة النموذج الصريحة كما يلي:

$$\text{Log } E_i = \alpha + \beta_1 \text{EDH}_i + \beta_2 \text{EDW}_i + \beta_3 \text{EXP}_i + \beta_4 \text{EXP}_i^2 + u_i \quad \dots (2:11)$$

حيث يرمز (E_i) لعائدا الزوج السنوية (مع وجود الزوج والزوجة كعائلة). و (EDH_i) لعدد سنوات الدراسة للزوج. و (EDW_i) لعدد سنوات الدراسة للزوجة. و (EXP_i) لعدد سنوات خبرة الزوج وتقاس كما يلي:

سنوات خبرة الزوج = (العمر - عدد سنوات الدراسة - 6).

والمعلمتين (β_1) و (β_2) هما نسبة العائد على تعليم الزوج والزوجة على التوالي. و (EXP_i^2): لمربع سنوات الخبرة للزوج، وذلك لمعرفة إذا كانت العوائد خاضعة لمبدأ التناقص مع الزمن.

وقد استخدم (بنهام) النموذج السابق لدراسة أثر تعليم الزوجة على وقت عمل زوجها، إلا أن (وكما وجد بنهام في دراسته) الأثر ليس واضحاً تماماً، وذلك لأن زيادة مستوى تعليم الزوجة سيؤدي إلى زيادة إنتاجيتها في النشاطين: في السوق، وفي البيت. وبالتالي فإن تخصص (*specialization*) كلاً من الزوج

والزوجة للعمل في السوق أو في غير السوق (البيت) يعتمد على الميزه النسبية (comparative advantage) لكل منهما للعمل في البيت أو في السوق. فإذا أدى تعليم الزوجة إلى زيادة إنتاجيتها في السوق نسبياً على إنتاجيتها في البيت، فإن هذا سيزيد الحافز لديها لزيادة تخصصها للعمل في السوق، أي زيادة وقتها المخصص للعمل في السوق على الوقت المخصص للعمل في البيت.

وكذلك استخدم (بنهام) النموذج المذكور لدراسة أثر تعليم الزوجة على عائدات زوجها خلال فترة الزواج، وذلك بتقدير الدالة (3:11) بعد تحديد عدة فترات عمرية للزواج مثل: (0-10) سنوات (10.1-20) سنة، (20.1-30) سنة، (30.1-40) سنة، وذلك لمعرفة كيف تتأثر عائدات الزوج مع تغير عدد سنوات الزواج. وهناك عدة أسباب لاعتبار أن مستوى تعليم الزوجة ذا أثر ليس فقط على عائدات الزوج، وإنما أيضاً على طول عمر الزواج، وهذه الأسباب هي:

- 1- إن الحوافز لدى الزوج في اكتساب مهارات وقدرات جديدة أثناء العمل ذات علاقة إيجابية مع الوقت المتوقع أن يبقى في العمل.
- 2- إذا كانت درجة التكامل (complementarity) بين التعليم الرسمي والاستثمار بعد الدراسة مماثلة لدرجة التكامل بين التعليم الرسمي للزوجة، واستثمارات زوجها بعد إنهاء تعليمه، فإن ذلك يؤكد على أن استثمارات الزوج بعد الدراسة ترتبط بعلاقة دالية ما، مع تعليم الزوجة.
- 3- إذا كان تعليم الزوجة يزيد من عائدات الزوج، وذلك بتقليل معدل التراجع أو النقص (depreciation rate) في مخزون المعرفة لديه - حيث يؤدي اختلاف معدل التراجع في مخزون المعرفة إلى اختلاف العائدات - فإن الأثر الكلي لتعليم الزوجة لا يلاحظ بعد الزواج مباشرة، وإنما يلاحظ مع مرور

الزمن. ومن هذه الأسباب يمكننا أن نعتبر أن عائدات الزوج المطلقة (absolute earnings) ستزيد مع زيادة فترة أو عمر الزواج. وستقدم دراستنا الحالية أثر مدة الزواج على إنتاجية الزوج، وذلك من خلال تقسيم فترة الزواج الى ثلاث فترات، تتألف كل فترة من عشر سنوات.

فرضية الزواج الإينتمائي: Selective-mating Hypothesis (5)

لقد تضمنت دراسة (بنهام) هذه الفرضية وهي تتعلق بالعلاقة بين عائدات الزوج وتعليم الزوجة الذي حصلت عليه قبل الزواج، ثم الذي أكملته بعد الزواج. ومفاد هذه الفرضية، بأن الرجل ذي الإنتاجية العالية في العمل، يميل للزواج من المرأة ذات المستوى التعليمي العالي، أي حصلت على مستوى تعليم عالٍ قبل الزواج، وتتضمن أيضاً أن تأثير مستوى تعليم الزوجة الذي حصلت عليه قبل الزواج على عائدات الزوج أكبر، مقارنة بأثر تعليمها الذي حصلت عليه بعد الزواج. وهذه الفرضية تتضمن وجهاً آخرأ مغايراً عما سبق، وذلك باعتبار مستوى تعليم الزوجة متغيراً ممثلاً (Proxy) لبعض الخصائص الإجتماعية والقدرات التي يفضلها الزوج والزوجة مثل الذكاء، والطبقة الإجتماعية التي ينتمي إليها كل من الزوج والزوجة.

ومن خلال دراستنا سنبحاول اختبار هذه الفرضية، للتوصل لأثر تعليم الزوجة الذي أكملته قبل الزواج على عائدات الزوج، مقارنة بأثر تعليمها الذي أكملته بعد الزواج.

أما بالنسبة للنماذج الرياضية القياسية المستخدمة في دراستنا الحالية فهي تعتمد بشكل رئيسي على النموذج الذي استخدمه (بنهام)، إلا أنه تم استخدام متغيرات متفاعلة (interaction variables) مكونة من المتغيرات الرئيسية، وسيتم توصيف هذه النماذج في الفصل الرابع.

هوامش الفصل الثاني

1- Gary S. Becker, "A Theory of Marriage" : Part I, Journal of Political Economy 81, (July/August 1973), pages 813-846.

-2 تم تفسير او ترجمة هذه الجملة كما وردت في الصفحة الاولى من دراسة بيكر، (المرجع السابق):

"Whereas the correlation between mates for wage rates or for traits of men and women that are close substitutes in household production will tend to be negative".

-3 تم تفسير الجملة كما وردت في الدراسة (المرجع السابق)، في الصفحات (817) و (818) كما هي:

"More time would be allocated to the market sector by M than by F (less to the nonmarket sector) if $W_m > W_f$ and if $MP_{if} > MP_{im}$ when $t_f = t_m$.

4- Lee Benham, "Benefits of Women's Education within Marriage", Journal of Political Economy 82 (March-April, 1974), Page 64.

-5 المرجع السابق، صفحة (64).

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

المتعلقة بالآوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث

الدراسات السابقة المتعلقة

بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة

مقدمة:

تعتمد عملية التنمية الاقتصادية في أية دولة، على عاملين أساسيين هما: الموارد الرأسمالية الإستثمارية، والموارد البشرية، وتشكل المرأة نصف الموارد البشرية. ومن هذا المنطلق فإن الإهتمام بالمرأة، وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة فعاليتها ومشاركتها في مجالات العمل المختلفة سيساهم في تطوير الفرد والأسرة والمجتمع، وبالتالي دفع عجلة التنمية الشاملة.

لقد حظيت المرأة في العقدين الماضيين، على إهتمامات الباحثين في مختلف المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتزايدت الدراسات والأبحاث والندوات التي تهتم بالمرأة وقضاياها، وتدعو إلى الحد من المعوقات، وكافة أشكال التمييز، والتحيز ضد المرأة في مجالات العمل.

وتتفاوت مكانة المرأة من مجتمع لآخر، تبعاً لتفاوت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في هذه المجتمعات، فقد تشغل أحياناً المناصب العليا في الحكومات، وتمارس حقها في الانتخاب والترشيح للمجالس البرلمانية، وفي أحياناً أخرى - وبالتحديد في مجتمعات العالم الثالث - حيث تتعرض للاضطهاد والعزل الاجتماعي في معظم نواحي الحياة، ويكاد أن يقتصر دورها على الدور التقليدي لها، وهو انجاب وتربية الأطفال.

وبدون شك فإن تطور أي مجتمع مرتبط بتغيير الأنماط السلوكية والثقافية السائدة، والظروف الاجتماعية المسيطره عليه والمتمثلة في العادات

والتقاليد. كما ويرتبط تطوره، بتطور نظرتة للمرأة، وتعزيز مكانتها، وافساح المجال أمامها لإثبات جدارتها، وفعاليتها في العمل خارج نطاق المنزل، وهذا ما ورد في البنية البطركية (شرابي 1987)⁽¹⁾، من ان تطور المجتمع العربي مرتبط بتطور نظرتة للمرأة، وموقفه تجاه مشاركتها بالقوى العاملة.

وفي هذا الفصل سنعرض بعضاً من الدراسات التي تتعلق بمشاركة المرأة في قوى العمل، سواء كانت على المستوى العالمي، أو العربي أو المحلي.

الدراسات الغربية التي تتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المرأة في دول العالم:

لقد ظهرت دراسات كثيرة تتعلق بالمرأة على المستوى العالمي، وتعرض لعملها والمواقف الاقتصادية - الاجتماعية منها، نذكر على سبيل المثال - (وحسب ما يتوافق مع أهداف هذه الدراسة) الدراسة التي قامت بها استير بوزرب (Ester Boserup's)⁽²⁾ عن دور المرأة في التنمية الاقتصادية، وقد نبهت هذه الدراسة الى المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تقف حائلاً دون زيادة فاعلية المرأة ومشاركتها بالتنمية الاقتصادية وأدت هذه الدراسة إلى زيادة الاهتمام بمشاركة المرأة الاقتصادية في دول العالم الثالث حين نشرتها في العام (1970). وبالذات مشاركة المرأة في العمل الزراعي في تلك الدول والعوامل التي تؤثر عليها، وعملية الفصل بين العمال حسب الجنس في الانتاج الزراعي.

لقد وجدت (بوزرب) أن عدم التجانس (Heterogeneity) في العمل الزراعي، لا يرجع إلى عوامل بيولوجية أو فسيولوجية كامنة في المرأة، فقد تبين من دراستها أن تقسيم العمل حسب الجنس في العمل الزراعي يعتمد على طبيعة المهام أو الأعمال الملائمة والمناسبة لكل جنس للقيام به، ويتغير هذا

التقسيم أو الفصل عبر الزمن مع حدوث تغيرات في العوامل الاقتصادية (الاجتماعية - الاقتصادية) (Socioeconomic Variables)، وقد اعطت إهتماماً كبيراً لتلك العوامل وحدثت تغيرات في نظام حصر الأملاك، ونوع الزراعة المتبع، والتكنولوجيا المستخدمة والعمالة، والتغيرات التي تؤثر على مشاركة النساء في العمل الزراعي. فاستنتجت (بوزرب) من الظواهر التي رصدها أن للمرأة دور فعال ومركزي في زيادة الانتاج الزراعي وبصرف النظر عن العمل الذي تقوم به.

أما دراسة كارمن ديير (Carmen Deere)⁽³⁾ التي قد أجرتها في البيرو في منطقة (Cajamarca) تحديداً، فاعتمدت (ديير) على ما قامت به (Boserup's)، هادفة من وراء ذلك إيجاد العلاقة بين مشاركة المرأة في قوى العمل العائلي الزراعي من جهة، وعملية تكون الطبقة الزراعية (طبقة الملاك) من جهة أخرى. ووجدت أن الإستنتاجات التي توصلت إليها (Boserup's) تنطبق فقط على طبقة الفلاحين المالكين الغنية والمتوسطة، حيث وجدت أن مشاركة المرأة في قوى العمل الزراعية كانت قليلة في طبقة الفلاحين الذين يملكون الأرض، ووسائل إستغلالها، وإمكانية استئجار العمال لفلاحتها في حين أن مشاركة المرأة تزيد في العمل عند طبقة الفلاحين الذين لا يملكون الأراضي، أو من عندهم أراضٍ لا تكفي لانتاج وسد حاجاتهم الأساسية.

ومن خلال دراستها وجدت (ديير) بأن مشاركة الإناث كانت فعالة إقتصادياً، وكانت مشاركتها تمثل 21% من مجموع أيام العمل الزراعي بشكل عام. أما مشاركة الإناث في العمل الزراعي العائلي فقد كانت تصل إلى 25% من مجموع أيام عمل العائلة في الإنتاج الزراعي. وإذا ما حسبت أيام العمل المدفوعة لهن فقد كانت تصل الى اقل من 12% من أيام العمل المدفوعة أو المتبادلة مع

الأخرين. وقامت (ديير) بتحليل مشاركة المرأة في العمل الزراعي من خلال عملية التمايز الاجتماعي (process of social differentiation) كما يلي:

يقوم الفلاحون الذين يمتلكون وسائل الإنتاج وبالذات الأرض- وهم المنتجون في الحالة- بتوظيف العمال اللازمين لفلاحة الأرض. أما الذين لا يمتلكون إمكانية الحصول على وسيلة الإنتاج، المذكورة (الأرض) فيتم دمجهم في أسواق العمل كعمال بأجر. وبالنسبة لاستخدام العمالة من خارج العائلة فإنه يزيد بزيادة الأرض المزروعة. ووجدت الباحثة أن العمالة عند صغار الفلاحين تأتي من داخل العائلة نفسها بمعدل يقارب من ثلاثة أرباع قوى العمل التي يحتاجونها وهكذا يصبح استخدام العمالة مدفوعة الأجر العنصر الذي يميز بين طبقات الفلاحين، ولا توجد فروق مهمة من حيث الجنس عند استخدام العمالة مدفوعة الأجر من خارج العائلة.

وتوصلت (ديير) إلى أن مشاركة المرأة في العمل الزراعي تعتمد على مدى استخدام قوى العمل العائلية، وحجم الأرض المزروعة. إذ يشكل الرجل العنصر الرئيسي في العمل الزراعي، ويساهم بنسبة أكبر من النساء في الإنتاج الزراعي وذلك على الرغم من أن مساهمة المرأة في هذا العمل أكثر فعالية، وتعتبر مشاركة المرأة في العمل الزراعي، وفي عملية اتخاذ القرارات في طبقة الفلاحين الغنية أو الوسطى أقل أهمية من مثيلتها للطبقة الفقيرة أو عند صغار المالكين، حيث تزيد أهمية مشاركة المرأة في الإنتاج الزراعي لتأمين وسد حاجات العائلة، كلما كانت العائلة فقيرة حيث يعمل جميع أفراد العائلة في الإنتاج الزراعي، ويشير هذا إلى أهمية عمل وخبرة المرأة في إنتاجية العائلة.

ومن الدراسات الهامة على المستوى العالمي أيضاً، الدراسة التي قامت بها باربارا ميلر (Barbara D. Miller)⁽⁴⁾ عن مشاركة المرأة في القوى العاملة في

العمل الزراعي في الريف الهندي، وعلاقة مشاركتها بمظاهر العزلة الاجتماعية، والاضطهاد الذي تتعرض له. وعادة ما تنتشر تلك المظاهر في المجتمعات التي لا تقيّم المرأة، والتي تسيطر عليها خصائص مركزية الذكر (Androcentrism) أو عقدة تفوق الذكر (male supremacy complex). وتوصلت الباحثة إلى أن مدى حرية المرأة، وظهورها في المجتمع أمام عامة الناس، يتوقف على مدى فعالية مشاركتها في العمل الزراعي. فإذا كانت عملية مشاركة الإناث في الإنتاج ضرورية وأساسية، وتعود بمنافع اقتصادية على أسرته، فإن الممارسات المقيدة لها، عادة ما تكون نادرة الحدوث. أما إذا كانت مشاركتها ضعيفة وقليلة الفعالية، فإنها ستتعرض للممارسات المقيدة لحريتها، ولمظاهر العزلة الاجتماعية والاضطهاد.

تعتبر النظرية التي بدأها جاري بيكر (Gary Becker)⁽⁵⁾، عن الزواج من أهم ما عرف عن دور المرأة (وأفراد العائلة بشكل عام)، في تحديد مستوى رفاه الأسرة، وتعتبر نظرية بيكر الأساس النظري الذي نعتمد عليه في دراسة أثر تعليم الزوجة على إنتاجية زوجها المقاسة بعائداته من العمل.

ومن خلال هذه النظرية يتضح ان هناك منافع متبادلة بين الزوج والزوجة وتتناسب هذه المنافع طردياً مع الدخل الذي يتقاضاه كلاً من الزوجين، ومع رأس المال البشري لكليهما، ومع الفروق النسبية في معدل الاجور بين الزوج والزوجة. وسبق توضيح المزيد عن هذه النظرية في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

وقد أجرى بنهام (Benham)⁽⁶⁾ العديد من الدراسات التطبيقية على نظرية بيكر، ومن أهمها الدراسة التي أجريت على بيانات من الولايات

المتحدة، وهدفت الى معرفة اثر تعليم الزوجة على انتاجية زوجها المقاسة بعائداته من العمل.

ويمكن تلخيص ما توصلت اليه هذه الدراسة كما يلي:-

- 1- أن هناك علاقة ايجابية بين تعليم الزوجة وعائدات الزوج من العمل حيث أظهرت النتائج أن عائدات الزوج تزيد بنسبة تتراوح بين -3% 4.1% عن كل سنة تعليم حصلت عليها الزوجة.
- 2- أن القيمة المطلقة لعائدات الزوج تتزايد بزيادة فترة الزواج، فقد أظهرت النتائج أن عائدات الزوج تزداد بعد العشر سنوات الاولى من الزواج، وتتناقص في السنوات اللاحقة من الزواج، وأن المنافع الكاملة المترتبة على الزواج لا تظهر مباشرة عند حدوثه.
- 3- وأظهرت نتائج الدراسة أن أثر تعليم الزوجة قبل الزواج، مماثل تقريباً لأثر تعليمها الذي أكملته بعد الزواج على عائدات الزوج.

ومن الدراسات التي تتناسب مع اهداف دراستنا هذه الدراسة التي قام بها (Mincer & Polachek)⁽⁷⁾، والتي تعد من الدراسات التطبيقية على نظرية (بيكر)، التي هدفت الى تقدير آثار تراكم رأس المال البشري على العائدات من العمل في السوق، وعلى معدل الاجر الذي تتقاضاه المرأة، وفي تلك الدراسة، وضع (مينسر وبولاتشيك) دالة العائد على رأس المال البشري (Human-Capital Earning Function) التي تربط بين العائدات من العمل في السوق، وتراكم مخزون رأس المال البشري للأفراد. وكانت صورتها الضمنية كما يلي:

$$\text{Log } W = f(S, E, H, X) + u \quad \dots \quad (3:1)$$

حيث ترمز (Log W) للوغاريتم معدل الاجر لكل ساعة عمل للمرأة. و (S) لعدد سنوات الدراسة. و (E) لمتجه (vector) مكون من مجموعة اجزاء الخبرات العملية. و (H) لمتجه مكون من مجموعة اجزاء الاوقات التي تقضيها المرأة في المنزل. و (X) لمتجه مكون من متغيرات اخرى مثل: عدد الاطفال، وعدد ساعات العمل اليومية والاسبوعية، وامكانية الانتقال من العمل. و (u) للخطأ العشوائي.

وإذا استخدمنا تلك الدالة في تحليل دالة الدخل بالنسبة للمرأة فإننا نواجه حقيقتين:

الاولى: تقضي المرأة بعد الزواج أقل من نصف حياتها في سوق العمل بشكل عام. حيث يختلف معدل مشاركتها طيلة حياتها (Lifetime Participation Rate) باختلاف الحالة الاجتماعية، وعدد الاطفال.

الثانية: هناك انكسارات (Discontinuity) اثناء فترة عمل المرأة المتزوجة تعود الى انقطاعها عن العمل اثناء فترة الولادة ورعاية الطفل، مما يتضمن وجود فجوات في سنوات خبرتها في العمل. أي ان خبرتها في العمل تكون متقطعة لفترات معينة.

وتتضمن تلك الحقائق ما يلي:-

1- بما أن العمل مرتبط باستثمار رأس المال البشري، وبالعائد من هذا العمل، فإن انخفاض فترة سنوات الخبرة المتوقعة والفعالية، تؤدي الى انخفاض الحوافز لإكتساب مهارات عملية خلال فترة العمل. وحسبما ذكر "مينسر" فان استمرارية التحاق المرأة المتزوجة بالقوى العاملة تشكل بالمتوسط نصف استمرارية التحاق الرجل، وبالتالي فإن

فاعلية المرأة في سوق العمل ستكون اقل في اكتساب واحتواء مهارات التدريب والتعليم في اثناء العمل.

2- يترتب على عدم استمرارية خبرتها ووجود الانكسارات في سنوات الخبرة، عدم صحة فرضية تعظيم المنفعة من قبل الزوجة بسبب الانكسارات في فترة العمل أو فترة خبرتها العملية.

3- كلما كانت مشاركة المرأة في القوى العاملة مستمرة وغير متقطعة، كانت الزيادة في استثمار الخبرات المكتسبة في العمل الحالي اكبر من الاستثمارات من العمل السابق.

ومما سبق يمكننا القول أن سنوات الخبرة العملية للمرأة غير المتزوجة أو التي ليس لها اطفال، مستمرة وغير متقطعة، في حين ان مشاركة المرأة المتزوجة - وخاصة الام - في سوق العمل متغيرة على مدى السنوات، ويعتمد ذلك على الطلب على وقتها اللازم للعمل المنزلي، وعلى سنوات خبرتها، وعلى التفضيلات النسبية لافراد العائلة جميعاً.

ومن الدراسات المهمة كذلك، دراسة (نيومان و زايدلمان) (Neuman (8) and Ziderman, 1992) التي تناولت اثر تعليم المرأة المتزوجة على انتاجية زوجها. وقد اعتمد الباحثان في دراستهما على ما جاء في دراسة (بنهام). واستخدما ثلاث مجموعات من المتغيرات، المجموعة الاولى عبارة عن المتغيرات التقليدية المتعلقة برأس المال البشري مثل التعليم، والخبرة، ومتغيرات متداخلة مكونة منهما. والمجموعة الثانية هي المتغيرات المتعلقة بالعمل، منها الاقامة في بلد السكن وبعض المتغيرات الوهمية. والمجموعة الثالثة هي متغيرات تتعلق بخصائص الزواج. مثل مدة الزواج وعدد سنوات تعليم الزوجة ومتغيرات متداخلة منهما. وهدفت الدراسة الى ايجاد العلاقة بين تعليم

الزوجة وانتاجية زوجها في كل من سوق العمل الرئيسي (primary labor market) وفي سوق العمل الثانوي (secondary sector). وقد توصلت الدراسة الى أن الزوجة التي أنهت على الاقل مستوى التعليم الثانوي تزيد من انتاجية زوجها (وبالتالي عائداته) بحوالي 9% إذا كان يعمل في قطاع العمل الرئيس، ولا يوجد أثر لتعليمها على عائدات الزوج إذا كان يعمل في القطاع الآخر. وأن عائدات الزوج من العمل تتناسب طردياً مع تعليم الزوجة ومدة الزواج.

الدراسات على المستوى القومي والمتعلقة بمشاركة

المرأة العربية في القوى العاملة:

لقد كان للتعليم، وما تبعه من تغيير للأنماط الثقافية والاجتماعية التي كانت سائدة في البيئات العربية تجاه المرأة، ومشاركتها للرجل في مختلف ميادين العمل، الأثر الأكبر في تغيير بعض العادات والتقاليد التي تمنع أو تحد من مشاركة المرأة للعمل، وفي تغيير النظرة السلبية تجاه المرأة عند الرجل والمجتمع بشكل عام بأنها مخلوق ضعيف بحكم الطبيعة، وتحكمها العواطف ولذا فهي لا تقدر على تحمل أعباء العمل ومسؤولية صنع القرارات وأن وظيفتها تقتصر على الانجاب ورعاية الاطفال والاسرة.

وعلى الرغم مما حققته الدول العربية من زيادة ملحوظة في مستوى الدخل والانتاج، والتطور الذي شمل جميع مجالات الحياة، وبالتالي تحسن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيها فإن هذا التحسن لم ينعكس بالشكل الكافي على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، أو على مساهمتها في القوى العاملة العربية، حيث تؤكد الدراسات والبيانات المتوفرة ضعف مشاركتها. فقد تراوحت نسبة مشاركتها بين 10-15 بالمائة فقط⁽⁹⁾ كما تشير الدراسات الى

اهمال بعض خطط التنمية لدورها، والى وجود تحيز في الاحصاءات الرسمية من تسجيل المشاركة الفعلية للمرأة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالاضافة الى وجود تمييز فعلي في قبولها في العمل وفي مستويات الاجور التي تتقاضاها، وساعات العمل الرسمية. وفيما يلي لمحة سريعة عن مشاركة المرأة العربية في النشاطات الاقتصادية المختلفة. وذلك بهدف توضيح فعالية وتنوع المجالات التي تسهم فيها المرأة، وتثبيت جذارتها ومساهمتها في دفع عملية التنمية على مستوى الوطن العربي. بالاضافة الى الاشارة الضمنية بأنه اذا كانت هذه هي أدوار المرأة الابداعية والانتاجية في ميادين العمل، فكيف لا يمكن أن يكون لها الدور الكبير والخطير نفسه، في حياة الزوج والاسرة.

تدل الاحصاءات الرسمية العربية⁽¹⁰⁾ على ان معدلات مساهمة المرأة في قطاع الصناعة العربية هو من أدنى معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة، ونجد أن هناك اختلافاً في نسبة الاناث الى مجموع العاملين في الصناعة فيما بين الدول العربية، فعلى سبيل المثال تبلغ هذه النسبة 13% في مصر، و 17% في لبنان و 23.6% في المغرب، و 26.4% في تونس.

أما بالنسبة لمشاركة المرأة العربية في قطاع الخدمات، فيتبين من البيانات المتوفرة عن معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة، تركيز النساء العاملات في قطاع الخدمات، حيث تبلغ النسبة الى اجمال النساء العاملات 67% في مصر، و 45% في سورية، وتصل النسبة الى 89% في الاردن، و 98% في قطر، و 94% في الامارات و 99% في الكويت.

وتشير الاحصاءات الرسمية الى انخفاض كبير في مساهمة المرأة العربية في قطاع الزراعة، بسبب تجاهل نشاط المرأة في المزارع العائلية من قبل

جامعي الاحصاءات، لانه يُعد امتداداً لعملها المنزلي، حيث أن مفهوم العمل لدى جامعي الاحصاءات ينحاز الى العمل مدفوع الاجر، مما يعني أن عمل المرأة في المزارع العائلية وهو غير مدفوع الأجر، لا يتم احتسابه، وبالتالي سينعكس ذلك على المستويات المحسوبة لمشاركة المرأة في الزراعة.

ويشير الباحث (محيا زيتون، 1991)⁽¹¹⁾ الى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية فيما يتعلق بتوزيع الاناث، على قطاع الزراعة، حيث أن نسبة النساء العاملات لحسابهن تبلغ، في الجزائر ومصر، 39.8% و 23.6% على التوالي. بينما تبلغ 11.1% في تونس، ولا تتجاوز 2.8% في سورية.

اما بالنسبة لفئة المشتغلين لدى الاسرة بدون أجر، فيلاحظ ارتفاعاً في نسبة الاناث العاملات لدى الاسرة بدون اجر فتبلغ 15.8% في الجزائر و 34.4% في مصر و 71% في تونس، و 4% في سورية من مجموع النشاطات في العمل الزراعي.

مما سبق ومن خلال هذه اللوحة السريعة عن المشاركة العربية للمرأة في مختلف الميادين الاقتصادية يلاحظ ان معدلات مساهمة المرأة مرتبط بنوع المهن التي تتناسب مع العادات والتقاليد السائدة في المجتمع العربي والتي يراها مناسبة للمرأة، فترتفع مشاركة المرأة العربية في مجالات الطب المختلفة، والتدريس والمهن الادارية والعلمية والفنية. إلا أن مهنة التدريس تعد من اكثر المهن التي ترتفع فيها معدل مشاركة المرأة في الوطن العربي وبخاصة في الاردن، والبحرين والكويت والامارات:

الدراسات المحلية والمتعلقة بمشاركة المرأة الاردنية في القوى العاملة:

شهد الاردن خلال العقود الاربعة الماضية تطورات شملت مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأدت التطورات الاقتصادية والتعليمية الى تغيير في الانماط الثقافية، والعادات والتقاليد التي كانت تحد من تعليم المرأة ومشاركتها بالعمل. وقد تولدت قناعات لدى افراد المجتمع بأن هناك منافعاً عديدة لعمل المرأة تعود على المرأة نفسها، وعلى أسرتها وعلى المجتمع أيضاً. حيث يساهم عملها في تعزيز استقلالها الاقتصادي، ومكانتها الاجتماعية داخل الاسرة، وفي المجتمع.

وقد تزايد الاهتمام بالمرأة وقضاياها، فيظهر ذلك جلياً في كثرة الدراسات والندوات التي تبسّط في دور المرأة في التنمية، وأهمية مشاركتها في مختلف النشاطات الاقتصادية، فهي تشكل مورداً بشرياً كبيراً، ومن الطبيعي ان يتم استغلال هذا المورد، ولذلك أصبحت مشاركة المرأة في القوى العاملة سمة من سمات سوق العمل الاردني.

وفيما يلي سنقدم بعض الملامح العامة عن تعليم المرأة الاردنية من خلال البيانات الاحصائية المتوفرة عن هذا المجال، وعن مشاركة المرأة في القوى العاملة في الاردن. ومن ثم سنعرض بعضاً من الدراسات التي أجريت حول المرأة العاملة الاردنية والتي تتناسب وموضوع هذه الدراسة. ونفترض ان تشير مشاركة المرأة في القوى العاملة الى حصولها على مستوى معين في التعليم ولذلك لا بد ان يكون لتعليمها الاثر الاكبر والاكثر وضوحاً على انتاجيتها في عملها وكذلك على انتاجية زوجها (اذا كانت متزوجة)، أو على أسرتها بشكل عام.

المرأة الاردنية والتعليم:

تشير البيانات الاحصائية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة (12) والمتعلقة بتطورات الوضع التعليمي في الاردن الى ارتفاع نسب التحاق الاناث بمختلف المراحل التعليمية، والتي قد تتساوي مع معدلات الالتحاق للذكور بمراحل التعليم الاساسي والثانوي. ويبين (جدول 3 / 1) نسب الالتحاق بالتعليم حسب الفئة العمرية والجنس للعام 1990.

وتشير الاحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم (13) الى ان توزيع الطلبة في الاردن حسب المراحل التعليمية للعام الدراسي 1991/1990 يؤكد على تطور معدلات التحاق الاناث بمختلف مراحل التعليم حيث شكلت الاناث نسبة مقدارها:

- أ- 45.5% من اجمالي الطلبة في مرحلة الروضة.
- ب- 48.4% من اجمالي الطلبة في مرحلة التعليم الاساسي.
- ج- 51.2% من اجمالي الطلبة في مرحلة التعليم الثانوي (جدول 3 / 2).

ويعزى ارتفاع نسبة الاناث في مرحلة التعليم الثانوي الى التحاق اعداد اكبر من الطلبة الذكور مقارنة مع الطلبة الاناث ببرامج التعليم الصناعي والتدريب المهني.

أما نسبة الاناث الملتحقات في مرحلة التعليم العالي، اي في الجامعات وكليات المجتمع الاردنية للعام 1990، فهي حوالي 58% من اجمالي الملتحقين وبلغت نسبة الاناث في العام ذاته 47.5% من اجمالي الملتحقين بمرحلة البكالوريوس في الجامعات الاردنية. أما نسبة الاناث من اجمالي خريجي كليات المجتمع فقد بلغت حوالي 57%، و 43% من اجمالي خريجي الجامعات الاردنية للعام 1990.

ويلاحظ بأن نسبة الأمية في صفوف الإناث للفئة العمرية 15 سنة فأكثر، قد انخفضت من 49.9% عام 1979، إلى 25% عام 1992. لكن هذه النسبة لا تزال تمثل اضعاف النسبة السائدة في صفوف الذكور⁽¹⁴⁾.

جدول (3/1)

معدل الالتحاق بالمدارس حسب الفئة العمرية والجنس لعام 1990 (%)

الفئة العمرية	ذكور	إناث	المجموع
10-6 سنوات	97.1	97.0	97.1
11-15 سنة	93.4	91.2	92.4
16-20 سنة	50.9	49.8	50.4
21-24 سنة	12.5	6.4	9.7

Source: Department of Statistics: Jordan Population and Family Health Survey 1990.

جدول (3/2)

توزيع الطلبة حسب المراحل التعليمية والجنس للعام الدراسي 1990/1991

المرحلة التعليمية	إجمالي الطلبة	ذكور	النسبة المئوية من إجمالي الطلبة	إناث	النسبة المئوية من إجمالي الطلبة
الروضة	44856	24450	54.5%	20406	45.5%
الاساسية	926445	478347	51.6%	44898	48.4%
الثانوية	75915	37070	48.2%	38845	51.2%
المجموع العام	1047216	539867	51.6%	507349	48.4%

المصدر: وزارة التربية والتعليم: التقرير الإحصائي السنوي التربوي للعام الدراسي 1990/1991

فقد ورد في النتائج التفصيلية لمسح العمالة والبطالة والعائدين والفقير الذي قامت به دائرة الاحصاءات العامة للعام 1991، أن نسبة الامية في صفوف الاناث من الفئة العمرية (15-64 سنة) عام 1991 قد بلغت اكثر من ثلاثة اضعاف النسبة السائدة في صفوف الذكور من نفس الفئة العمرية. إذ كانت هذه النسبة 6.8% للذكور، في حين بلغت 22% للاناث (جدول 3 / 3). ومن ناحية عامة فقد كانت نسبة ذوي المستوى التعليمي الاعدادي فما دون 64% للذكور، و 72.1% للاناث. اما الحاصلين على مستوى تعليمي ثانوي فقد شكل الذكور نسبة 7.6%، 14.9% للاناث. ويلاحظ كذلك أن نسبة الحاصلين على دبلوم كلية مجتمع من الاناث أعلى منها للذكور، حيث بلغت نسبة الاناث الحاصلات على دبلوم كليات المجتمع 9.1% في حين بلغت النسبة للذكور 7.6%. ومن ناحية اخرى فقد فاقت نسبة الذكور الحاصلين على الشهادة الجامعية الاولى على الاناث، إذ كانت نسبة الذكور 7.8% في حين شكلت الاناث نسبة مقدارها 3.1% فقط.

ملاحح عامة عن مشاركة المرأة الاردنية في القوى العاملة:

تبين الدراسات الخاصة بتطور القوى العاملة في الاردن تنوع طبيعة المشاركة للقوى العاملة المحلية في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي، حيث تطور معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في القوى العاملة الاردنية من 7.7% للعام 1979 الى 10.2% للعام 1982 الى 14.1% للعام 1991، الى حوالي 13% للعام 1992 (15).

جدول (3/3)

المستوى التعليمي للقوى البشرية (فئة العمر 15-64 سنة) حسب الجنس عام

1991 (%)

المستوى التعليمي	ذكور (%)	اناث (%)
أمية	6.8	22.0
ملم	11.4	10.0
ابتدائي	17.8	15.3
اعدادي	28.1	24.7
دبلوم مهني	1.7	0.4
ثانوي	17.6	14.9
معهد	7.6	9.1
ليسانس/بكالوريوس	7.8	3.1
دراسات عليا	1.1	0.2
غير مبين	0.1	0.2
المجموع	100.0	100.0

المصدر:

- دائرة الاحصاءات العامة النتائج التفصيلية لمسح العمالة والبطالة والعائدين والفقير/ 1991. عمان كانون اول 1992.
- تم احتسابها بناءً على المعلومات الواردة في الجدولين ص 138، و ص 148

ووفقاً لنتائج مسح العمالة والبطالة والعائدين والفقير الذي أجرته دائرة الاحصاءات العامة في العام 1991، فإن المؤشرات الرئيسية للقوى البشرية وقوى العمل في المملكة للفئة العمرية (18-59) سنة قد جاءت كما يلي⁽¹⁶⁾:

- 1- بلغ معدل المشاركة الخام للسكان في القوى العاملة 21.9%، بواقع 36.3% للذكور، و 6.4% للاناث⁽¹⁷⁾.

2 - بلغ معدل المشاركة المنقح للسكان في القوى العاملة 48.3% بواقع 81.0% للذكور، و 14.1% للإناث⁽¹⁸⁾.

3 - بلغ إجمالي القوى العاملة الأردنية مع نهاية العام 1991 (691200) عاملاً وعاملة، منهم (97400) من الإناث، أو ما نسبته 14.1% من إجمالي القوى العاملة الأردنية.

4 - دلت نتائج المسح على أن معدل البطالة في صفوف الأردنيين من الفئة العمرية (18-59) سنة يبلغ 17.6%، بواقع 14.7% للذكور وللإناث 34.7%.

وتشير نتائج التعداد الزراعي للعامين 1975 ، 1983 إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث العاملات في الحيازات الزراعية من 32.5% إلى 26.4% من إجمالي العاملين في الزراعة. وترجع أسباب هذا الانخفاض إلى⁽¹⁹⁾:-

- 1 - ازدياد التعليم في صفوف الإناث.
- 2 - تطور تقنية الإنتاج الزراعي.
- 3 - تفتتت الملكيات الزراعية، وارتفاع أسعار الأراضي مما أدى إلى انخفاض العائد منها نسبة إلى سعرها.
- 4 - ازدياد حجم رأس المال العامل في الاقتصاد والموجه نحو التصنيع، مما أدى إلى انخفاض كبير في عدد العاملين في قطاع الزراعة وخصوصاً المشاركة النسائية.
- 5 - ازدياد عدد السكان الحضر (Urbanization) وانتقالهم إلى العمل في القطاعات الانتاجية المختلف، وتوجه النساء للعمل في ميادين العمل الأخرى التي تتناسب والمسؤوليات الملقاة على عاتق المرأة اتجاه أسرتهن وأطفالهن.

بالإضافة إلى استخدام القوى العاملة الوافدة والتي تقبل بالعمل بأجر أقل وبدون التركيز على شروط التشغيل مقارنة مع القوى العاملة المحلية. وهكذا فقد ساهم كل ما سبق ذكره في انخفاض العاملين في الزراعة وخصوصاً المرأة.

أما بالنسبة لتوزيع الإناث العاملات وفقاً للنشاط الاقتصادي، فتشير النتائج التفصيلية لمسح العمالة والبطالة والعائدين والفقير، الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة للعام 1991، إلى تركيز عمل النساء في قطاع العمل الحكومي (جدول 3 / 4) وبالتحديد يعمل ما نسبته (53.8%) في قطاع الإدارة العامة، و (8.9%) في قطاع التعليم، و (3.5%) في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، و (8.2%) في قطاع الصناعة التحويلية من إجمالي النساء العاملات في الاقتصاد الوطني. أما في قطاع الزراعة فيعمل به ما نسبته (4.4%) من إجمالي العاملات للعاملات للعام 1991. ويلاحظ كذلك من الجدول بأن قطاع التعليم يحتل المرتبة الأولى في تركيز القوى العاملة النسائية إذ تشكل النساء العاملات ما نسبته (53.5%) من إجمالي العاملين بهذا القطاع، يليه في المرتبة الثانية قطاع الصحة والعمل الاجتماعي إذ تشكل المرأة العاملة ما نسبته (36.6%)، والجدول يبين بقية نسب المرأة العاملة في كافة النشاطات الاقتصادية.

جدول (3/4)

توزيع العاملات حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي لعام 1991 (%)

العاملات من إجمالي العاملين	إجمالي توزيع العاملين ذكور وإناث	توزيع العاملات	النشاط الاقتصادي الرئيسي
7.3	6.4	4.4	الزراعة
0.9	1.2	0.1	التعدين
9.3	9.4	8.2	الصناعة التحويلية
1.4	0.7	0.1	الكهرباء والغاز والماء
0.6	7.0	0.4	الانشاءات
3.0	13.6	3.9	تجارة الجملة والتجزئة
2.7	1.5	0.4	الفنادق والمطاعم
1.9	6.7	1.2	النقل والتخزين والاتصالات
20.6	1.4	2.8	الوساطة المالية
10.3	1.5	1.5	الانشطة العقارية والمشاريع التجارية
13.3	42.8	53.8	الادارة العامة والدفاع
53.3	1.8	8.9	التعليم
36.6	1.0	3.5	الصحة والعمل الاجتماعي
23.0	2.0	4.4	انشطة الخدمة الاجتماعية
36.6	1.3	4.6	أنشطة أخرى
-	1.7	1.8	غير مبين
10.6%	100%	100%	المجموع

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النتائج التفصيلية لمسح العمالة والبطالة والعائدين والفقير/1991، عمان، كانون أول، 1992. (تم احتسابها من جداول مختلفة).

أما بالنسبة للدراسات التي تختص بالمرأة العاملة الاردنية، فقد تزايدت الابحاث والدراسات والندوات التي تهتم بقضايا المرأة الاردنية بشكل عام، وبأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

وظهرت بعض الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المسحية والتحليلية في الاردن والتي تهدف الى التعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الاردنية.

وأن ما يجدر ذكره بأنه لا توجد أية دراسة تحليلية تبحث في مثل موضوع دراستنا هذه. حيث لا تتوفر اي دراسات في الاردن تبحث في انتاجية الزوج والعوامل المؤثرة عليها. وسنعرض فيما يلي بعضاً من الدراسات التي اجريت في الاردن والتي استهدفت لقاء الضوء على مشاركة المرأة الاردنية في القوى العاملة، وعلى اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، وحسبما يتوافق مع اهداف دراستنا هذه.

ومن هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال وليس الحصر الدراسة التحليلية التي قام بها عبد الرزاق بني هاني، (بني هاني، 1993) عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لقوى المرأة العاملة في الاردن⁽²⁰⁾. وهدفت هذه الدراسة الى لقاء الضوء على الظروف الاقتصادية-الاجتماعية التي تعيشها المرأة العاملة في الاردن، من خلال نسبة مشاركتها في القطاعات الانتاجية المختلفة وحصتها من مجمل الاجور والرواتب، وتطور الطلب على خدماتها في العمل ومرونة هذا الطلب. بالاضافة الى بيان توزيع قواها العاملة على المواقع الجغرافية، وقضية الفصل بين الجنسين (ذكور، اناث).

وقد اعتمدت الدراسة على نتائج مسح دراسات الاستخدام (The Employment Survey) التي تغطي المؤسسات التي يعمل بها خمسة اشخاص فاكثراً، حيث اظهرت الاحصاءات المتوفرة المنشورة، ان متوسط نسبة النمو في قوى المرأة العاملة قد تزايد من العام 1981 الى العام 1989 بمقدار 11.1%. فبلغ عدد العاملات حوالي (28095) عاملة للعام 1980 أو ما نسبته 19.8% من اجمالي القوى العاملة في المؤسسات المذكورة، وارتفع العدد الى (52711) عاملة للعام 1989 أو ما نسبته 23.4% من اجمالي القوى العاملة في نفس المؤسسات، مما يؤكد على ازدياد معدل مشاركة الاناث على المستوى الوطني بشكل عام.

وتبين دراسة بني هاني القطاعات الانتاجية التي تمكنت المرأة من اختراقها والعمل فيها: ونسبة العاملات في كل قطاع ومعدل نسبة النمو لمشاركتهن. وقد شملت القطاعات التصنيع، الكهرباء والغاز والماء، والنقل والتخزين، والمصارف والتأمين، والادارة العامة والخدمة الاجتماعية، التجارة، والانشاءات. ويشير الجدول (3/5) الى نسبة العاملات في كل القطاعات الانتاجية، من مجموع الاناث العاملات في جميع المؤسسات. وتؤكد هذه الدراسة (بني هاني) على أن القطاع الحكومي قد استحوذ على النسبة العظمى من توظيف المرأة، إذ بلغت نسبة العاملات منهم الى مجموعهن (26.3%) للعام 1981، وارتفعت النسبة لتصل الى (31.1%) للعام 1989. وأشارت الدراسة الى ان متوسط الاجور بلغ 89 ديناراً في العام 1981 وارتفع ليصل الى 124 ديناراً في عام 1989.

جدول (3/5)

توزيع نسبة التعاملات في كل قطاع انتاجي من مجموع الاناث التعاملات في جميع المؤسسات

قطاع السنة	م.ت	التصنيع	ك.غ.م	انشاءات	تجارة	ش.خ	م.ت	ع.خ
1981	0.8	9.6	2.1	2.2	6.5	12.1	28.6	26.3
1983	0.9	9.8	3.3	2.7	6.1	12.1	30.2	26.2
1984	1.1	10.6	3	2.8	7.2	11.8	29.5	31.3
1985	1.5	10.8	3.3	3.3	6.6	9.9	29.2	30.7
1986	1.5	10.8	3.8	4.5	6.9	10.1	28.9	30.2
1987	1.6	9.9	4	2.5	6	9.2	26.2	29.5
1989	2	11.7	4.2	2.2	6.6	8.3	26.2	31.1
م.ن.م	17.2	13.7	17.5	7.1	4.7	2.3	7.3	11.5

ملاحظة: (ت.م) = تديم ومقالع، (ك.غ.م) = كهرباء وغاز وماء، (ش.خ) شحن وتخزين، (م.ت) = مصارف وتأمين، (ع.خ) = ادارة عامة وخدمة اجتماعية.

(م.ن.م) = متوسط نسبة النمو لكل قطاع.

المصدر: عيد الرزاق بني هاني، والخصائص الاقتصادية والاجتماعية بقوى المرأة العامة في الاردن، دراسة تحليلية المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد قائم.

وتبين من الدراسة ان هناك فروقاً بين نسبة قوى المرأة العاملة الى مجموع القوى العاملة من جهة، وبين حصة المرأة العاملة من مجموع الاجور والرواتب من جهة اخرى. فقد كانت نسبتهم من القوى العاملة %19.8 للعام 1981، بينما لم تتعد حصتها من مجموع الرواتب والاجور %16.0 وفي العام 1989 بلغت نسبتهم %20.1 وحصتهم من مجموع الاجور %16.7 والجدول (3/6) يبين الفروق لبقية السنوات.

وقد استخدم الباحث مقياساً آخر يؤكد على وجود فروق في الاجور والرواتب التي تتقاضاها الفئتين (الذكور والاناث) المشمولين في الدراسة، وهو حاصل قسمة متوسط أجور الاناث على متوسط أجور الذكور، حيث تراوحت النسبة من %77.4 للعام 1981، الى %76.6 للعام 1989.

وعند احتساب نسب توزيع قوى المرأة العاملة في المؤسسات تحت الدراسة حسب المستويات التعليمية، فقد توصلت الدراسة الى ان نسبة التعليم في صفوف المرأة العاملة في هذه المؤسسات كانت أعلى منها في صفوف الذكور العاملين فيها للفترة (1981-1989) وهذا يؤكد على وجود سوء في توزيع الاجور والرواتب على الفئتين.

جدول (3/6)

توزيع مجموع العمال ونسبة الاناث ومتوسط الاجور حسب السنوات

سنة المسح	مجموع العمال	نسبة الاناث من مجموع القوى العاملة	متوسط اجور الذكور	متوسط اجور الاناث	متوسط اجور الاناث الى متوسط اجور الذكور	حصّة الاناث من الاجور والرواتب من مجموع الاجور والرواتب
1981	141577	19.8	115	89	77.4	16.0
1983	144183	20.1	128	102	79.6	16.7
1984	153537	22.9	137	105	76.6	18.4
1985	164010	21.8	140	107	75.0	17.6
1986	174419	22.9	142	110	77.5	18.7
1987	200344	22.4	152	118	77.6	18.8
1989	225047	23.4	163	124	76.1	19.6

المصدر: عبد الرزاق بني هاني، الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لقوى المرأة العاملة في الاردن، دراسة تحليلية، "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، عدد قادم.

أما فيما يتعلق بالطلب على خدمات المرأة ومرونة هذا الطلب، فقد بينت الدراسة وجود ارتفاع في مرونة الطلب على العمالة للمرأة في القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يعكس عدم اعطاء الأهمية المناسبة لخدمات المرأة من قبل أرباب العمل، وكذلك الأمر عند احتساب المرونة لكافة القوى العاملة من الإناث، فقد كانت مرتفعة أيضاً مقابل مرونة الطلب على القوى العاملة من الذكور، مما يعني أن أية زيادة حقيقية في الأجور، ستنعكس سلباً على الطلب على خدمات المرأة بشكل أكبر من الطلب على خدمات الرجل، وأن ذلك يؤكد على أن الأهمية النسبية لعمالة الذكور تفوق مثيلتها للإناث.

وقد تناولت الدراسة قضية الفصل القطاعي والجغرافي للمرأة العاملة، باستخدام المقياس المعروف بمؤشر «عدم التشابه» (Index of dissimilarity) لقياس مدى الفصل بين الجنسين في القطاعات الاقتصادية. وقد استقرت قيمة هذا المؤشر عند القيمة (27)، مما يعني أن 27% من مجموع القوى العاملة يجب أن يعاد ترتيبها حتى يتماثل التوزيع بين الفئتين. ودلت نتائج الدراسة على أن هناك تركزاً في القوة الاقتصادية وخاصة قوى العمل في الأردن في مناطق المدن مثل عمان واربد والزرقاء.

وفي دراسة ثانية، قام بها عبد الرزاق بني هاني ومحمد الروابدة (بني هاني والروابدة، 1993)، حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الأردنية في محافظة اربد⁽²¹⁾. تبين من نتائجها أن ازدياد المستوى التعليمي للإناث يؤدي إلى زيادة احتمال مشاركتهن بالعمل، وأن الإضافة الحاصلة في مستوى مشاركتهن (Marginal Participation) يتضاءل بشكل ملحوظ كلما ازدادت سنوات التعليم ويصل مستوى المشاركة إلى حده الأقصى وهو 32% تقريباً مقابل (20) سنة من التعليم. وهي الحالة المسماة بتناقص المشاركة

الحدية (Diminishing Marginal Participation) وهي ظاهرة تبين ان هناك عوائقاً تحول دون زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل حتى ولو كانت قادرة على ذلك. وقد استخدم الباحثان نموذج بروبيت (Probit) لبيان علاقة تعليم الاناث بمستوى مشاركتهن بالقوى العاملة، وتم احتساب مستوى المشاركة على شكل احتمالية من التكرارات النسبية (Relative Frequency) ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة فيما يتعلق بعلاقة الدم بين رب وربة الاسرة من جهة ودخلهما من جهة اخرى، ان العلاقة عكسية، بمعنى ان معظم ارباب الاسر المرتبطين بعلاقة دم هم من ذوي الدخل المتدني، وأن الزوجات اللواتي يرتبطن بعلاقة دم مع ازواجهن لا يتمتعن بمستوى تعليمي متقدم، وان معظم الأزواج الذين يرتبطون بزواجهم بعلاقة دم لا يتمتعون كذلك بمستوى تعليمي متقدم.

لقد قدمت ستناي شامي ولوسين تامينان، (شامي وتامينان 1990) (22) دراسة تحليلية عن دور المرأة في التنمية وفعاليتها في انتاجية اسرتها بطريقة غير مباشرة. وقد اشتملت الدراسة على حالتين دراستين من الاردن ودارت حول العوامل والمحددات التي تؤثر على عمل المرأة، ومشاريع التنمية الخاصة بها.

وتعرضت الحالة الاولى الى مشروع تنموي زراعي في غور المزرعة في وادي الاردن، حيث وضعت خطة تنموية شاملة لتطوير هذا الوادي ضمن «مشروع تطوير وادي الاردن». وكنتيجة لاقامة هذا المشروع فقد تم تكثيف الزراعة، واستخدام تكنولوجيا الري بالتنقيط، مما ادى الى انخفاض تكلفة العمل مقابل ارتفاع تكلفة التكنولوجيا المستخدمة، وبالتالي انخفاض استخدام الايدي العاملة التي كانت تلزم لاعمال فتح قنوات الري وتنظيفها، حيث ادى الى تغيير في علاقات الانتاج والتحول نحو العمل المأجور والتخلي عن العمل

العائلي غير المأجور، كما أدى الى زيادة مساهمة المرأة في العمل الزراعي سواء كان العمل العائلي أم العمل المأجور. ويعتمد تقسيم العمل في المزرعة العائلية كما ورد في دراسة شامي وزميلتها على العمر والجنس. فقبل اقامة هذا المشروع كانت جميع الاعمال المتعلقة بالري وادارة العملية الانتاجية والتسويق من مهام الرجل، أما ما يتعلق بغرس الاشetal، والبذار، والتعشيب وقطف المحصول منذ كانت من مهام المرأة والاطفال، مما يعني أن عمل المرأة يمكن اعتباره عملاً موسمياً، وعمل الرجل يومياً. أما بعد اقامة هذا المشروع، فقد تحسنت وسائل الانتاج، وازداد استخدام تكنولوجيا الري بالتنقيط، فانخفضت ساعات العمل الزراعي بالنسبة للرجل والمرأة معاً، وأدى هذا الانخفاض الى تقسيم جديد للعمل الزراعي العائلي.

ويعتمد هذا التغيير على حجم المزرعة العائلية، وعدد افراد العائلة، وامكانية الحصول على مصادر دخل أخرى من غير العمل الزراعي كتوفر فرص عمل خارج المزرعة لرب الاسرة. كان حجم المزرعة يتناسب مع حجم العائلة، ولا يتوفر فرص عمل للرجل خارج نطاق المزرعة، فإن ذلك سيققل من مساهمة المرأة في العمل الزراعي وربما تقتصر مشاركتها على مواسم العمل الزراعية. بينما في حالة توفر فرص عمل للرجل خارج نطاق المزرعة، فإنه سيترك مسؤولية العمل الزراعي للمرأة، دون أن يؤدي ذلك الى سيطرة المرأة على عائذاتها من عملها الزراعي هذا (كما تشير الى ذلك الدراسة) كون أن عملية تسويق الانتاج الزراعي هي من مهام الرجل وحده حتى لو كان يعمل خارج نطاق المزرعة. ولذا فان معظم النساء يفضلن العمل المأجور على العمل في المزرعة العائلية حيث يمكنها الاحتفاظ بجزء من عائذاتها، بينما يعد عملها في المزرعة العائلية يعد امتداداً للاعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر. إلا أن اختيارها بين العمل المأجور، والعمل الزراعي العائلي يعتمد على وضعها

الاجتماعي، حيث ان العمل المأجور يقتصر على المرأة العزباء او المطلقة أو الارملة، بينما المرأة المتزوجة فتعمل ضمن المزرعة العائلية او مع الوحدات الزراعية المملوكة من قبل أحد الاقارب. وكما اشارت الية هذه الدراسة، فان مساهمة المرأة في الاعمال الزراعية كبيرة وفعالة، إلا أن سيطرة الرجل على الارض، وادارة عملية الانتاج وعملية التسويق تحدان الى مدى كبير من امكانية تحول المرأة الى مزارعة مستقلة تتحكم في عملية الانتاج وادارة المزرعة بنفسها، وبالتالي حيازة عائداً الانتاج.

في حين أنها - المرأة - تكون حرة التصرف في عائداً عملها فيما لو عملت خارج نطاق العمل العائلي، كعاملة بأجر.

مما سبق يتضح ان مشاركة المرأة في العمل الزراعي في غور المزرعة كانت فعالة اقتصادياً، الا ان هناك خللاً معيناً يحد من فعالية مساهمتها، ويجعلها غير قادرة على ادارة اعمال المزرعة بنفسها والتحكم في عمليات الانتاج، التسويق، وبالتالي التحكم في العائداً.

أما الحالة الثانية التي تعرضت اليها الدراسة، فهي مشروع لانتاج الملابس الجاهزة في مدينة المفرق. وهو مشروع موجه للمرأة وبالذات اللواتي من العائلات ذات الدخل المتدني من أجل تأمين مصدر دخل لهن. فقد اشارت الدراسة الى مساهمة المرأة في زيادة دخل العائلة الا أن هذا لم ينعكس بطريقة ايجابية على اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بها.

أما حسين شخاترة، (شخاترة، 1990)⁽²³⁾ فقد قام بدراسة حول تطور مشاركة المرأة الاردنية في قوى العمل، والعوامل الرئيسية المؤثرة على قرارها

للالتحاق بقوى العمل. وقد استخدمت الدراسة نموذجين رياضيين رئيسيين لدراسة العوامل المحددة لعمل المرأة الاردنية اضافة الى استخدامه لنموذج ثالث مجمع.

وكانت نتائج التحليل الثنائي الوصفي التي توصل اليها الباحث كما يلي: كانت مشاركة العازبات المسلمات ومعدل مشاركة العازبات غير المسلمات في قوى العمل هي 31.7% و 79.4% على التوالي. اما معدل مشاركة للمتزوجات المسلمات فقد بلغت 3.7% مقابل 14.9% لغير المسلمات.

وبالنسبة لتاثير عبء الاطفال على مشاركة النساء المتزوجات أو من سبق لهن الزواج، فقد توصلت الدراسة الى أن وجود الاطفال يخفض معدل مشاركة المرأة في قوى العمل، وأن لعمر الاطفال تاثيرا ايضا، حيث يكون معدل مشاركة المرأة التي لديها اطفال من الفئة العمرية (6-17) سنة اعلى. وظهر من الدراسة أن التعليم هو من أكثر العوامل أثراً وأشارت الدراسة إلى أن معدل المشاركة للنساء المتزوجات أقل من معدل مشاركة غير المتزوجات، ووجد الباحث أن المستوى التعليمي للاب والام له أثر مهم على مشاركة النساء العازبات في قوى العمل. وقد أكدت نتائج التحليل المتعدد أن التعليم كان من أكثر العوامل المؤثرة على التحاق المرأة بالقوى العاملة، وأن الديانة -والتي استخدمت كبديل للعوامل الثقافية- لها أثر كبير على معدل المشاركة، حيث دلت النتائج على أن العوامل الثقافية تؤثر في مشاركة العازبات أكثر على مشاركة المتزوجات.

وهكذا يمكننا ان نلخص الدراسة في أن هناك عدداً من العوامل الثقافية والاجتماعية لها أثراً كبيرة على مشاركة المرأة، بالاضافة الى بعض المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية.

هوامش الفصل الثالث

- (1) هشام، شرابي، البنية البتركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة للطباعة والنشر-بيروت، 1987.
- (2) Ester Boserup. "Women's role in Economic Development" (New York: Martin's Priss, 1970), Pt.1.
- (3) Carmer Diana Deere "The Division of Labor by sex in Agriculture: Apevnian Case Study". Economic Development and cultural Change, Volume 30, Number 4, July 1982, (795-811).
- (4) Barbara D. Miller, "Female Labor Participation and Female seclusion in Rural India; A Regional view" Economic Development and cultural Change, volume30 number, 4 July 1982, (777-794).
- (5) Gary S. Becker, "A Thoery of Marriage Part I", Journal of Political Economy 81, (July-August) 1973 (813-846).
- (6) Lee Benham, "Benefits of women's Education within Marriage", Journal of Political Economy 82, (March-April) 1974, (57-75).
- (7) Jacob Mincer & solomor Polachek, "Family Investments in Human capital: Earnings of women, Journal of Political Economy 82, (March- April), 1974, (76-108).
- (8) Shoshana Neuman and Adrian Ziderman, Benefits of Women's Education within Marriage: Results for Israel in a Dual Labor Market Context". Economic Development and Cultural charage, volume 40, number 2, January 1992. (413-424).
- (9) "المرأة والاستخدام والتنمية في العالم العربي"، الهيئة العربية للمرأة والتنمية، منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي لدول العربية.
- (10) جميع الاحصاءات والبيانات، والنسب المتعلقة بمشاركة المرأة العربية في قطاعات الصناعة، والزراعة، والخدمات مقتبسة من: ناديا رمسيس فرح، "المرأة والاستخدام والقوى العاملة، ورقة قدمت في ندوة المرأة والاستخدام والتنمية في الوطن العربي، والتي عقدت في عمان، خلال الفترة 16-18/كانون الاول 1991، .AWAD/ILO

- (11) محيا زيتون، "قياس مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي" ورقة قدمت في ندوة المرأة والاستخدام والتنمية في الوطن العربي، والتي عقدت في عمان خلال الفترة 16-18/ كانون الاول 1991، AWAD/ILO
- (12) Department of Statistics: Jordan population and Family Health Survey 1990.
- (13) وزارة التربية والتعليم: التقرير الاحصائي السنوي التربوي للعام الدراسي 1991/1990.
- (14) المصري، منذر؛ قضايا المرأة في التعليم، ورقة عمل قدمت في اللقاء التمهيدي للاعداد لندوة «نحو استراتيجية وطنية للمرأة في الاردن»، والتي نظمتها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، عمان، 7 آذار 1993.
- (15) العكل، محمد عبد الهادي، «ظروف تشغيل المرأة الاردنية في الصناعات الحديثة، بحث قدم للندوة التي نظمها المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية، عمان، 1993.
- (16) دائرة الاحصاءات العامة، النتائج التفصيلية لمسح العمالة والبطالة والعائدين والفقير لعام 1991، عمان، كانون اول 1992. ص (22-25) والجدول رقم (1) ص (30).
- (17) يقصد بمعدل المشاركة الخام: عدد السكان النشيطين اقتصادياً لكل 100 مواطن.
- (18) معدل المشاركة المنقح: ينسب القوى العاملة الى السكان في سن العمل وهو (18-59 عام).
- (19) A. Bani- Hani, Economic Development and Cultural Change in Jordan: "The Case of Female Labor in Agriculture" Economic Development and Cultural Change, Forthcoming Paper.
- (20) عبد الرزاق بني هاني، "الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لقوى المرأة العاملة في الاردن"، دراسة تحليلية، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، عدد قادم.
- (21) عبد الرزاق بني هاني، ومحمد الروابدة، «الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الاردنية في محافظة اربد (1991)». مجلة ابحاث اليرموك العدد (3)، المجلد (9) ص ص 9-47.
- (22) سفتاي شامي، ولوسين تامينيان، «المرأة، العمل، ومشاريع التنمية، حالتان دراستيان من الاردن»، قسم الانثروبولوجيا معهد الآثار والانثروبولوجيا - جامعة اليرموك 1990.
- (23) حسين شخاترة، «مشاركة المرأة في قوى العمل الاردنية والعوامل المؤثرة عليها»، مجلة العمل، العدد 52 لعام 1990، ص ص 37-46.

الفصل الرابع

نتائج تقدير الدوال والتحليل الاقتصادي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

نتائج تقدير الدوال والتمثيل الاقتصادي

لقد تضمن الفصل الثالث شرحاً تفصيلياً لنظرية الزواج، التي تعتبر الركيزة الأساسية لهذه الدراسة، كما وتضمن وصفاً للنموذج الرياضي-القياسي الذي يمكننا استخدامه في البحث بالانتاجية للزوجين، سواء كانت في السوق أو في غير السوق (البيت).

وقد تم استخدام النموذج في هذه الدراسة لتحليل انتاجية الزوج في السوق مقاسة بعائداته من العمل.

المتغيرات المستخدمة في تقدير الدوال

أما بالنسبة للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، فتشمل على ما يلي:

1- المتغيرات التقليدية لرأس المال البشري، وتضم عدد سنوات الدراسة وعدد سنوات الخبرة العملية، (للزوج والزوجة)، بالإضافة الى بعض المتغيرات المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها (interaction variables)، منها عبارة تفاعل (interaction term) سنوات تعليم الزوج مع سنوات تعليم الزوجة، وعبارة تفاعل سنوات تعليم الزوج مع سنوات خبرة الزوج، وعبارة تفاعل سنوات تعليم الزوجة وخبرتها.

وهي متغيرات مهمة جداً إذ لا نستطيع معرفة أثر كل متغير على حدة دون استعمال متغيرات التفاعل لأنها تمكننا من معرفة اثر المتغير المعني بالأمر عندما يتفاعل مع غيره.

2- المتغيرات المتعلقة بالزواج: وتشمل مدة الزواج الحالي، وعدد الاطفال والعلاقة القرابية بين الزوجين، ومكان السكن، وعدد ساعات العمل المنزلية ومتغيرات مستحدثة من عملية التفاعلات بين المتغيرات المختلفة.

3 - المتغيرات الاقتصادية: مثل الرواتب الشهرية (ويقصد بها كل ما يتقاضاه رب الأسرة طوال العام مقسوما على 12)، ومصادر الدخل الأخرى، وقيمة الممتلكات الأسرية الجديدة بعد الزواج.

وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Square) [OLS]، في تقدير جميع الدوال المستخدمة.

نتائج تقدير الدوال

أثر سنوات التعليم والخبرة والحالة الاجتماعية:

لقد تم استخدام النموذج الذي وصفه (بنهام)⁽¹⁾ لدراسة الانتاجية الحدية للزوجين، المقاسة بالعائدات من العمل. بما أنه يمكن استخدام النموذج للبحث بالانتاجية لكل من الزوج، والزوجة، وللأفراد غير المتزوجين أيضا، فقد تم تقدير دوال لوغاريتم الأجر الشهري للفئات الثلاث: للأفراد غير المتزوجين، وللأزواج (الذكور) ثم للزوجات (الاناث)، وذلك بهدف المقارنة فيما بينهم من حيث الانتاجية.

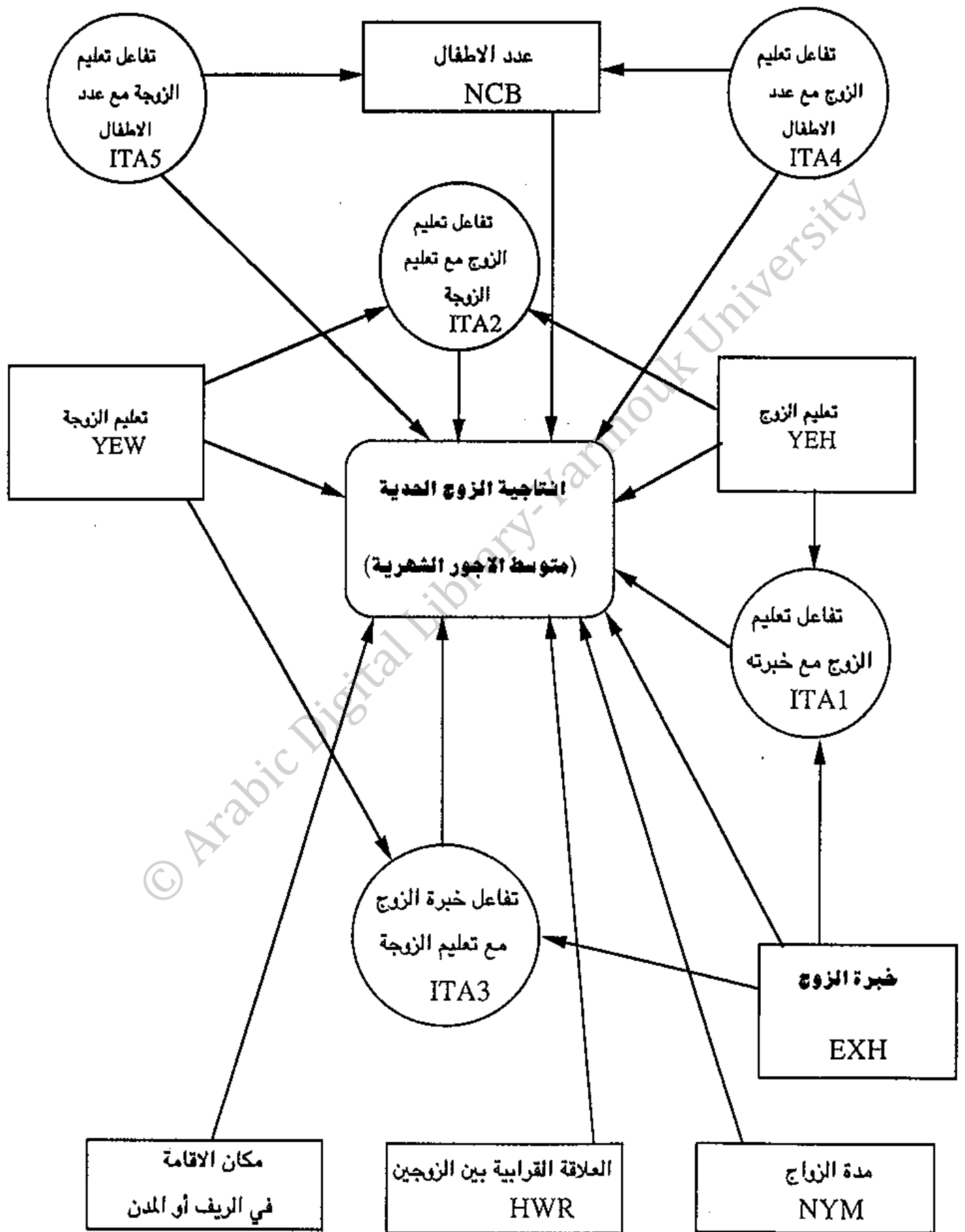
وتأخذ الدوال المذكورة الصيغ التالية:

$$\text{Log } WH_b = \alpha_1 + \alpha_2 YEH_b + \alpha_3 EXH_b + EXHQ_b + \mu_b \quad \dots \quad (4:1:a)$$

$$\text{Log } WH_m = \beta_1 + \beta_2 YEH_m + \beta_3 EXH_m + \beta_4 YEW_f + \beta_5 EXHQ_m + \mu_m \quad \dots \quad (4:1:b)$$

$$\text{Log } WW_f = \gamma_1 + \gamma_2 YEH_m + \gamma_3 EXW_f + \gamma_4 YEW_f + \gamma_5 EXWQ_f + \mu_w \quad \dots \quad (4:1:c)$$

حيث ترمز (WH_b) و (WH_m) و (WW_f) لمعدل الأجر الشهري لغير المتزوجين، والأزواج والزوجات على التوالي، وترمز (YEH_b) ، (YEH_m) ، (YEW_f) لعدد سنوات تعليم: غير المتزوجين، والزوج والزوجة على التوالي، و (EXH_b) ، (EXH_m) ، (EXW_f) لسنوات الخبرة لغير المتزوجين، والأزواج والزوجات على التوالي.



نسخ العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة

و (EXHQ_b)، (EXHQ_m) (EXWQ_f) لمربع سنوات الخبرة لغير المتزوجين وللزوج وللزوجة على التوالي، و (μ_b) و (μ_m) و (μ_w) للخطأ العشوائي للدالة الاولى والثانية والثالثة على التوالي. وكانت نتائج تقدير الدوال الثلاث، كما هي موضحة في الجدول (4/1).

ويلاحظ من الجدول ان العائد على سنوات التعليم كان اعلى ما يمكن في حالة التقدير الثانية، أي للزوج، اذ بلغت قيمة المعلمة (6.6%)، ثم انخفضت لتصل الى (5%) و (1.6%)، لغير المتزوجين، وللزوجات على التوالي.

وقد تشير هذه النتيجة إلى أن الأزواج هم من الفئات المتوسطة بالعمر، ومن الذين إنضموا إلى القوى العاملة منذ مدة ليست بالقصيرة، مما أكسبهم خبرة طويلة، ولذلك فإن العائد على التعليم كان عالياً نسبياً، مقارنة بالافراد غير المتزوجين او الزوجات، الذين قد يكونوا قد انخرطوا حديثاً في قوى العمل، وليس لديهم سنوات الخبرة الطويلة، بالاضافة لوجود تنافس قوي في سوق العمل، حيث يؤثر ذلك على الاجور المكتسبة من هذه الفئة، التي دخلت الى سوق العمل منذ مدة ليست طويلة. وعند النظر الى النتائج المبينة في الجدول (4/1) بما يتعلق بمتغير "سنوات الخبرة"، نجد ما يؤكد على أن سنوات الخبرة لكل من الافراد غير المتزوجين، وللزوجات قليلة نسبياً، اذ كانت اشارة المعلمة المقدرة في الحالات الثلاث، موجبة كما هو متوقع، الا انها لم تتمتع بالمعنوية الاحصائية في حالتها التقدير الاولى والثالثة، وقد يدل هذا فعلاً على انخفاض سنوات الخبرة لكل من الفئتين السابقتين، (غير المتزوجين، والزوجات) لأنهم حديثي المشاركة في القوى العاملة.

جدول (4/1)

نتائج تقدير معاملات دوال لوغاريتم الاجر لوغاريتم الفئات: غير المتزوجين، والازواج، والزوجات

(المتغير التابع : لوغاريتم الاجر الشهري)

حجم العينة N	نسبة ف F	معامل التحديد R ²	المتغيرات المستقلة						الثابت (Constant)	حالات التقدير
			EXWQ	EXW	YEW	EXHQ	EXH	YEH		
40	3.87	0.24	-	-	-	-0.0021	0.0678	0.0503	4.2133	الحالة الاولى القيمة الثانية
510	66.23	0.34	-	-	0.0055	-0.0001	0.0221	0.0664	4.1475	الحالة الثانية القيمة الثانية
202	6.56	0.12	-0.0004	0.0055	0.0160	-	-	0.0079	4.6559	الحالة الثالثة القيمة الثانية
			(-0.827)	(0.532)	(2.602)	(-0.667)	(3.070)	(13.255)	(39.554)	

ملاحظة:

تم تقدير دالة لوغاريتم الاجر الشهري في الحالات الثلاث بحيث تشمل الحالة الاولى غير المتزوج، والحالة الثانية للازواج (الذكور)، والحالة الثالثة للزوجات (الإناث).

أما بالنسبة لمتغير "مربع سنوات الخبرة" فقد كانت اشارة معلمته المقدرة سالبة في الحالات الثلاث، وهي بذلك متسقة مع توقعات النظرية الاقتصادية، حيث انه من المتوقع أن يكون شكل منحني الدخل من المهنة، والخبرة مقعراً الى الاعلى وهو ما يسمى بـ (Experience- Earning Profile)، فكلما زادت سنوات الخبرة، ينخفض العائد عليها وخاصة عند الاقتراب من سنوات التقاعد ولم تكن المعلمة المقدرة متمتعه بالمعنوية الاحصائية الا على مستوى (76%)، (50%)، (40%) للحالات الثلاث على التوالي.

وبالنسبة لمتغير "سنوات تعليم الزوجة"، واثره على انتاجية الزوج في (التقدير الثاني) فقد كانت اشارة معلمته موجبة وبالتحديد بلغت (0.5%) وتمتعت بالمعنوية الاحصائية على مستوى (21%) ويشير هذا الى الاثر الايجابي لتعليم الزوجة على عائدات الزوج من العمل أو على انتاجيته. وبالمقابل فقد كان لتعليم الزوج أثر ايجابي ايضاً على انتاجية الزوجة (التقدير الثالث) ويتضح ذلك من الاشارة الموجبة لمعلمة المتغير وبلغت قيمتها (0.8%) تقريباً، وتمتعت بالمعنوية الاحصائية على مستوى (21%).

مما سبق يتبين ان العلاقة بين مخزون رأس المال البشري للزوج أو للزوجة، يتناسب طردياً مع مخزون رأس المال البشري للطرف الآخر، وأن العلاقة بين انتاجية الزوجين ومخزون رأس المال لكليهما هي علاقة طردية وتأتي هذه النتيجة متسقة مع نظرية الزواج.

إن هذه النتائج - وإن كانت لاتوحي بالكثير من الاستنتاجات الجوهرية - هي مهمة جداً كتوطئة في سبيل الدخول في صلب فرضيات هذه الدراسة، والتي ستتوضح في السطور المقبلة أكثر فأكثر.

أثر اختلاف المستويات التعليمية للأزواج:

ولمعرفة اثر اختلاف المستويات التعليمية للأزواج على إنتاجيتهم فقد تم تقدير الدالة (4:2) وذلك في حالات ثلاث: الأولى لجميع المتزوجين الذين شملتهم العينة، دون النظر الى مستوياتهم التعليمية، أي بوجود اختلافات في المستويات التعليمية للأزواج والثانية للمتزوجين الحاصلين على الشهادات الجامعية (البكالوريوس، او الماجستير، او الدكتوراه) والثالثة للمتزوجين الحاصلين على شهادة كلية المجتمع فما دون.

ولاجراء ذلك، فقد تم استحداث المتغيرين: (ITA1) ويرمز لعبارة تفاعل تعليم الزوج مع سنوات خبرته، و(ITA2) ويرمز لعبارة تفاعل سنوات تعليم الزوج مع سنوات تعليم الزوجة.

وكانت صيغة الدالة الموصوفة كما يلي:

$$\text{Log WH}_m = \gamma_1 + \gamma_2 \text{ITA1} + \gamma_3 \text{ITA2} + \gamma_4 \text{EXHQ}_m + \mu_m \quad \dots\dots\dots (4:2)$$

حيث ان

(ITA1)، (ITA2) كما عرّفنا أعلاه، و(EXHQ_m) ترمز لمربع سنوات خبرة الزوج.

وكانت نتائج التقدير للحالات الثلاث، كما هي موضحة في الجدول (4/2).

جدول (4/2)

نتائج تقدير معاملات الدالة (4:2)

(أثر اختلاف المستويات التعليمية وكان المتغير التابع : لوغاريتم الاجر الشهري)

حجم العينة N	نسبة ف F	معامل التحديد R ²	المتغيرات المستقلة			الثابت (Constant)	حالات التقدير
			EXHQ	ITA2	ITA1		
551	75.92	0.29	-0.0003 (-2.703)	0.0014 (7.378)	0.0019 (7.057)	4.9173 (126.128)	الحالة الاولى القيمة الثانية
304	27.21	0.21	-0.0008 (-2.258)	0.0008 (3.133)	0.0025 (4.478)	5.1353 (74.528)	الحالة الثانية القيمة الثانية
235	20.15	0.21	-0.0002 (-0.125)	0.0007 (2.216)	0.0014 (3.672)	4.8663 (106.195)	الحالة الثالثة القيمة الثانية

ملاحظة:

تمثل الحالة الاولى تقدير دالة لوغاريتم الاجر الشهري لجميع الأزواج بدون النظر الى مستوياتهم التعليمية، والحالة الثانية للأزواج من حملة شهادة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراة، والحالة الثالثة للأزواج من حملة شهادة الدبلوم فما دون.

ويلاحظ من الجدول (4/2) ان اشارة معلمة عبارة تفاعل سنوات تعليم الزوج مع سنوات خبرته (γ_2) موجبة، وبلغت قيمتها (0.2%) تقريباً، و (0.2%)، و (0.1%) للحالات الاولى، والثانية، والثالثة على التوالي وقد تمتعت بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة في الحالات الثلاث.

وكانت اشارة معلمة التفاعل متغير "سنوات تعليم الزوج" مع متغير "سنوات تعليم الزوجة" موجبة في الحالات الثلاث، وبالتحديد بلغت قيمتها (0.14%) و (0.08%) و (0.07%) للحالات الاولى والثانية والثالثة على التوالي. وتمتعت جميع هذه المعلمات بالمعنوية الاحصائية على المستويات المطلوبة.

ولتوضيح الاثر الايجابي لتعليم الزوجة بصورة أدق على انتاجية الزوج قمنا بإحتساب العائد على سنوات خبرة الزوج وذلك بأخذ المشتقة الاولى للدالة المقدرة بالنسبة لسنوات خبرة الزوج، كما يلي:

لقد كانت المعالم المقدرة للدالة (4:2) في حالة التقدير الثانية (للزواج حملة الشهادات الجامعية الثلاث) كما يلي:-

$$\text{Log WH}_m = 5.1353 + 0.0025X_m Y_m + 0.0008Y_m Y_f - 0.0008X_m^2 \quad (4:2:a)$$

حيث ان

$$(ITA1 = X_m Y_m) , (ITA2 = Y_m Y_f) \text{ و } (X_m^2 = \text{مربع سنوات الخبرة للزوج}).$$

وبأخذ المشتقة الاولى للوفاريتم الاجر الشهري للزوج بالنسبة لخبرته، نحصل على ما يلي:-

$$\frac{\text{Log} \partial \text{WH}_m}{\partial X_m} = 0.0025 Y_m - 0.0016 X_m \quad \dots (4:2:b)$$

يتضح من ذلك أن معدل التغير في لوغاريتم الاجور بالنسبة لسنوات خبرة الزوج هو دالة في خبرة الزوج وسنوات تعليم زوجته. وباستخدام هذه النتيجة في احتساب العائد على الخبرة، عند نقاط الوسط الحسابي لسنوات التعليم لهذه الفئة من الأزواج (من حملة احدى الشهادات الجامعية الثلاث) مقابل مستويات مختارة من سنوات الخبرة للزوج، وبالتعويض المباشر في الدالة (4:2:b)، كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (4/3).

وبالمثل (وبهدف المقارنة) يمكن اخذ المشتقة الاولى لدالة لوغاريتم الاجر الشهري للزوج بالنسبة لخبرته، في حالة الأزواج من حملة شهادة الدبلوم فما دون، وكانت المعالم كما يلي:-

$$\text{LogWH}_m = 4.8662 + 0.0014X_m Y_m + 0.0007Y_m Y_f - 0.00002X_m^2 \quad (4:2:c)$$

وعند اخذ المشتقة الاولى بالنسبة للخبرة (X_m) نحصل على:

$$\frac{\partial \text{Log WH}_m}{\partial \text{WH}_m} = 0.0014 Y_m - 0.00004 X_m \quad \dots (4:2:d)$$

وباحتساب العائد على الخبرة للأزواج حملة الشهادة الدبلوم فما دون، عند نقاط الوسط الحسابي لسنوات التعليم لهذه الفئة مقابل نفس المستويات المختارة من سنوات خبرة الزوج (كما في حالة الأزواج حملة احدى الشهادات الجامعية الثلاث) كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (4/3).

يلاحظ من الجدول (4/3) ان العائد على الخبرة بالنسبة للازواج من حملة احدى الشهادات الجامعية الثلاث يتناقص مع زيادة عدد سنوات الخبرة، وتأتي هذه النتيجة متسقة مع التوقعات النظرية، اذ ان اشارة معامل مربع الخبرة كان سالباً (كما هو متوقع) وهذا يعني ان العائد على الخبرة يتناقص مع عدد سنوات الخبرة، وخاصة عند الاقتراب من سنوات التقاعد. (يُلاحظ أن العائد على الخبرة قد أصبح سالب الإشارة بعد قضاء خمس وعشرين سنة عملية، وهذا يمثل سن التقاعد).

أما بالنسبة للعائد على الخبرة للازواج من حملة شهادة الدبلوم فما دون، فقد كان متزايداً مع زيادة عدد سنوات الخبرة، والتفسير المنطقي لذلك هو أن هؤلاء الحاصلين على سنوات تعليم منخفضة نوعاً ما يكون العائد على تعليمهم منخفضاً عند بداية عملهم ودخولهم لسوق العمل، ومع مرور السنوات فإنهم يكتسبون الخبرة الاضافية، التي تغطي جانب النقص الناتج عن انخفاض سنوات تعليمهم، وعلى الرغم من أن العائد على سنوات الخبرة لهذه الفئة كان قليلاً نسبياً مقارنة بفئة الازواج من حملة شهادة البكالوريوس فأعلى، إلا أن معدل التناقص في العائد على الخبرة مع مرور الزمن كان بطيئاً جداً مقارنةً بالفئة الاخرى.

وعند اخذ المشتقة الاولى للدالة (4:2:a) وهي دالة لوغاريتم الاجر الشهري (للأزواج من حملة احدى الشهادات الجامعية) بالنسبة لسنوات تعليمه، نحصل على ما يلي:

$$\frac{\partial \text{Log } WH_m}{\partial Y_m} = 0.0025 X_m + 0.0008 Y_f \quad \dots \quad (4:2:e)$$

وكذلك بالنسبة للدالة (4:2:c) دالة من يحملون شهادة الدبلوم فما دون بالنسبة لسنوات تعليم الزوج، نحصل على ما يلي:

$$\frac{\partial \text{Log WH}_m}{\partial Y_m} = 0.0014 X_m + 0.0007 Y_f \quad \dots \quad (4:2:f)$$

وبإحتساب العائد على التعليم للدالتين (4:2:e)، (4:2:f) عند نقاط الوسط الحسابي لسنوات خبرة الزوج، ومستويات مختارة لتعليم الزوجة، كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (4/4).

وبالنظر الى نتائج احتساب الدالتين السابقتين عن طريق التعويض المباشر، نجد ان العائد على التعليم كان متزايداً في الحالتين للازواج حملة الشهادات الجامعية، ولحملة شهادة الدبلوم فما دون.

الا انه يمكن ملاحظة أن قيمة العائد على التعليم لفئة الأزواج الحاصلين على سنوات تعليمية طويلة (حملة الشهادات الجامعية) اكبر من مثيله لفئة الأزواج ذوي سنوات التعليم الأقل. والشيء الملفت للانتباه هنا هو أن عدد سنوات تعليم الزوجة تلعب دوراً هاماً في زيادة قيمة العائد على سنوات تعليم الزوج، فعلى سبيل المثال، عند مستوى تعليم للزوجة مساوٍ لست عشرة سنة يكون العائد على تعليم الزوج الحاصل على شهادة جامعية (وبغض النظر عن درجتها) يساوي (4.61%) بالمتوسط، في حين ان العائد على تعليم الزوج مقابل نفس مستوى تعليم الزوجة، يساوي (3%) بالمتوسط، للازواج من حملة شهادة الدبلوم فما دون. ومن هذا نستطيع القول بأن الأزواج الحاصلين على احدى الشهادات الجامعية الثلاث، يتمتعون بعائدات اعلى من الحاصلين على شهادة الدبلوم او ما

جدول (4/3)

العائد على سنوات الخبرة للزوج

العائد على الخبرة للزوج	العائد على الخبرة للزوج من حملة شهادة البكالوريوس فأعلى	العائد على الخبرة للزوج من حملة شهادة الدبلوم فما دون
X_m		
5	3.56%	1.73%
10	2.76%	1.71%
15	1.96%	1.69%
20	1.16%	1.67%
25	0.36%	1.65%
30	-0.43%	1.63%

ملاحظة:

متوسط سنوات تعليم فئة الأزواج من حملة شهادة البكالوريوس فأعلى = 17.57.

متوسط سنوات تعليم فئة الأزواج من حملة شهادة الدبلوم فما دون = 12.51.

جدول (4/4)

العائد على سنوات تعليم الزوج

العائد على سنوات تعليم الزوج	العائد على سنوات تعليم الزوج من حملة شهادة البكالوريوس فأعلى	العائد على سنوات تعليم الزوج من حملة شهادة الدبلوم فما دون
Y_f		
6	3.81%	2.30%
10	4.13%	2.60%
12	4.30%	2.70%
14	4.45%	2.84%
16	4.61%	3.00%
20	4.91%	3.30%
25	5.32%	3.61%

ملاحظة:

متوسط سنوات الخبرة للزوج $\bar{X}_m = 13.3$.

دون، وبمعنى آخر، فإن انتاجية الزوج الحاصل على مستوى تعليم عالٍ تكون اكبر من انتاجية الزوج ذي المستوى التعليمي المنخفض، وبذلك فإن إختلاف المستويات التعليمية للازواج له اثر بالغ الأهمية على انتاجيتهم من العمل.

أما بالنسبة للمتغير (EXHQ_m) فقد اظهرت نتائج تقدير معاملات الدالة (4:2) في الحالات الثلاث المذكورة، ان اشارة معلمته كانت سالبة في جميع الحالات، وتتمتع المعلمة بالمعنوية الاحصائية على مستوى (0.7%)، و (2%) للحالتين الاولى والثانية على التوالي، في حين انها لم تتمتع بالمعنوية الاحصائية الا على مستوى (90%) للحالة الثالثة، ويعزى هذا الى انخفاض سنوات الخبرة لفئة الازواج الحاصلين على شهادة الدبلوم فما دون.

اثر مدة الزواج

ولدراسة أثر مدة الزواج على انتاجية الزوج، وتوضيح الصورة بشكل افضل وأدق، يمكننا استحداث المتغير (ITA3) الذي يرمز لعبارة تفاعل مستوى تعليم الزوجة مع سنوات خبرة الزوج، وقد تم تقسيم سنوات الزواج الى ثلاث فترات متساوية، تتألف كل منها من عشر سنوات، لمعرفة أثر هذا المتغير (ITA3) على إنتاجية الزوج في كل فترة، وتم توصيف النموذج القياسي التالي لكل فترة:

$$\text{Log WH}_m = \alpha_1 + \alpha_2 \text{YEH}_m + \alpha_3 \text{ITA3} + \alpha_4 \text{EXHQ}_m + U_i \quad \dots (4:3)$$

وكانت نتائج التقدير كما هي مبينة في الجدول (4/5) فيلاحظ من النتائج ان العائد على سنوات تعليم الزوج (α_2) كان اعلى ما يمكن للفترة الاولى، (اي العشر سنوات الاولى من الزواج)، وبالتحديد كانت قيمتها (7.8%) ثم اخذ

بالانخفاض ليصل الى (6.4%) ثم (5.7%) تقريباً للفترتين الثانية والثالثة على التوالي وقد تمتع بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة في الحالات الثلاث ويدل ذلك على أن هذا المتغير هو من أهم المحددات لانتاجية الزوج.

أما بالنسبة لمعلمة تفاعل تعليم الزوجة مع خبرة الزوج (α_3) فقد كانت موجبة ومتمتعة بالمعنوية الاحصائية على مستوى (3%) للفترة الاولى، وبقيت موجبة ولكن دون أن تتمتع بالمعنوية الاحصائية الا على مستوى (36%) و (25%) للفترة الثانية والثالثة على التوالي، وتبين هذه النتيجة أن اثر تعليم الزوجة على انتاجية الزوج تكون اعلى ما يمكن لفترة الزواج الاولى ويأخذ هذا الأثر بعدها بالتلاشي التدريجي مع مرور الزمن حتى يصل الى مستويات متدنية لا يعود فيها ظاهراً في انتاجية الزوج. وقد يعزى ذلك الى تراكم رأس المال البشري للزوجة والزوج معاً في السنوات الاولى من الزواج حيث يؤدي ذلك الى زيادة انتاجية الزوج، ومع مرور الزمن يبدأ أثر مخزون المعرفة (أو رأس المال البشري) لديهما في التراجع (human capital depreciation)، فيظهر اثره الضعيف في السنوات اللاحقة من الزواج. ومن المعقول جداً كذلك، ان نفترض ان الزوجين يميلان لوضع جهديهما وبذل ما يمكن بذلك في السنوات الاولى وقد يقومان بالادخار المكثف خلال السنوات العشر من اجل بناء الاسرة او تحقيق الأمن الاقتصادي وبناء المستقبل لهما ولاطفالهما. ومن المتوقع ان يأخذ هذا الجهد، بالتلاشي مع مرور الزمن، حيث تقل الابعاء الاقتصادية بعد انتهاء مرحلة تعليم الاطفال وانخراطهم في سوق العمل وامكانية اعتماد ابنائهم على انفسهم في تكوين حياة خاصة بهم.

جدول (4/5)

نتائج تقدير معاملات الدالة (4:3)

(أثر مدة الزواج، وكان المتغير التابع لوغار يتم الاجر الشهري للزوج)

حالات التقدير	المتغيرات المستقلة			الثابت (Constant)	حالات التقدير		
	معامل التحديد R ²	نسبة ف F	جسم العينة N			EXHQ	ITA3
الحالة الاولى سنة الزواج (0-10) القيمة الثانية	0.43	66.6	273	-0.0002 (-0.720)	0.0009 (2.124)	0.0781 (13.475)	4.0743 (42.920)
الحالة الثانية سنة الزواج (10.1-20) القيمة الثانية	0.32	18.50	119	-0.00003 (-0.139)	0.0005 (0.918)	0.0642 (6.603)	4.5443 (29.101)
الحالة الثالثة سنة الزواج (20.1-30) القيمة الثانية	0.32	10.06	68	-0.0003 (-0.115)	0.0009 (1.153)	0.565 (2.925)	4.6282 (18.181)

ملاحظة: تمثل الحالة الاولى جميع المتزوجين في العينة والذين تتراوح مدة زواجهم بين (0-10) سنوات والحالة الثانية للمتزوجين الذين تتراوح مدة زواجهم بين (10.1-20) سنة، والحالة الثالثة للمتزوجين الذين تتراوح مدة زواجهم بين (20.1-30) سنة.

أما بالنسبة للمتغير ($EXHQ_m$)، فقد كانت اشارة معلمته سالبة في الحالتين الاولى، والثانية وكانت متسقة مع توقعات النظرية الاقتصادية، حيث تقل العائدات من المهنة كلما زادت سنوات الخبرة بعد مستوى معين، خاصة عند الاقتراب من سن التقاعد. ولم تتمتع المعلمة المقدرة في الحالتين بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة وقد يرجع هذا الى عدم تراكم سنوات الخبرة الطويلة لدى هؤلاء الأزواج ليظهر ذلك في المعنوية الاحصائية.

وبالنسبة للفترتين التاليتين من الزواج، فلم تتمتع المعلمة المقدرة بالمعنوية الاحصائية الا على مستوى (89%) أو (91%) تقريباً في الفترة الثانية، والثالثة على التوالي ويمكننا من ذلك ان نعتبر بأن قيمتها تقترب من الصفر من الناحية الاحصائية.

وبناء على ذلك، يمكن القول، أن الفترة المحددة لانتاجية الزوج العالية هي العشر سنوات الاولى من الزواج، اي فترة العقد الاول للزواج، بينما كانت الفترة المحددة لانتاجية الزوج في دراسة (بنهام)⁽²⁾ هي الفترة التالية للعقد الاول من الزواج (اي العقد الثاني) ومن ثم تأخذ في الانخفاض. وربما يعود السبب في هذا التضارب أن دراسة (بنهام) مطبقة على بيانات من الولايات المتحدة، وهناك اختلافات جوهرية بين المجتمعات الغربية والعربية فيما يتعلق بالزواج وطبيعة الترابط الأسري، والمعروف أن من عادة الذكور والإناث الأمريكيين أن يغيروا الزواج خلال الفترة الاولى، ولا يشعرون بشيء من الإستقرار إلا بالفترة الثانية، لكن العوامل الاجتماعية السائدة في مجتمعاتنا العربية (والتي تضم على سبيل المثال الدين، العادات والتقاليد) تلعب دوراً كبيراً في اضعاف صفة الاستمرارية للزواج، وفي زيادة حرص الزوجين على الترابط الأسري بشكل اكبر (نسبياً) من المجتمعات الغربية.

ويمكننا اشتقاق مرونة الاجرة للزوج بالنسبة لسنوات خبرته
(husband's wage elasticity of experience) كما يلي:

$$\text{Log } WH_m = \beta_1 + \beta_2 YEH_m + \beta_3 \text{ITA3} + \beta_4 \text{EXHQ}_m + U_i \dots (4:3)$$

$$\text{ITA3} = X_m Y_f$$

حيث ترمز (X_m) لسنوات خبرة الزوج (m) ، و (Y_f) لسنوات تعليم الزوجة
(f).

لذا يمكننا كتابة لوغاريتم معدل الاجرة للزوج بالصورة التالية، وذلك
لتسهيل عملية الاشتقاق:

$$\text{Log } WH_m = \beta_1 + \beta_2 Y_m + \beta_3 X_m Y_f + \beta_4 X_m^2 + u_i \dots (4:3:a)$$

وبالاشتقاق الجزئي بالنسبة لسنوات خبرة الزوج (X_m) نحصل على:

$$\frac{\partial WH_m}{\partial X_m} = \beta_3 Y_f + 2\beta_4 X_m \dots (4:3:b)$$

وبضرب طرفي الدالة بـ $\left(\frac{X_m}{\partial X_m}\right)$ نحصل على:

$$\frac{\partial WH_m}{\partial X_m} \left(\frac{X_m}{\partial X_m}\right) = \beta_3 Y_f X_m + 2\beta_4 X_m^2 \dots (4:3:c)$$

ويمثل الطرف الايسر المرونة المتغيرة (variable elasticity) بالنسبة
لخبرة الزوج $(E_{WH_m X_m})$. فنلاحظ أنها ليست دالة في سنوات خبرة الزوج
فحسب، بل دالة ايضاً في سنوات تعليم الزوجة.

وعادة ما يتم إحتساب قيمتها باستخدام مستويات تعليم منتقاه للزوجة، وعند الوسط الحسابي لسنوات خبرة الزوج (\bar{X}_m) من خلال الدالة (4:3:c) والتي يمكن اعادة كتابتها بالشكل التالي:

$$E_{W_m X_m} = \beta_3 Y_f \bar{X}_m + 2\beta_4 \bar{X}_m^2 \quad \dots \quad (4:3:d)$$

ويحتوي الجدول (4/6) على ملخص المرونات المحسوبة من مستويات معينة لتعليم الزوجة. فيلاحظ من قيم المرونات في الجدول (4/6) ان المستويات المتدنية لتعليم الزوجة تقترون بمرونات سالبة، وبالتحديد فإن مستوى التعليم الابتدائي (6 سنوات) أو أقل يؤدي الى تفاعل سالب، بين مستوى تعليم الزوجة وسنوات خبرة الزوج، مما يعني ان الاثر الايجابي لتعليم الزوجة، على انتاجية الزوج (عائداته من العمل) لا يتحقق الا عند مستويات عالية لتعليم الزوجة، واذا كانت العينة (وهذا شرط اضعه شخصياً كباحثة) تمثل المجتمع الاحصائي الى حد ما، فإن مستوى الابتدائية يعتبر بمثابة (threshold) او نقطة البداية لحدوث الاثر الايجابي لتعليم الزوجة على انتاجية ورفاه الاسرة، لكن الشيء الملفت للانتباه ان ارتفاع مستويات التعليم للزوجة، بالسنوات التي حددناها مسبقاً يؤدي الى ارتفاع مستويات الاجور بمعدل بطيء نسبياً، اي ان الاجور منخفضة المرونة (نسبياً) بالنسبة لتعليم الزوجة، ويتضح ذلك من خلال قيمة المرونة المقابلة لمستوى تعليم مقداره عشرين سنة، إذ كانت قيمة المرونة ($E_{W_m X_m}$) تساوي (0.17) فقط.

وبالرغم من ذلك، فإن احتساب المرونات من خلال الدالة اعلاه، وملاحظة انها انتقلت من الفضاء السالب الى الفضاء الموجب، يبين دون أدنى شك ان مستويات التعليم المرتفعة للزوجة، تؤدي الى ارتفاع متوسط الاجور بشكل عام.

وبنفس الطريقة يمكننا اشتقاق الدالة (4:3) بالنسبة لسنوات تعليم الزوجة، لنحصل على قيمة مرونة الاجرة للزوج بالنسبة لتعليم زوجته، (husband's wage elasticity of wife education) كما يلي:

$$\frac{\partial WH_m}{WH_m} = \beta_3 X_m \partial Y_f \quad \dots (4:3:e)$$

وبضرب طرفي الدالة بـ $\left(\frac{Y_f}{\partial Y_f}\right)$ نحصل على:

$$\frac{\partial WH_m}{WH_m} \left(\frac{Y_f}{\partial Y_f}\right) = \beta_3 X_m Y_f \quad \dots (4:3:f)$$

ويمثل الطرف الايسر قيمة مرونة أجر الزوج بالنسبة لسنوات تعليم الزوجة $(E_{W_m Y_f})$ ، وعند احتساب قيمتها بإستخدام مستويات تعليمية مختارة للزوجة، وعند نقاط الوسط الحسابي لخبرة الزوج نحصل على قيم المرونة المتغيرة، بالنسبة لتعليم الزوجة. والجدول (4/7) يبين هذه القيم. فيلاحظ من الجدول (4/7) ان قيم المرونة المحسوبة موجبة حتى على المستويات التعليمية المتدنية الزوجة، وان ارتفاع هذه المستويات يؤدي الى ارتفاع متوسط الأجر التي يحصل عليها الزوج لكنه بمعدلات بطيئة نسبياً. وهذا يبين بعض الاثر الايجابي لتعليم الزوجة على عائدات زوجها من العمل، وبالتالي انتاجيته.

جدول (4/6)

قيم مرونة الاجرة للزوج بالنسبة لسنوات خبرته

Y_f	2	4	6	8	10	12	14	16	18	20
$E_{W_m X_m}$	-0.05	-0.02	0.00	0.02	0.05	0.07	0.10	0.12	0.15	0.17

متوسط سنوات خبرة الزوج : $\bar{X}_m = 13.3$.

مربع متوسط سنوات خبرة الزوج : $\bar{X}_m^2 = (13.3)^2 = 179.89$.

سنوات تعليم الزوجة المختارة : Y_f .

جدول (4/7)

قيم مرونة الاجرة للزوج بالنسبة لسنوات تعليم الزوجة

Y_f	2	4	6	8	10	12	14	16	18	20
$E_{W_m Y_f}$	0.02	0.05	0.07	0.10	0.12	0.15	0.17	0.20	0.22	0.25

متوسط سنوات خبرة الزوج : $\bar{X}_m = 13.3$.

سنوات تعليم الزوجة المختارة : Y_f .

ولاشتقاق مرونة أجر الزوج بالنسبة لسنوات تعليمه، فقد تم تقدير الدالة

التالية:

$$\text{Log } WH_m = \beta_1 + \beta_2 YEH_m + \beta_3 ITA1 + \beta_4 ITA2 + U_i \quad \dots (4:4)$$

حيث ان (YEH_m) ، $(ITA1)$ ، $(ITA2)$ كما سبق تعريفها.

وكانت نتائج التقدير كما هي مبينة في الجدول (4/8).

فيمكن ملاحظة أن إشارة معلمة عبارة تفاعل تعليم الزوج مع خبرته (β_3) موجبة، وكانت متمتعة بالمعنوية الاحصائية على جميع المستويات المقبولة، وكذلك الأمر بالنسبة لإشارة معلمه عبارة تفاعل تعليم الزوج مع تعليم الزوجة، فقد كانت موجبة، ومتمتعة بالمعنوية الاحصائية على مستوى مقبول جداً. ومن هنا يمكننا ان نجزم بأن المتغيرات المستخدمة في التقدير (سنوات تعليم الزوج، وسنوات تعليم الزوجة وسنوات خبرة الزوج) هي من أهم محددات متوسط الأجر للزوج (او لانتاجيته).

وعند اشتقاق الدالة (4:4) بالنسبة لسنوات تعليم الزوج، يمكن الحصول على مرونة الأجر للزوج بالنسبة لتعليمه (husband's wage elasticity of his education) وحيث أن $ITA1 = X_m Y_m$ ، $ITA2 = Y_f Y_m$ وذلك لتسهيل عملية الاشتقاق يمكننا كتابة الدالة (4:13) على الصورة التالية:

$$\text{Log } WH_m = \beta_1 + \beta_2 Y_m + \beta_3 X_m Y_m + \beta_4 Y_m Y_f + U_i \quad \dots (4:4:a)$$

وبالاشتقاق بالنسبة لتعليم الزوج ينتج:

$$\frac{\partial WH_m}{WH_m} = \beta_2 \partial Y_m + \beta_3 X_m \partial Y_m + \beta_4 Y_f \partial Y_m \quad \dots \quad (4:4:b)$$

وبضرب طرفي الدالة بـ $\left(\frac{Y_m}{\partial Y_m}\right)$ نحصل على:

$$\frac{\partial WH_m}{WH_m} \left(\frac{Y_m}{\partial Y_m}\right) = \beta_2 Y_m + \beta_3 X_m Y_m + \beta_4 Y_m Y_f \quad \dots \quad (4:4:c)$$

ويمثل الطرف الايسر مرونة أجر الزوج بالنسبة لتعليمه (E_{WmYm}) ويمكن صياغتها بالشكل التالي:

$$E_{WmYm} = \beta_2 Y_m + \beta_3 \bar{X}_m Y_m + \beta_4 Y_m \bar{Y}_f \quad \dots \quad (4:4:d)$$

وقد تم احتساب قيمتها بإستخدام المستويات التعليمية المنتقاه للزوج، وعند نقاط الوسط الحسابي لسنوات خبرة الزوج (\bar{X}_m) ، وسنوات تعليم الزوجة (\bar{Y}_f) ، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (4/9).

يلاحظ من الجدول (4/9) ان قيم المرونة اللوغاريتم الاجر الشهري للزوج، تتزايد مع زيادة سنوات تعليم الزوج. لكن يستدعي الانتباه، هو أن ارتفاع سنوات تعليم الزوج بمعدل سنتين، يؤدي الى ارتفاع مستوى الاجور بمعدل (13%) لكل المستويات التعليمية المختارة، إلا في حالتين الاولى، عند الانتقال من مستوى تعليم اربع سنوات، الى ست سنوات، والثانية، عند الانتقال من مستوى التعليم الثانوي (اثنتا عشرة سنة) الى مستوى شهادة الدبلوم (اربع عشرة سنة). والشئ المهم هو ان قيمة هذه المرونة قد تجاوزت الواحد الصحيح بعد الانتهاء من ست عشرة سنة دراسية، اي للزوج الحاصل على الشهادة الجامعية الاولى، وبالتحديد كانت قيمتها (1.06) ثم ترتفع

جدول (4/8)

نتائج تقدير معاملات الدالة (4:4)

(المتغير التابع : لوغاريتم الاجر الشهري للزوج)

حجم العينة N	نسبة ف F	معامل التحديد R ²	التغيرات المستقلة			الثابت (Constant)	حالات التقدير
			ITA2	ITA1	YEH		
510	88.69	0.34	0.0007 (2.304)	0.0011 (7.244)	0.0428 (5.976)	4.4746	الحالة الاولى القيمة الثانية

جدول (4/9)

قيم مرونة الاجرة للزوج بالنسبة لسنوات تعليم الزوج

سنوات تعليم الزوج	Y _m	قيمة المرونة Y _m	Ew _m
2	4	6	8
6	10	12	14
10	16	18	20
0.13	0.26	0.40	0.53
0.66	0.79	0.93	1.06
1.19	1.32		

ملاحظة:

1- متوسط سنوات خبرة الزوج، $\bar{Y}_m = 13.3$.

2- متوسط سنوات تعليم الزوجة، $\bar{Y}_f = 12.34$.

لتصل (1.19) ثم الى (1.32) عند الحصول على الشهادة الجامعية الثانية والثالثة على التوالي، وذلك بافتراض ان متوسط عدد السنوات الدراسية اللازمة للحصول على الشهادة الجامعية الاولى او الثانية او الثالثة هو 18, 20, 16 سنة دراسية على التوالي). وقد تم تقدير الدالة التالية لاشتقاق مرونة أجر الزوج بالنسبة لتعليم زوجته:

$$\text{Log } WH_m = \gamma_1 + \gamma_2 YEH_m + \gamma_3 ITA3 + \gamma_4 EXHQ_m + \gamma_5 ITA2 + M_i \dots (4:5)$$

وكانت نتائج التقدير، كما هي موضحة في الجدول (4/10). ويمكن ملاحظة ان اشارة المعلمات المقدرة للدالة (4/5) كانت كما كان متوقعا ومتسقاً مع النظرية الاقتصادية وكانت متمتعة بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة.

وحيث أن $(ITA2 = Y_m Y_f)$ ، و $(ITA3 = Y_m Y_f)$ يمكننا كتابة الدالة (4:5) على الصورة المختصرة التالية بهدف ايضاح الاشتقاق:-

$$\text{Log } WH_m = \gamma_1 + \gamma_2 Y_m + \gamma_3 X_m Y_f + \gamma_4 X_m^2 + \gamma_5 Y_m Y_f + M_i \dots (4:5:a)$$

وبالاشتقاق بالنسبة لسنوات تعليم الزوجة نحصل على:

$$\frac{\partial WH_m}{\partial Y_f} = \gamma_3 X_m + \gamma_5 Y_m \dots (4:5:b)$$

وبضرب طرفي الدالة بـ $\left(\frac{Y_f}{\partial Y_f}\right)$ ينتج ما يلي:-

$$\frac{\partial WH_m}{\partial Y_f} \left(\frac{Y_f}{Y_f} \right) = \gamma_3 X_m Y_f + \gamma_5 Y_m Y_f \quad \dots (4:5:c)$$

ويمثل الطرف الايسر مرونة أجر الزوج بالنسبة لسنوات تعليم الزوجة

$E_{W_m Y_f}$

أي أن:

$$E_{W_m Y_f} = \gamma_3 + X_m Y_f + \gamma_5 Y_m Y_f \quad \dots (4:5:d)$$

وعند احتساب قيم المرونة المتغيرة ($E_{W_m Y_f}$) باستخدام مستويات تعليمية مختارة للزوجة، وعند نقاط الوسط الحسابي لسنوات خبرة الزوج (\bar{X}_m) وسنوات تعليم الزوج (\bar{Y}_m) حصلنا على النتائج المبينة في الجدول (4/11). ويتبين منها أن زيادة سنوات تعليم الزوجة تؤدي الى زيادة الاجور بمعدلات بطيئة نسبياً، كما ويلاحظ أن زيادة مستوى تعليم الزوجة بمعدل سنتين دراسيتين يؤدي الى زيادة اجور الزوج بمقدار (2%) باستثناء حالتين: الاولى: عند الانتقال من مستوى تعليم الزوجة مقداره اربع سنوات الى ست سنوات دراسية والثانية: عند الانتقال من مستوى الثانوية العامة (اثنتا عشر سنة) الى مستوى شهادة دبلوم كلية المجتمع (اربع عشرة سنة). وهكذا فإن ما توصلت اليه دراستنا بشأن أثر مستوى تعليم الزوجة مقارنةً بأثر مستوى تعليم الزوج، على انتاجية الزوج تبدو منطقية وواقعية اذ انه من الطبيعي ان يكون اثر مستوى تعليم الزوج على انتاجيته اكبر من اثر مستوى تعليم الزوجة.

جدول (4/10)

نتائج تقدير معاملات الدالة (4:5)

(المتغير التابع : لوغاريتم الاجر الشهري للزوج)

حجم العينة N	نسبة ف F	معامل التحديد R ²	المتغيرات المستقلة				الثابت (Constant)	حالات التقدير
			ITA2	EXHQ	ITA3	YEH		
510	64.83	0.34	0.0002	0.0003	0.0006	0.0611	4.3387	حالة التقدير لجميع المتزوجين (التكود)
			(0.694)	(2.451)	(1.639)	(8.470)	(55.418)	القيمة التامة

جدول (4/11)

قيم مرونة الاجرة للزوج بالنسبة لسنوات تعليم الزوجة

سنوات تعليم الزوجة	Y _f	2	4	6	8	10	12	14	16	18	20
قيمة المرونة Y _f E _w	0.02	0.04	0.07	0.09	0.11	0.13	0.16	0.18	0.20	0.22	

ملاحظة:

- 1- متوسط سنوات خبرة الزوج، $\bar{X}_m = 13.3$.
- 2- متوسط سنوات تعليم الزوج، $\bar{Y}_m = 15.61$.

أثر تعليم الزوجة الذي اكملته قبل الزواج، وتعليمها الذي اكملته بعد الزواج: ويمكن التعمق بدراسة اثر تعليم الزوجة علي انتاجية زوجها من خلال معرفة هذا الاثر في حالة ارتباط الزوج بالزوجة وقد اكملت الزوجة مستوى محدد من التعليم، وتحليل اثره على عائدات الزوج، وبالمقابل تحليل اثر تعليم الزوجة الذي حصلت عليه بعد الزواج. أي أثر التعليم التي حصلت عليه الزوجة قبل زواجها، واثر التعليم الذي حصلت عليه بعد زواجها، ولاتمام ذلك، فقد تم تقدير معاملات الدالتين التاليتين:

$$\text{Log WH}_m = \alpha_1 + \alpha_2 \text{YEH}_m + \alpha_3 \text{EXH}_m + \alpha_4 \text{EXHQ}_m + \alpha_5 \text{WYEBM}_f + U_i \dots(4:6)$$

$$\text{Log WH}_m = \beta_1 + \beta_2 \text{YEH}_m + \beta_3 \text{EXH}_m + \beta_4 \text{EXHQ}_m + \beta_5 \text{WYEAM}_f + U_i \dots(4:7)$$

حيث أن (YEH_m) ، (EXH_m) ، (EXHQ_m) كما سبق تعريفها، و (WYEBM_f) لسنوات تعليم الزوجة قبل الزواج، و (WYEAM_f) لسنوات تعليم الزوجة بعد الزواج. وكانت نتائج التقدير للدالتين، كما هي مبينة في الجدول (4/12).

يتضح من هذه النتائج ان العائد على تعليم الزوج (α_2) ، (β_2) للدالتين على التوالي كانا متقاربين فبلغت قيمته (6.6%) ، (6.9%) على التوالي، كما أن العائد على الخبرة، كان متقارباً في الحالتين اذ بلغت قيمته (2.2%) تقريباً وكان موجب الاشارة.

أما اشارة المتغير (EXHQ_m) في التقديرين، فكانت سالبة، وهي نتيجة متسقة مع النظرية الاقتصادية إذ سبق لنا أن وضحنا المبرر لذلك.

وبالنسبة لمعلمة سنوات تعليم الزوجة التي حصلت عليها قبل الزواج (WYEBM_f) على انتاجية زوجها، فقد كانت موجبة، وتتمتع بالمعنوية الاحصائية على مستوى (10%) في حين انها كانت سالبة وغير متمتعة بالمعنوية الاحصائية الا على مستوى (87%) في حالة حصولها على التعليم بعد الزواج.

وتأتي هذه النتيجة متوافقه مع ما اسميناه "بفرضية الزواج الانتقائي"⁽³⁾ - التي سبق وأن اشرنا اليها في الفصل الثاني- إذ تتضمن هذه الفرضية ان تأثير تعليم الزوجة الذي حصلت عليه قبل الزواج، يكون اكبر على عائدات زوجها، مقارنة بأثر تعليمها الذي اكملته بعد زواجها ويترتب على ذلك ان الرجل ذي المستوى التعليم العالي، وبالتالي الانتاجية العالية، سيميل للزواج من المرأة التي حصلت على مستوى تعليمي عالٍ عند زواجه منها، وتتفق هذه النتيجة كذلك مع ما جاء في فرضية الزواج الانتقائي، بأن المرأة ذات التعليم العالي عادة ما تتزوج من رجل يتميز بقوة عائداته أي بالانتاجية المرتفعة.

ولو اعتبرنا أن تعليم الزوجة يعكس بعض المتغيرات الاخرى مثل الطبقة الاجتماعية ومستوى دخلها، او مستوى ذكائها الذي تتمتع به - كما تتضمن الفرضية المذكورة فإن النتيجة التي توصلت اليها هذه الدراسة صحيحة لأن الزوجة التي اكملت تعليمها قبل زواجها "عادة" ما تنتمي الى طبقة اجتماعية تهتم بالتعليم والثقافة، لذا فإن هذه الطبقة تشجع عملية تعليم الاناث ونيل اكبر قسط ممكن منه، مقارنة مع الطبقة الاجتماعية الفقيرة او متدنية الدخل. كما ان العلاقة بين درجة تعليم الفرد ومستوى ذكائه هي علاقة ايجابية فيتوقع من الفرد المتمتع بمستوى ذكاء عالٍ، ان يستثمر هذا الذكاء عن طريق التعليم.

وعند المقارنة مع اثر تعليم الزوجة، الذي حصلت عليه بعد الزواج ($WYEAAM_m$) يتضح من الجدول بأن اشارة معلمته سالبة، أي كلما زادت سنوات التعليم التي اكملتها الزوجة بعد الزواج، قلت عائدات الزوج. وتبين هذه النتيجة ان انخراط الزوجة بالتعليم بعد زواجها يؤثر بشكل واضح على موارد الأسرة المالية، ثم على الوقت المخصص للحياة الاسرية، المؤدية الى انتاجية عالية للزوج.

جدول رقم (4/12)

نتائج تقدير معاملات الدالة (4:6) والدالة (4:7) (المتغير التابع : لوغاريتم الاجر الشهري للزوج)

حجم العينة N	نسبة ف F	معامل التحديد R ²	المتغيرات المستقلة				الثابت (Constant)	حالات التقدير
			WXHQ	WYEBM	EXH	YEH		
234	24.22	0.30	-0.0002 (-0.636)	0.0119 (1.636)	0.0111 (0.897)	0.0695 (8.243)	4.1737 (24.557)	الحالة الاولى القيمة الثانية
510	65.7	0.34	-0.0002 (-0.0694)	-0.0023 (-0.155)	0.0221 (3.058)	0.0691 (15.084)	4.1763 (48.347)	الحالة الثانية القيمة الثانية

ملاحظة: تمثل الحالة الاولى نتائج تقدير معاملات الدالة (4:6)، والحالة الثانية نتائج تقدير معاملات الدالة (4:7).

اثر مكان الإقامة (في المدن والقرى):

ولدراسة اثر تعليم الأزواج القاطنين في الريف على الانتاجية، مقابل اثر تعليم الأزواج القاطنين في المدن، تم تقدير معلمات الدالة التالية:

$$\text{Log WH}_m = \beta_1 + \beta_2 \text{YEH}_m + \beta_3 \text{EXH}_m + \beta_4 \text{ITA2} + \beta_5 \text{EXHQ}_m + U_i \dots \quad (4:8)$$

حيث ترمز المتغيرات المستخدمة في تقدير الدالة الى ما كانت عليه سابقاً وكانت نتائج التقدير كما هي مبينة في الجدول (4/13).

يلاحظ من الجدول (4/13) ان جميع اشارات المعلمات المقدرة كانت حسبما نتوقع من النظرية الاقتصادية. ويتبين من عبارة تفاعل تعليم الزوج مع تعليم الزوجة بأن تعليم الزوجات الريفيات ليس له اثر على انتاجية الزوج الريفي، ربما بحكم البيئة القروية نفسها، او بحكم ثقافة اهل الريف. ويدل على ذلك انخفاض المعنوية الاحصائية للمعلمة المقدرة، فعلى الرغم من كونها موجبة الاشارة، الا انها لم تتمتع بالمعنوية الاحصائية الا على مستوى (34%). ومن المتوقع ان الالتزامات الاجتماعية والمادية على الزوج القاطن في الريف تكون اكبر نسبياً من تلك المترتبة على الزوج القاطن في المدينة وذلك بحكم العلاقات الاجتماعية للريفي، وبحكم نمط تفكيره، وتعلقه بالعائلة، والارض والاسرة الممتدة ثم العشيرة بشكل كبير. في حين ان الزوج القاطن في المدينة يرتبط بعلاقات اجتماعية اكثر تطوراً (نسبياً) ويتميز بنمط تفكير مختلف ويتعلق بالعائلة، والارض والاسرة الممتدة، ثم بالعشيرة بطريقة مختلفة.

ويميل الزوج القاطن في المدينة الى النمط البرغماتي (pragmatist) بتفكيره وعمله وعلاقاته الانسانية الاجتماعية، وربما يكون صحيحاً اذا قلنا ان سمة التجارية (commercialism) قد أضفيت على حياة الزوج المديني اكثر منها للزوج الريفي. ولذلك نتوقع ان يكون تفاعل المستويين التعليميين للزوج الريفيين شبه معدوم، وهذا ينعكس على انتاجية الزوج في نهاية المطاف.

جدول رقم (4/13)

نتائج تقدير معاملات الدالة (4:8)

(المتغير التابع هو لوغاريتم الاجر الشهري للزوج)

حجم العينة N	نسبة ف F	معامل التحديد R ²	المتغيرات المستقلة				الثابت (Constant)	حالات التقدير
			EXHQ	ITA2	EXH	YEH		
100	13.16	0.35	-0.0006 (-0.837)	0.0005 (0.954)	0.0372 (1.747)	0.0604 (4.277)	4.0854 (19.608)	الحالة الاولى القيمة الثانية
435	54.84	0.34	-0.0001 (-0.436)	0.0006 (2.225)	0.0196 (2.638)	0.0575 (8.725)	4.2745 (44.724)	الحالة الثانية القيمة الثانية

ملاحظة: تمثل حالة التقدير الاولى الزوج القاطنين في الريف، وتمثل الحالة الثانية الزوج القاطنين في المدن.

ويلاحظ من الجدول (4/13) بأن عبارة تفاعل متغير "سنوات تعليم الزوج" مع متغير "سنوات تعليم الزوجة"، للزواج القاطنين في المدن أكثر وضوحاً، حيث كانت اشارة معلمة عبارة التفاعل هذه موجبة، ومتمتعة بالمعنوية الاحصائية على مستوى اقل من (3%).

ولا شك بأن ارتفاع مستوى الحياه المعيشية، واختلاف طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع المدني، كفيلة بأن تزيد من اهمية وتفاعل تعليم الزوجة مع تعليم الزوج، مما ينعكس بطريقة ايجابية على انتاجية الزوج المدني.

أثر العلاقة القرابية التي تربط بين الزوجين:

ولمعرفة اثر العلاقة القرابية بين الزوج والزوجة على عائدات الزوج فقد تم تقدير معاملات الدالة التالية:

$$\text{Log WH}_m = \alpha_1 + \alpha_2 \text{YEH}_m + \alpha_3 \text{EXH}_m + \alpha_4 \text{ITA2} + \alpha_5 \text{EXHQ}_m + U_i \dots (4:9)$$

حيث سبق التعريف بجميع المتغيرات المستخدمة في الدالة:

وقد تم تقدير معاملات الدالة (4:9) مرتين، مرة لمجموعة الأزواج المرتبطين بعلاقة دم (ابناء عم او ابناء خال) مع الزوجة أو من نفس العشيرة، ومرة لمجموعة الأزواج غير المرتبطين بعلاقة قرابية.

وكانت نتائج التقدير كما هي مبينة في الجدول (4/14). فيلاحظ من النتائج أن العائد على التعليم في حالة الأزواج غير المرتبطين بعلاقة قرابية أعلى منه في حالة الأزواج المرتبطين بالعلاقة نفسها وقد بلغت قيمته لمجموعة الأزواج غير المرتبطين بالعلاقة القرابية (55%) تقريباً، مقابل (6.04%) للشريحة الأخرى.

جدول رقم (4/14)

نتائج تقدير معاملات الدالة (4:9)

(المتغير التابع : لوغاريتم الاجر الشهري للزوج)

حجم العينة N	نسبة ف F	معامل التحديد R ²	المتغيرات المستقلة				الثابت (Constant)	حالات التقدير
			EXHQ	ITA2	EXH	YEH		
325	51.27	0.39	-0.0003 (-0.854)	0.0008 (3.368)	0.1016 (1.026)	0.5523 (7.453)	4.2840 (37.301)	الحالة الاولى القيمة الثانية
215	24.20	0.30	-0.0004 (-1.548)	0.0003 (0.737)	0.0318 (3.070)	0.0604 (6.017)	4.1752 (31.155)	الحالة الثانية القيمة الثانية

ملاحظة: تمثل حالة التقدير الاولى ازواج غير المرتبطين بعلاقة قرابية مع الزوجة (أي أن الزوجة أجنبية أو عربية أو أجنبية) والحالة الثانية للازواج المرتبطين بعلاقة قرابية (أبناء عم أو أبناء خال أو من نفس العشيرة).

وكذلك بالنسبة للعائد على الخبرة اذ بلغ (10%) تقريبا لمجموعة الأزواج غير المرتبطين بعلاقة قرابية مقابل (3.0%) للأزواج المرتبطين بعلاقة قرابية.

وما يسترعي الانتباه هو ان معلمة عبارة تفاعل متغير "سنوات تعليم الزوجة" مع متغير "سنوات تعليم الزوج" كانت اكبر للشريحة غير المرتبطة منها للشريحة المرتبطة. ويعود السبب في ذلك الى ان الاناث اللواتي يحصلن على مستويات تعليمية عالية نسبياً يملن للارتباط بأزواج من خارج العشيرة وذلك بحكم تعليمهن وثقافتهن ووعيهن بمخاطر الزواج من الاقارب، سواء كانت المخاطر على الصعيد النفسي، او على الصعيد الصحي، وبالتالي فإن مستوى تعليمهن يتفاعل مع مستوى تعليم أزواجهن بطريقة افضل من حالة الزوج والزوجة المرتبطين بعلاقة دم قرابية ويدل على ذلك ان معلمة عبارة التفاعل لشريحة الأزواج غير المرتبطين بعلاقة قرابية قد تمتعت بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة، في حين ان نفس معلمة عبارة التفاعل لشريحة الاقارب لم تتمتع بالمعنوية الاحصائية الا على مستوى (46%)، ويمكننا اعتبار ان قيمتها تقترب من الصفر من الناحية الاحصائية، أي أن مستوى تعليم الزوجة ليس له تفاعل مع مستوى تعليم الزوج في حالة شريحة الاقارب.

أثر الموقع الجغرافي والحالة الاجتماعية والجنس:

إن نظرية رأس المال البشري، لم تجعل من التعليم المحدد الوحيد للدخل (او العائدات من العمل)، بل اشتملت على افتراضات وتفسيرات للكثير من العوامل المؤثرة على العائدات، ولذلك فإن الحالة الاجتماعية، والموقع الجغرافي لمكان العمل، والجنس، وعدد الاطفال لا بد ان ينعكس بطريقة معينة على الانتاجية، ومن اجل توضيح اثر هذه العوامل على الانتاجية، فقد تم تقدير لوغاريتم الاجر الشهري للزوج، وللزوجة كدالة في بعض المتغيرات بهدف

المقارنة من عدة نواحٍ وهي:

الأولى: من حيث اختلاف الموقع الجغرافي، وقد اخترت كباحثة محافظتي عمان، وأربد للمقارنة بينهما من ناحية اثر الموقع الجغرافي على الانتاجية .

الثانية: من حيث اختلاف الجنس، ونقصد بذلك، انتاجية كل من الزوج والزوجة.

أي أننا سنقارن بين انتاجية الزوج الذي يعمل في عمان، مع مثيله الذي يعمل في أربد، وبين انتاجية الزوجة العاملة في عمان، مع انتاجية الزوجة العاملة في أربد. وبين انتاجية الزوج، وانتاجية الزوجة في حالة العمل في عمان، وفي حالة العمل في أربد، وفيما يلي تفصيل ذلك.

كانت دالة لوغاريتم الاجور الشهرية للزوج (العامل في عمان أو الزوج العامل في أربد) كما يلي:

$$\text{Log WH}_m = \alpha_1 + \alpha_2 \text{YEH}_m + \alpha_3 \text{EXH}_m + \alpha_4 \text{YEW}_f + \alpha_5 \text{ITA4} + U_i \dots (4:10)$$

بحيث ترمز (ITA4) لعبارة تفاعل متغير "عدد الاطفال" مع متغير "سنوات تعليم الزوج". إما بالنسبة لبقية المتغيرات المستخدمة في تقدير الدالة (4:10) فقد سبق التعريف بها. وسيتم تقدير معاملات الدالة (4:10) للأزواج القاطنين في عمان ثم للأزواج القاطنين في أربد كل على حده. وكانت نتائج تقدير معاملات الدالة (4:10) في حالة عمل الزوج في عمان، وحالة عمله في أربد كما هي مبينة في الجدول (4/15)، والذي يوضح ما يلي:

أولاً: ان اشارة العائد على سنوات تعليم الزوج، موجبة في الحالتين الا ان قيمته في حالة التقدير للزوج الذي يعمل في عمان، تفوق قيمته للزوج الذي يعمل في اربد، وبالتحديد بلغت (6.4%) للزوج العامل في عمان، مقابل (5.4%) للزوج العامل في إربد، وقد تمتعت المعلمتان بالمعنوية الاحصائية على جميع المستويات، وقد يدل ذلك على ارتفاع الاجور التي يتقاضاها الازواج العاملين في عمان على الاجور التي يتقاضاها العاملين في اربد.

ثانياً: بالنسبة للعائد على سنوات الخبرة فقد كانت موجباً وبلغت قيمته (1.2%)، (1.8%) في حالة عمان وإربد على التوالي وتمتعت المعلمتان بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة.

ثالثاً: كان اثر سنوات تعليم الزوجة ايجابياً كما ذكرنا في حالة التقديرات السابقة على عائدات الزوج، الا انه يلاحظ بأن قيمة العائد على سنوات تعليم الزوجة في حالة عمان تفوق كثيراً قيمته في حالة إربد فبلغت (1.6%)، (0.5%) على التوالي وقد تمتعت المعلمة بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة في حالة عمان في حين لم تكن كذلك في حالة إربد (على مستوى 39% فقط) وهذا يعني ان اثر تعليم الزوجة على انتاجية الزوج الذي يعمل في عمان يفوق بثلاث اضعاف اثر تعليمها في حالة عمل الزوج في اربد، ويدلنا هذا على ان الموقع الجغرافي يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على عائدات الزوج، كما ويشير الى اختلاف مستويات الاجور التي يتقاضاها الزوج في العاصمة عن باقي المحافظات الاخرى.

جدول رقم (4/15)

نتائج تقدير معاملات الدالة (4:10) ©
(المتغير التابع : لوغاريتم الاجر الشهري للزوج)

حجم العينة N	نسبة ف F	معامل التحديد R ²	المتغيرات المستقلة				الثابت (Constant)	حالات التقدير
			ITA4	YEW	EXH	YEH		
246	54.41	0.47	0.0018 (2.962)	0.0163 (4.321)	0.0123 (4.119)	0.0648 (10.048)	4.0581 (39.814)	الحالة الاولى القيمة الثانية
203	21.31	0.32	0.0016 (1.736)	0.0054 (0.849)	0.0183 (3.683)	0.0544 (6.366)	4.3193 (31.410)	الحالة الثانية القيمة الثانية

ملاحظة: تمثل الحالة الاولى حالة تقدير دالة لوغاريتم الاجر الشهري للزوج للعاملين في عمان، والحالة الثانية للزوج للعاملين في اربد.

رابعاً: كانت اشارة عبارة التفاعل (ITA4) موجبة في الحالتين، وتمتعت بالمعنوية الاحصائية على مستوى (0.3%) في حالة الزوج الذي يعمل في عمان وعلى مستوى (8%) للزوج الذي يعمل في اربد. ويدل ذلك على ان للاطفال اثر ايجابي على انتاجية الزوج، ويبدو هذا شيئاً مقبولاً، حيث يشكل وجودهم دافعاً قوياً للعمل ولزيادة العائدات (او الانتاجية) من اجل تأمين احتياجاتهم وتأمين الاستقرار الاقتصادي لهم، كما أن الاطفال يثبون جو البهجة والسرور والفرح في البيت، مما ينعكس بشكل ايجابي على الاستقرار النفسي، والاسري للزوج، وبالتالي على انتاجيته في العمل.

وعند تقدير دالة لوفار يتم الاجور الشهرية للزوجة التي تأخذ الصيغة التالية، وذلك في حالتين: الاولى اذا كانت تعمل في عمان، الثانية اذا كانت تعمل في اربد كما يلي:

$$\text{Log } WW_f = \beta_1 + \beta_2 YEH_m + \beta_3 EXW_f + \beta_4 YEW_f + \beta_5 ITA5 + U_i \quad \dots \quad (4:11)$$

حيث ان (YEH_m) ، (EXW_f) ، (YEW_f) كما عرفت مسبقاً وترمز $(ITA5)$ لعبارة تفاعل متغير "عدد الاطفال" مع متغير "سنوات تعليم الزوجة"، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (4/16)، الذي يتضح منه أن اشارة العائد من تعليم الزوج، موجبة، الا أنه لم يتمتع بالمعنوية الاحصائية الا على مستوى (37%)، (16%) في حالة عمان وإربد.

أما بالنسبة للعائد على سنوات تعليم الزوجة، فقد بلغت قيمته (2.8%)، و (2.6%) في حالة عمان، وإربد على التوالي وقد تمتعا بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة في الحالتين. وتؤكد هذه النتيجة على وجود اختلافات نسبية في متوسط الاجور الشهرية التي تتقاضاه الزوجة بين المحافظتين، ويمكننا تعميم ذلك على بقية المحافظات المشمولة في الدراسة.

لكن العائد على سنوات الخبرة بالنسبة للزوجة التي تعمل في إربد اعلى منه للزوجة التي تعمل في عمان، إذ بلغت قيمته بالتحديد (2.2%)، (1.5%) وقد تمتعا بالمعنوية الاحصائية المقبولة.

أما بالنسبة لاشارة معلمة عبارة التفاعل، فقد كانت سالبة في الحالتين: سواء كانت الزوجة تعمل في عمان، أو إربد. وبلغت قيمته (-0.0006) تقريباً، و (-0.0023) في حالة عمان، وإربد على التوالي، ولم تتمتع المعلمة الاولى بالمعنوية الاحصائية الا على مستوى (71%) (حالة عمان)، في حين تمتعت المعلمة الثانية بالمعنوية الاحصائية على مستوى (5%) (حالة إربد).

جدول رقم (4/16)

نتائج تقدير معاملات الدالة (4:11)

(المتغير التابع : لوغاريتم الاجر الشهري للزوج)

حالات التقدير	الثابت	المتغيرات المستقلة				معامل التحديد	نسبة ف	حجم العينة
		YEH	EXH	YEW	ITA3			
الحالة الاولى	4.3971	0.0116	0.0158	0.0282	-0.0006	0.16	2.75	62
القيمة الثانية	(15.750)	(0.898)	(2.241)	(2.329)	(-0.367)			
الحالة الثانية	4.4672	0.0140	0.0220	0.0262	-0.0012	0.23	5.35	74
القيمة الثانية	(23.681)	(1.416)	(3.871)	(2.639)	(-1.981)			

ملاحظة: تمثل الحالة الاولى حالة تقدير دالة لوغاريتم الاجر الشهري للزوجات العاملات في عمان، والحالة الثانية للزوجات العاملات في اربد.

ويدل ذلك على أن عدد الأطفال يؤثر بشكل سلبي على متوسط الأجر التي تحصل عليها الزوجة (أي على إنتاجيتها في العمل في السوق) إلا أن هذا الأثر كان ضعيفاً جداً ويمكن أن يتلاشى في حالة كون الزوجة تعمل في عمان (ويدل على هذا انخفاض المعنوية الاحصائية). ويمكننا القول بأن الزوجة في هذه الحالة تخصص وقتاً أكبر للعمل في السوق، وقد تلجأ إلى استخدام المربيات، أو الخاديات للقيام بالأعمال المنزلية، والعناية بالأطفال أثناء غيابها عن المنزل. مما يعني أنه ليس لعدد الأطفال أثر يذكر على إنتاجية الزوجة العاملة في عمان. في حين أن الأثر السلبي لعدد الأطفال في حالة الزوجة العاملة في إربد كان كبيراً على متوسط الأجر التي تحصل عليها الزوجة، وهذا يعني أن الزوجة تخصص جزءاً من وقتها وجهدها للقيام برعاية الأطفال وتربيتهم، وكلما زاد عدد الأطفال يزيد الطلب على وقت الزوجة اللازم قضاؤه في البيت، وقد تضطر أحياناً لترك العمل بسبب تفضيلات أفراد أسرتها (أخذ إجازة). وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة (نيومان وزايدلمان) في أن مشاركة الزوجة - وخاصة الأم - في سوق العمل متغيرة ومتقطعة على مدى السنوات، حيث يعتمد ذلك على الطلب على وقتها للازم قضاؤه في المنزل وعلى سنوات خبرتها وعلى التفضيلات النسبية لأفراد العائلة.

وأود أن أركز الانتباه على نقطة جوهرية وهي أنه عند المقارنة بين إنتاجية الزوج المقاسة بعائداته من العمل (في عمان) باستخدام الدالة (4:10) وإنتاجية الزوجة المقاسة بعائداتها من العمل (في عمان) باستخدام الدالة (4:11)، نجد أن تعليم الزوجة يؤثر على إنتاجية الزوج، بشكل أكبر من تأثير تعليم الزوج على إنتاجية الزوجة، ويدل على ذلك انخفاض المعنوية الاحصائية للمتغير (سنوات تعليم الزوج) في حالة تقدير لوغاريتم الأجر الشهرية للزوجة، إذ لم تكن معلمته ذات دلالة احصائية الا على مستوى (37%).

في حين كانت معلمة سنوات تعليم الزوجة عند تقدير لوغاريتم الاجور الشهرية للزوج، متمتعة بالمعنوية الاحصائية على جميع المستويات. وعند المقارنة بين اثر تعليم الزوج على انتاجية الزوجة وذلك باستخدام دالة لوغاريتم الاجور الشهرية للزوجة (4:11) في حالة كونها تعمل في عمان، مع كونها تعمل في اربد، نجد ان تعليم الزوج يؤثر بشكل اكبر على انتاجية الزوجة العاملة في اربد، مقارنة بآثره على انتاجية الزوجة العاملة في اربد، ويظهر ذلك في ارتفاع المعنوية الاحصائية لمعلمة سنوات تعليم الزوج في حالة التقدير للزوجة التي تعمل في اربد.

وقد يكون السبب في ذلك هو انخفاض المستوى المعيشي في اربد عن عمان، مما يدعو الزوجان العاملان في اربد الى تكثيف جهودهم، وتبادل المنافع المترتبة على تعليم كل منهما بطريقة اكثر وضوحاً من اجل زيادة عائداتهم من العمل ورفع مستواهم المعيشي.

اثر معدل ساعات العمل المنزلي للزوجة:

لقد سبقت الإشارة في الفصل الثاني الى ان دالة الانتاج الكلي للاسرة تعتمد على كل من وقت الزوج والزوجة بالاضافة الى متغير اخرى سبق ذكرها.

ومما لا شك فيه ان عمل المرأة خارج المنزل لعدة ساعات يومياً، يؤثر على وقتها المخصص لبيتها واسرتها، مما ينعكس على انتاجية الزوج، كما وان الوقت اللازم لعملها المنزلي يؤثر على وقتها المخصص لعملها خارج المنزل، وعلى انتاجية الزوج، ولذلك فقد تم تقدير معاملات دالة لوغاريتم الاجور الشهرية للزوج، بتضمين معدل ساعات العمل المنزلي للزوجة في هذه الدالة.

وتم تقدير معاملات الدالة لثلاث حالات حسب المستوى التعليمي للازواج:
 الاولى، تضم جميع الازواج دون النظر الى مستوياتهم التعليمية. والثانية، تضم
 الازواج الحاصلين على الشهادة الجامعية الاولى، أو الثانية، أو الثالثة (أي
 البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه). أما الثالثة فتضم الازواج الحاصلين
 على شهادة دبلوم كلية المجتمع أو دون ذلك. وتم توصيف النموذج القياسي
 للحالات الثلاثة كما يلي:

$$\text{Log } WH_m = \alpha_1 + \alpha_2 \text{ITA1} + \alpha_3 \text{ITA2} + \alpha_4 \text{WHW}_f + \alpha_5 \text{EXHQ}_m + U_i \dots (4:12)$$

حيث ترمز (ITA1) لعبارة تفاعل متغير "سنوات تعليم الزوج" مع متغير
 "سنوات خبرته"، و (ITA2) لعبارة تفاعل متغير "سنوات تعليم الزوجة" مع
 متغير "سنوات تعليم الزوج" (EXHQ_m) لمربع سنوات خبرة الزوج، و (WHW_f)
 لمعدل ساعات العمل اليومي المنزلي للزوجة. وقد كانت نتائج التقدير لكل حالة
 من الحالات الثالث كما هي موضحة في الجدول (4:17). ويلاحظ من الجدول ما
 يلي:-

أولاً: ان اشارة معلمة عبارة التفاعل (ITA1) موجبة في الحالات الثالث،
 حيث بلغت قيمتها (0.1%)، (0.2%)، (0.1%) للحالة الاولى والثانية
 والثالثة على التوالي، وقد تمتعت المعلمة المقدرة في الحالتين الاولى
 والثانية بالمعنوية الاحصائية على مستويات (5%).

ثانياً: بالنسبة لمعلمة عبارة التفاعل (ITA2) فقد بلغت قيمتها (0.002)
 تقريباً، و(0.001)، أو (0.0007) للحالات الاولى، والثانية، والثالثة
 على التوالي.

وتمتعت جميعها بالمعنوية الاحصائية على مستويات مقبولة، وتتضح
 هذه النتائج بكل صراحة من خلال التحليلات السابقة.

جدول رقم (4/17)

نتائج تقدير معاملات الدالة (4:12)

(المتغير التابع : لوعار يتم الاجر الشهري للزوج)

حجم العينة N	نسبة ف F	معامل التحديد R ²	المتغيرات المستقلة				الثابت (Constant)	حالات التقدير
			EXHQ	WHW	ITA2	ITA1		
383	36.5	0.29	-0.0001 (-0.925)	0.0002 (0.028)	0.0019 (7.066)	0.0014 (4.572)	4.8238 (64.577)	الحالة الاولى القيمة الثانية
213	11.95	0.19	-0.0010 (-2.444)	0.0090 (0.968)	0.0011 (2.572)	0.0026 (4.007)	4.9801 (38.115)	الحالة الثانية القيمة الثانية
162	8.41	0.18	-0.0008 (-0.542)	-0.0054 (-0.850)	0.0007 (1.584)	0.0010 (2.278)	4.9253 (53.130)	الحالة الثالثة القيمة الثانية

ملاحظة: تم تقدير الدالة (4:12) في الحالات الثلاث، بحيث تشمل الحالة الاولى جميع الأزواج لأن النظر الى مستوياتهم التعليمية، والحالة الثانية للأزواج من حملة الشهادة الجامعية الاولى أو الثانية أو الثالثة، وتشمل الحالة الثالثة جميع الأزواج من حملة شهادة الدبلوم فما دون.

ثالثاً: اما بالنسبة لمتغير معدل ساعات العمل المنزلي للزوجة (WHW) فقد كانت اشارة معلمته المقدرة موجبة في الحالتين الاولى، والثانية، اي عند تقدير الدالة (4:12) لجميع الأزواج، وبإختلاف مستوياتهم التعليمية، او للأزواج من حملة الشهادات الجامعية الاولى أو الثانية أو الثالثة.

الا أن المعلمة في الحالتين الأولى والثانية لم تتمتع بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة، وبالتحديد كانت المعلمة في الحالة الاولى تتمتع بالمعنوية الاحصائية على مستوى (97%) وعلى مستوى (33%) في الحالة الثانية. ويمكننا تفسير الاثر الايجابي للعمل المنزلي للزوجة على عائدات الزوج، وبالتالي على انتاجيته كما يلي:-

ان دالة الانتاج الكلية للأسرة تعتمد على كل من وقت الزوج، والزوجة، وعلى السلع المشتراه من السوق. وقد وصف (بيكر)⁽⁴⁾ دالة الانتاج على صورة نموذج (كوب-دوغلاس) بالصورة التالية:

$$Z = A X^a t_m^b t_f^c \quad \dots\dots (2:6)$$

حيث ترمز (A) لمعلمة الكفاءة (efficiency parameter)، و (Z) لإنتاج الأسرة الكلي، و (t_m) لوقت الزوج، و (t_f) لوقت الزوجة. ويتضح ان مستوى الانتاج الاسري يكون مساوياً للصفر اذا كان ($t_m = 0$) أو ($t_f = 0$) اي اذا لم يتم استخدام كل من وقت الزوج والزوجة في انتاج (Z). وما يجدر استنكاره في هذا المجال ان تقسيم الوقت بالنسبة للزوجين بين العمل في السوق وفي البيت، يعتمد على الفرق في معدل الاجر الذي يتقاضيانه وعلى الانتاجية الحدية لكل

منهما فتخصص الزوجة وقتاً أكبر للعمل المنزلي، كلما كان معدل الأجر الذي تتقاضاه أقل من معدل الزوج، أي بمعنى أنه كلما زاد الفرق بين الأجر الذي تتقاضاه الزوجة والأجر الذي يتقاضاه الزوج. فإن ساعات العمل المنزلي المخصصة من قبل الزوجة ستكون أكثر من الساعات المخصصة للسوق. إلا أن انخفاض المعنوية الاحصائية لمعلمة معدل ساعات العمل المنزلي للزوجة في كل الحالات، يمكننا من إعتبار قيمتها مساوية للصفر ولذلك فإن وقت الزوجة المخصص للعمل المنزلي ليس له أثر يذكر على انتاجية الزوج وعلى الأقل من العينة المتوفرة بين أيدينا. وهذا ينسحب على كل المستويات التعليمية للأزواج.

أثر عمر الزوج:

ولدراسة أثر عمر الزوج على عائداته من العمل (وهذا يطلق عليه «منحنى العمر-الأجر»، Age-Wage Profile). فقد تم تقدير معاملات الدوال التالية، ويمكن توصيفها كما يلي:-

$$\text{Log WHm} = \alpha_1 + \alpha_2 \text{HAGE} + \alpha_3 \text{ITA1} + \alpha_n \text{ITA2} + \alpha_5 \text{EXHQ} + U_i \quad \dots \quad (4:13:a)$$

$$\text{Log WHm} = \beta_1 + \beta_2 \text{HAGE} + \beta_3 \text{ITA1} + \beta_4 \text{YEH} + \beta_5 \text{EXHQ} + U_i \quad \dots \quad (4:13:b)$$

$$\text{Log WHm} = \gamma_1 + \gamma_2 \text{HAGE} + \gamma_3 \text{ITA2} + \gamma_4 \text{ITA3} + \gamma_5 \text{YEH} + U_i \quad \dots \quad (4:13:c)$$

$$\text{Log WHm} = \alpha_1 + \alpha_2 \text{HAGE} + \alpha_3 \text{ITA1} + \alpha_4 \text{ITA3} + \alpha_5 \text{EXHQ} + U_i \quad \dots \quad (4:13:d)$$

حيث ترمز (HAGE) لعمر الزوج (عند تعبئة الاستبانة)، أما بقية المتغيرات المستخدمة في الدوال، فهي ترمز إلى ما كانت عليه في التقديرات السابقة.

وكانت نتائج تقدير الدوال كما هي مبينة في الجدول (4/18). يلاحظ من الجدول أن إشارة المتغيرات (ITA1)، و (ITA2)، و (ITA3) و (YEH) و (EXHQ) كانت متسقة مع التوقعات النظرية الاقتصادية، وهي بذلك متفقة مع التقديرات السابقة في هذه الدراسة من حيث تحليلها.

جدول (4/18)

(المتغير التابع : لوغاريتم الاجر الشهري للزوج)

حجم العينة N	نسبة ف F	معامل التحديد R ²	المتغيرات المستقلة						الثابت (Constant)	حالات التقدير
			EXHQ	YEH	ITA3	ITA2	ITA1	HAGE		
506	56.7	0.35	-0.0005 (-3.705)	-	0.0019 (8.685)	0.0015 (5.358)	0.0184 (6.269)	4.237 (34.860)	الحالة الاولى القيمة الثانية	
506	76.23	0.37	-0.00008 (-0.561)	0.0593 (10.055)	-	0.0006 (1.829)	0.0161 (5.586)	3.864 (32.406)	الحالة الثانية القيمة الثانية	
506	77.91	0.38	-	0.0548 (7.729)	0.0005 (2.111)	-	0.0172 (5.665)	3.8186 (35.149)	الحالة الثالثة القيمة الثانية	
506	41.96	0.25	-0.001 (-7.466)	-	0.0004 (1.062)	0.0023 (6.708)	0.0177 (5.541)	4.5245 (41.162)	الحالة الرابعة القيمة الثانية	

ملاحظة:

تمثل حالات التقدير الاربعة: تقدير معلمات النوال (4:13:a) و (4:13:b) و (4:13:c) و (4:13:d) على التوالي.

أما بالنسبة للمتغير (HAGE) والذي يرمز لعمر الزوج فقد كانت اشارة معلمته موجبة، ومتمتعة بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة، في جميع حالات التقدير. وتأتي هذه النتيجة متفقة مع توقعات النظرية، اذ ان العلاقة بين العمر ومتوسط الاجور طردية.

العلاقة بين قيمة التملكات الاسرية الجديدة والمستوى التعليمي للزوجين وعدد الاطفال ومدة الزواج:

لقد سبق وان بينا اثر زيادة الاملاك الاسرية، او التملكات الجديدة للأسرة بعد الزواج من الناحية النظرية، على الانتاج الكلي للأسرة (الفصل الثاني) ويمكننا تلخيص ما تضمنته نظرية الزواج في هذا الخصوص بما يلي:

ان زيادة املاك الاسرة بالنسبة لدخل الزوج والزوجة تؤدي الى زيادة الانتاج الكلي للأسرة، مما يعني زيادة الفوائد المرتبة على الزواج، وزيادة الحافز لاستمرارية الزواج. ويزداد حرص الرجل والمرأة بعد الزواج على تأمين مستقبل الأسرة عن طريق زيادة ادخار وإستثمار دخل الأسرة في شراء الاسهم والعقارات او بناء مسكن او شراء سيارة، او بأية طريقة اخرى من طرق الإستثمار التي تؤدي الى تنمية موارد الأسرة المالية او زيادة ممتلكاتها.

ومن هذا المنطلق سنلقي الضوء على اثر المستوى التعليمي للزوج والزوجة وعدد الاطفال ومدة الزواج على قيمة الممتلكات الاسرية الجديدة، التي حدثت بعد الزواج. ولاجراء ذلك فقد تم تقدير دالة ممتلكات للأسرة التي تحقق لديها ممتلكات جديدة، وتأخذ هذه الدالة الصيغة التالية:

$$\text{Log FNA} = \beta_1 + \beta_2 \text{ NYM} + \beta_3 \text{ ITA2} + \beta_4 \text{ NCB} + U_i \quad \dots \quad (4:14)$$

حيث ترمز (NYM) لعدد سنوات الزواج (مدة الزواج الحالي) ، و (ITA2) لعبارة تفاعل متغير "سنوات تعليم الزوج" مع متغير "سنوات تعليم الزوجة"، و (NCB) لعدد الاطفال المنجبين من الزواج الحالي، و (Log FNA) للوغاريتم قيمة الممتلكات الاسرية الجديدة.

وقد تم تقدير الدالة (4:14) لجميع الاسر التي حدثت لديها تملكات جديدة في ثلاث حالات الاولى بدون اعتبار للمستوى التعليمي للزوج اي أن الاسر تختلف في المستويات التعليمية التي حصل عليها الزوج. والثانية للازواج الحاصلين على احدى الشهادات الجامعية الثلاث، والحالة الثالثة للازواج من حملة شهادة دبلوم كلية المجتمع فما دون.

وكانت نتائج تقدير الدالة للحالات الثلاث كما هو مبين في الجدول (4/19). ويتضح منه ان اشارة معلمة عدد سنوات الزواج (NYM) موجبة في الحالات الثلاث، وبلغت (0.58%)، (0.65%)، و (0.56%) للأولى والثانية والثالثة على التوالي.

وكانت المعلمة المقدرة في الحالات الثلاث، متمتعة بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة، مما يدل على ان هناك علاقة ايجابية بين مدة الزواج وقيمة التملكات الاسرية، وتبدو هذه النتيجة طبيعية، إذ ان استمرارية الزواج، (زيادة مدة الزواج) تعني اهتمام كل من الزوج والزوجة في بناء وتكوين الاسرة وتأمين احتياجاتها الحالية، والمستقبلية، وخاصة فيما يتعلق بتأمين مستوى حياة افضل وان ذلك يعكس الاستقرار الاسري، الذي يؤثر بشكل ايجابي وقوي على زيادة ممتلكات الاسرة.

جدول (4/19)

نتائج تقدير معلمات الدالة (4:14)

(المتغير التابع : لوغاريتم قيمة التملكات الاسرية الجديدة)

حجم العينة N	نسبة ف F	معامل التحديد R ²	المتغيرات المستقلة			الثابت (Constant)	حالات التقدير
			NCB	ITA2	NYM		
269	14.03	0.14	0.0617 (-1.333)	0.0030 (3.393)	0.0058 (5.145)	8.4362 (33.559)	الحالة الاولى القيمة الثانية
205	14.81	0.18	-0.0621 (-1.210)	0.0036 (3.486)	0.0065 (5.103)	8.1878 (26.458)	الحالة الثانية القيمة الثانية
101	4.48	0.12	-0.0351 (-0.412)	0.0019 (0.914)	0.0056 (2.756)	8.4613 (17.544)	الحالة الثالثة القيمة الثانية

ملاحظة: تمثل الحالات الثلاث تقدير الدالة (4:14) لجميع الأسر التي حدثت لديها تملكات جديدة بعد الزواج بحيث تشمل الحالة الاولى جميع الأزواج دون النظر الى مستوياتهم التعليمية، والحالة الثانية جميع الأزواج من حملة شهادة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراة، وتشمل الحالة الثالثة جميع الأزواج من حملة شهادة الدبلوم فما دون.

ويمكن ملاحظة اثر تعليم الزوجة على ممتلكات الاسرة من خلال معلمة عبارة تفاعل متغير "سنوات تعليم الزوج" مع متغير "سنوات تعليم الزوجة"، اذ أن قيمتها كانت متساوية في الحالتين الاولى والثانية، وبالتحديد فقد بلغت (0.3%)، وتمتعت بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة وهذا يدل على تفاعل المستويين التعليميين للزوجين بطريقة ايجابية وأثر ذلك على قيمة تملكات الأسرة.

اما في الحالة الثالثة فقد بلغت قيمة معلمة عبارة التفاعل (0.1%) ولكنها لم تتمتع بالمعنوية الاحصائية الا على مستوى (36%) ويدلنا هذا على ان تعليم الزوجة ليس له اثر يذكر على قيمة ممتلكات الاسرة، ويمكننا من خلال فرضية الزواج الانتقائي ان نبرر ذلك كما يلي:

يمكن القول بأن الرجل ذي الانتاجية العالية في العمل يميل للزواج من امرأة تضاويه في المستوى التعليمي والسمات الاخرى ولذلك يمكننا أن نعتبر بأن مستوى تعليم الزوجة في الحالة الثالثة، والتي تضم الأزواج من حملة شهادة الدبلوم فما دون، يقارب المستوى التعليمي للزوج. اي أن تعليم الزوجة هو من نفس مستوى تعليم الزوج أو أقل.

وإذا افترضنا ان معدل الاجر الذي يتقاضاه الفرد يتناسب مع مستواه التعليمي فإن بالامكان ان نعتبر بان معدل الاجر الذي يتقاضاه الزوج إضافة الى الاجر الذي تتقاضاه الزوجة (اذا كانت تعمل) في هذه الحالة لا يغطيان التكاليف المعيشية المرتفعة ويكاد أن لا تسد إلا احتياجات الاسرة الاساسية من المأكل، والمشرب، والمسكن، وغيرها من الحاجات الاساسية. وبالتالي يتعذر عليها ادخار جزء من الدخل الكلي للقيام بالاستثمارات الاسرية او لزيادة ممتلكاتهم.

أما بالنسبة للمتغير (NCB) والذي يرمز لعدد الاطفال المنجبين من الزواج الحالي فقد كانت اشارة معلمته سالبة في جميع الحالات. وتتمتع المعلمة بالمعنوية الاحصائية على مستوى (18%)، (22%) في الحالة الاولى والثانية في حين انها لم تتمتع بالمعنوية الاحصائية الا على مستوى (68%) في الحالة الثالثة. وبما أن زيادة عدد الاطفال المنجبين تؤدي إلى زيادة الاعباء المالية اللازمة لاعالتهم وتعليمهم، اي زيادة النفقات الاسرية فإن ذلك يعني ان الجزء المقتطع من الدخل، والموجه نحو الادخار، وبالتالي الاستثمار، سيتناقص مع زيادة عدد الاشخاص المعالين من قبل الاسرة ويؤثر سلباً على استثمارات الاسرة وقيمة التملكات الجديدة.

وأما أثر هذا المتغير في حالة التقدير الثالثة، فان انخفاض المعنوية الاحصائية لمعلمته تمكننا من القول بان قيمتها تقترب من الصفر الايجابي مما يعني بأنه ليس لعدد الاطفال اثر على قيمة ممتلكات الاسرة الجديدة.

العلاقة بين التملكات الاسرية الجديدة ومعدل ساعات العمل المنزلي للزوجة:
ولدراسة اثر العمل المنزلي للزوجة على قيمة ممتلكات الاسرة الجديدة فقد تم تقدير دالة لوغار يتم التملكات الجديدة للاسرة على المتغيرات الموضحة ادناه وذلك لجميع الاسر التي حدثت لديها تملكات جديدة بعد الزواج في ثلاث حالات وحسب المستويات التعليمية للازواج، (كما سبق في تقسيم المستويات التعليمية للزوج في التقديرات السابقة).

ويمكن توصيف الدالة المستخدمة في التقدير بالشكل التالي:

$$\text{Log FNA} = \alpha_1 + \alpha_2 \text{NYM} + \alpha_3 \text{WHWi} + \alpha_4 \text{ITA1} + \alpha_5 \text{ITA2} + U_i \dots \quad (4:15)$$

حيث ترمز (NYM)، (W_HW_F) (ITA1)، (ITA2) كما في التقديرات السابقة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (4/20).

ويمكن ملاحظة أن إشارة معلمة عبارة متغير "سنوات تعليم الزوج" مع متغير "سنوات تعليم الزوجة" موجبة في الحالات الثلاث، وبالتحديد بلغت قيمتها (0.5%)، (0.6%)، (0.5%) تقريباً للحالة الأولى، والثانية، والثالثة على التوالي وقد تمتعت جميعها بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة. ويشير هذا الى الاثر الايجابي الواضح لتعليم الزوج والزوجة على قيمة ممتلكات الاسرة، وخاصة في حالة كون الزوج من حملة احدى الشهادات الجامعية حيث ترتفع قيمة معلمة عبارة التفاعل في هذه الحالة ويشير هذا الى ارتفاع العائد على التعليم لهذه المستويات التعليمية (الجامعية) مقارنة بمستويات التعليم الاخرى (الدبلوم فما دون) مما ينعكس على قيمة ممتلكات الاسرة.

اما بالنسبة لعبارة تفاعل متغير "سنوات تعليم الزوج" مع متغير "سنوات خبرته"، فقد كانت إشارة المعلمة موجبة في الحالات الثلاث، الا انه يلاحظ انخفاض المعنوية الاحصائية التي تتمتع بها المعلمة المقدرة في الحالتين الثانية والثالثة، عن المستويات المقبولة.

اما بالنسبة لاثر ساعات العمل المنزلي للزوجة على قيمة تملكات الاسرة الجديدة فقد أظهرت نتائج التقدير ان إشارة المعلمة المقدرة موجبة في الحالة الثانية فقط، اي في حالة الأزواج حملة الشهادات الجامعية ولكن دون ان تتمتع بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة اما في الحالتين الأولى والثانية فقد كانت سالبة ومتمتعة بالمعنوية الاحصائية وهذا يعني ان العمل المنزلي للزوجة في حالة التقدير الثانية، يؤثر ايجابياً على قيمة تملكات الاسرة الجديدة.

جدول رقم (4/20)

نتائج تقدير معاملات الدالة (4:15)

(المتغير التابع : لوغاريتم قيمة التملكات الاسرية الجديدة)

حجم العينة N	نسبة ف F	معامل التحديد R ²	المتغيرات المستقلة				الثابت (Constant)	حالات التقدير
			ITA2	ITA1	WHW	NYM		
180	19.55	0.31	0.0053 (3.946)	0.0011 (1.214)	-0.0343 (-1.339)	0.0074 (6.080)	7.4588 (18.504)	الحالة الاولى القيمة الثانية
106	11.48	0.31	0.0057 (3.132)	0.0009 (0.839)	0.0027 (0.062)	0.0076 (4.512)	7.0971 (12.022)	الحالة الثانية القيمة الثانية
72	6.87	0.29	0.0048 (1.370)	0.0015 (0.798)	-0.0561 (-1.672)	0.0068 (2.823)	7.7339 (10.251)	الحالة الثالثة القيمة الثانية

ملاحظة: تم تقدير الدالة (4:15) لجميع الاسر التي حدث لديها تملكات جديدة بعد الزواج في الحالات الثلاث، بحيث تشمل الحالة الاولى جميع الازواج دون النظر الى مستوياتهم التعليمية، والحالة الثانية جميع الازواج من حملة شهادة البكالوريوس او الماجستير او الدكتوراة، وتشمل الحالة الثالثة جميع الازواج من حملة شهادة الدبلوم فما دون.

وهنا يمكننا افتراض أن الزوجة تلعب دوراً أساسياً وإيجابياً في عملية "خلق الدخل" أو ما يسمى (Income generation function) فتساهم الزوجة الى جانب الزوج في زيادة الممتلكات بعملها المنزلي، حيث يؤدي تعليم الزوجة الى زيادة انتاجيتها سواء كانت في السوق أو غير السوق، أي ان انتاجيتها في عملها المنزلي ستزيد بزيادة سنوات تعليمها. بالإضافة الى انتقال فوائد تعليمها الذي حصلت عليه الى الزوج (كما ورد في دراسة (بنهام) حول انتقال فوائد التعليم بين الزوجين) بثلاث طرق، الاولى: بتوسيع دائرة المعرفة وتقديم النصيح، وبذلك يكون هناك بديل تام للتعليم الرسمي لكل فرد. والثانية: بمساعدة الطرف الاخر لاكتساب المهارات المتخصصة. والثالثة: في مساعدة الطرف الاخر في اكتساب المهارات العامة، والقدرات على الفهم التكيف مع المتغيرات المحيطة والتعامل معها.

اما وظيفة الزوجة في الحالتين الاولى والثانية، فعلى الاغلب تكون "المحافظة على الدخل" أو ما يسمى بـ (income maintenance function) وليس "خلق الدخل" (income generation function)، أي أن عمل الزوجة يستهدف المحافظة على دخل الاسرة الكلي وإعالة وإعاشة أفرادها وليس لزيادة قيمة ممتلكات الاسرة.

اما بالنسبة للمتغير (NYM) والذي يرمز لمدة الزواج، فيظهر من الجدول (4/19) بأن اشارة المعلمة كانت موجبة في الحالات الثلاث وبالتحديد بلغت قيمتها (0.74) ، (0.76%) ، (0.68%) للحالات الثلاث، على التوالي وكانت جميع هذه المعالم متمتعة بالمعنوية الاحصائية على المستويات المقبولة. وهذا يعني أن العلاقة بين مدة الزواج وقيمة وتملكات الاسرة ايجابية، وتبدو هذه النتيجة مقبولة، اذ يسعى الزوجان - مع مرور الزمن - نحو زيادة ممتلكاتهم كأن يُقدما على شراء الاسهم او العقارات او بناء المساكن او شراء سيارة ... الخ.

مما سبق ومن خلال استخدام التحليلين الوصفي والقياسي (النظري والتطبيقي) لنتائج تقدير الدوال، ضمن إطار فرضيات نظرية الزواج، يمكننا القول بأن هناك تفاعل قوي بين مجموعة العوامل والمتغيرات (الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية) المحددة للانتاجية العالية للزوج في السوق (المقاسة بالعائدات من العمل). ويقدم الفصل الخامس من هذه الدراسة ملخصاً شاملاً للنتائج التي توصلت اليها الدراسة، بالإضافة الى التوصيات المبنيّة عليها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الرابع

- 1- Lee Benham, "Benefits of Women's Education within Marriage", Journal of Political Economy 82 (March-April, 1974), Page 64.
- 2 Benham, المرجع السابق.
- 3 Benham, المرجع السابق.
- 4- Gary S. Becker, "A Theory of Marriage" : Part I, Journal of Political Economy 81, (July/August 1973), pages 813-846.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي الى قياس وتحليل أثر تعليم كل من الزوج والزوجة على انتاجية وكفاءة العمل لكل منهما في السوق (مقاسة بالعائدات من العمل)، مع التركيز على العوامل المؤثرة على انتاجية الزوج، ضمن اطار فرضيات نظرية الزواج.

ويستعرض هذا الفصل النتائج التي توصلت اليها الدراسة، ويقدم التوصيات المبنية على ضوء تلك النتائج.

النتائج:

لقد تبين - في الفصل الرابع - من خلال تحليل تقدير الدوال، أن هناك مجموعة من المتغيرات المؤثرة على انتاجية الزوج - المقاسة بعائداته من العمل - وأن العلاقات التي تربط بين تلك المتغيرات ببعضها البعض يمكن وصفها بأنها «تشابكية»، بمعنى أنه لا يمكن فصل أثر متغير محدد على انتاجية الزوج، دون أن يكون لبعض المتغيرات الأخرى أثر على ذلك، المتغير المقصود، ومن ثم أثر على انتاجية الزوج. ويوضح الشكل المرفق في بداية الفصل الرابع، نسق العلاقة بين هذه المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

ويمكن تقسيم النتائج التي تم التوصل اليها الى قسمين:-

الأول: من الناحية النظرية للدراسة:

- 1 - تتضمن نظرية الزواج أن الفوائد التي يجنيها الرجل او المرأة من الزواج تتناسب طردياً مع الدخل المتحصل لكلا الزوجين، ورأس المال البشري لهما، والفروق النسبية في معدل الاجور التي يتقاضاها كل منهما.
- 2 - أن مخزون رأس المال البشري لكل من الزوج والزوجة - على حده - يتناسب طردياً مع مخزون رأس المال البشري للطرف الآخر، مما يعني أن الرجل ذي الانتاجية العالية (الذي يتمتع بمستوى تعليم عال) يميل للزواج من المرأة ذات التعليم العالي عند زواجه منها، ويكون أثر تعليم الزوجة الذي حصلت عليه قبل الزواج أكبر من أثر تعليمها الذي تكمله بعد زواجها، على عائدات زوجها.
- 3 - إن العلاقة بين انتاجية الزوجين، سواء كانت في السوق أو غير السوق، من جهة، ومخزون رأس المال البشري لكلا الزوجين من جهة اخرى طردية.

الثاني: من الناحية التطبيقية للدراسة:

- 1 - كانت نتائج هذه الدراسة متفقة مع فرضيات نظرية الزواج، اذ تبين من الدراسة، أن هناك علاقة ايجابية قوية بين تعليم الزوجة وانتاجية الزوج، وكذلك بالنسبة للعلاقة بين تعليم الزوج وانتاجية الزوجة، إلا أن أثر تعليم الزوجة يساهم بشكل اكبر في زيادة انتاجية الزوج، من اثر تعليم الزوج في زيادة انتاجية الزوجة.
- 2 - أن الزوج الحاصل على احدى الشهادات الجامعية (البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراة) يتمتع بعائدات أعلى - وبالتالي انتاجية

أعلى - من الزوج الحاصل على شهادة دبلوم كليات المجتمع المتوسطة
فما دون.

3 - أن العائد على تعليم الزوج، والعائد على تعليم الزوجة، كان أعلى ما
يمكن في فترة العشر سنوات الأولى من الزواج، بمعنى أن أثر تعليم
الزوجة (وكذلك الزوج) على إنتاجية الزوج يكون أعلى ما يمكن في
فترة العشر سنوات الأولى من الزواج، ثم يأخذ هذا الأثر بعدها في
التلاشي التدريجي مع مرور الزمن.

4 - كان تعليم الزوج، وتعليم الزوجة، وسنوات خبرة الزوج من أهم
المحددات لعائدات الزوج من العمل - أو لإنتاجية الزوج - إذ توصلت
الدراسة من خلال احتساب قيمة مرونة الأجر الشهري للزوج
بالنسبة لسنوات خبرته إلى أن الأثر الإيجابي لتعليم الزوجة على
إنتاجية الزوج، لا يتحقق إلا عند المستويات التعليمية العالية
(نسبياً) للزوجة (ثمان سنوات دراسية كحد أدنى).

وتبين كذلك من احتساب قيمة مرونة الأجر الشهري للزوج بالنسبة
لسنوات تعليم الزوجة، بأن ارتفاع مستوى تعليم الزوجة يؤدي إلى
ارتفاع متوسط الأجر التي يحصل عليها الزوج، ولكن بمعدلات
بطيئة نسبياً، وكانت قيمة مرونة الأجر الشهري للزوج بالنسبة
لسنوات تعليمه التي أنهاها، تتزايد على زيادة سنوات التعليم، وقد
تجاوزت قيمتها (المرونة) "الواحد الصحيح" عند حصول الزوج على
الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، أي بعد انتهاء ست عشرة
سنة دراسية "بالمتوسط"، وتزايدت قيمة المرونة لتصل إلى (1.19)
ثم إلى (1.32) عند حصوله على الشهادة الجامعية الثانية
(الماجستير)، والثالثة (الدكتوراة) على التوالي.

5 - كان أثر تعليم الزوجة الذي حصلت عليه قبل الزواج، ايجابياً على انتاجية الزوج، بينما الملفت للانتباه هو ما توصلت اليه الدراسة بشأن أثر تعليم الزوجة الذي أكملته بعد زواجها، اذ كان يؤثر سلباً على انتاجية الزوج. وتبين كذلك بأن الاناث اللواتي يحصلن على مستويات تعليمية عالية نسبياً، يرتبطن بازواج يتمتعون بمستويات تعليمية عالية، أي بانتاجية عالية، أو بمعنى آخر؛ إن الرجل ذي المستوى التعليمي العالي يميل للارتباط من المرأة التي حصلت على مستوى تعليم عالٍ عند زواجه منها.

6 - دلت نتائج الدراسة على أن للموقع الجغرافي لمكان العمل بالنسبة للزوج والزوجة، وكذلك مكان الإقامة (سواء في المدن او الريف) أثر كبير على العائدات من العمل لكل منهما. إذ تبين بأن قيمة العائد على تعليم الزوج، والعائد على تعليم الزوجة العاملين في عمان، يفوق قيمته للزوج والزوجة، العاملين في إربد. وهذا مؤشر على وجود فروق في متوسط الاجور بين المناطق في الاردن او على وجه التحديد بين عمان وبقية المحافظات في المملكة. وكان الأثر الايجابي لتفاعل المستويين التعليميين للزوج والزوجة القاطنين في المدن أكثر وضوحاً وأثراً على عائدات الزوج (وبالتالي انتاجيته) منه في حالة الأزواج القاطنين في الريف.

7 - أظهرت النتائج بأن للعلاقة القرابية بين الزوجين أثر سلبي على انتاجية الزوج، إذ كان تفاعل تعليم الزوج مع تعليم الزوجة في حالة الزوجين غير المرتبطين بعلاقة قرابية، اكبر بكثير منه في حالة الزوجين المرتبطين بعلاقة قرابية، ويدل هذا على أن الاناث اللواتي يتمتعن بمستويات تعليمية عالية يملن للارتباط بازواج من خارج العشيرة، وذلك بحكم تعليمهن، وثقافتهن وتمتعهن بحرية أكبر في

اختيار الزوج "الملائم والمكافئ" لهُن في المستوى التعليمي، من
الاناث اللواتي لم يحظين بمستوى تعليم عالٍ.

8 - أما بالنسبة لعدد الاطفال، فقد كانت العلاقة بين عدد الاطفال
المنجيين من الزواج الحالي، وعائدات الزوج ايجابية (سواء كان
الزوج يعمل في عمان أو اربد)، في حين ان العلاقة بين عدد الاطفال،
وعائدات الزوجة من العمل (أو انتاجيتها) كانت سلبية (سواء كانت
تعمل في عمان أو اربد).

9 - تشير نتائج تقدير معلمات دالة قيمة التملكات الاسرية الجديدة بعد
الزواج، الى أن البعد الآخر لتعليم الزوج والزوجة، هو أثره على
قيمة تملكات الاسرة، إذ تنعكس آثار التعليم الايجابية (لكلا الزوجين)
بشكل ايجابي وقوي على قيمة التملكات. وتبين بأن أثر التعليم في
حالة الأزواج من حملة احدى الشهادات الجامعية الثلاث اكبر من اثره
في حالة الأزواج من حملة شهادة دبلوم كليات المجتمع المتوسطة فما
دون. وتزداد قيمة تملكات الاسرة مع زيادة مدة الزواج، وانخفاض عدد
الاطفال المنجيين، اما بالنسبة لأثر معدل عدد ساعات العمل المنزلي
للزوجة، على قيمة تملكات الاسرة، فقد كان ايجابي في حالة الأزواج
الحاصلين على احدى الشهادات الجامعية الثلاث، وسلب في حالة
الأزواج الحاصلين على شهادة الدبلوم فما دون.

التوصيات:

- 1 - ان تطور المجتمع مرتبط بتطور نظرتة للمرأة، وموقفه تجاهها، وتجاه مشاركتها للرجل في مجالات العمل المختلفة. والمرأة - كونها نواه الاسرة والمجتمع، ولما تقدمه من ادوار ابداعية ونتاجية على مستوى الفرد والاسرة والمجتمع - بحاجة الى المزيد من الرعاية والاهتمام، وتكثيف الجهود للاهتمام بقضاياها بشكل عام، ولتعزيز مكانتها الاجتماعية، والاعتراف بدورها الريادي واسهامها الحقيقي في تعزيز الرفاه المادي والاجتماعي للاسرة والمجتمع.
- 2 - الاستفادة من الوسائل الاعلامية المختلفة، في نشر الوعي الثقافي لدى افراد المجتمع (ذكوراً واناثاً) لأهمية الدور الذي تؤديه المرأة في حياة الاسرة، وما يقتضيه ذلك من ضرورة تأهيلها واعدادها اعداداً جيداً، وذلك عن طريق التعليم، وتشجيعها لنيل أعلى المستويات التعليمية، لتتمكن بكل جدارة من إفادة مجتمعتها.
- 3 - ضرورة الاهتمام بالتطوير النوعي للقوى العاملة النسائية وتوجيه برامج التعليم والتدريب لتحقيق ذلك.
- 4 - العمل على تبني سياسات واضحة لدعم تعليم وتأهيل المرأة، وزيادة مشاركتها في القوى العاملة، واصدار التشريعات والانظمة المحفزة لعمل المرأة، والتي تحد من كافة أشكال التحيز والتمييز ضد المرأة في العمل.

مصادر الدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر العربية:

- (1) بني هاني، عبد الرزاق، الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لقوى المرأة العاملة في الاردن، دراسة تحليلية، جامعة اليرموك، اربد، 1993.
- (2) بني هاني، عبد الرزاق، ومحمد الروابدة، «الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الاردنية في محافظة اربد (1991)». منشورات جامعة اليرموك 1993، مجلة ابحاث اليرموك: سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد التاسع، العدد الثالث، ص ص 9-47.
- (3) دائرة الاحصاءات العامة، النتائج التفصيلية لمسح العمالة والبطالة والعائدين والفقير لعام 1991، عمان، كانون اول 1992، ص (22-25) والجدول رقم (1) ص (30).
- (4) زيتون، محيا، «قياس مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي» ورقة قدمت في ندوة المرأة والاستخدام والتنمية في الوطن العربي، والتي عقدت في عمان خلال الفترة 16-18/ كانون الاول 1991، AWAD/ILO.
- (5) شامي، ستاي، ولوسين تامينيان، «المرأة، العمل، ومشاريع التنمية، حالتان دراستيان من الاردن»، قسم الانثروبولوجيا معهد الآثار والانثروبولوجيا - جامعة اليرموك 1990.
- (6) شخاترة، حسين، «مشاركة المرأة في قوى العمل الاردنية والعوامل المؤثرة عليها»، مجلة العمل، العدد 52 لعام 1990، ص ص 37-46.
- (7) شرابي، هشام، البنية البتركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت، 1987.
- (8) العكل، محمد عبد الهادي، «ظروف تشغيل المرأة الاردنية في الصناعات الحديثة، بحث قدم للندوة التي نظمها المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية، عمان، 1993.
- (9) فرح، ناديا رمسيس، «المرأة والاستخدام والقوى العاملة، ورقة قدمت في ندوة المرأة والاستخدام والتنمية في الوطن العربي، والتي عقدت في عمان، خلال الفترة 16-18/كانون الاول 1991، AWAD/ILO.
- (10) «المرأة والاستخدام والتنمية في العالم العربي»، الهيئة العربية للمرأة والتنمية، منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي لدول العربية.
- (11) المصري، منذر؛ قضايا المرأة في التعليم. ورقة عمل قدمت في اللقاء التمهيدي للاعداد لندوة «نحو استراتيجية وطنية للمرأة في الاردن». والتي نظمتها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، عمان، 7 آذار 1993.
- (12) وزارة التربية والتعليم: التقرير الاحصائي السنوي التربوي للعام الدراسي 1990/1991

المصادر الأجنبية:

- (1) Becker, Gary S. "A Thoery of Marriage Part I", *Journal of Political Economy* 81, (July-August) 1973 (813-846).
- (2) Benham, Lee "Benefits of women's Education within Marriage", *Journal of Political Economy* 82, (March-April) 1974, (57-75).
- (3) Boserup, Ester. "Women's Role in Economic Development" (New York: Martin's Priss, 1970), Pt.1.
- (4) Deere, Carmer Diana "The Division of Labor by sex in Agriculture: Apevnian Case Study". *Economic Development and cultural Change*, Volume 30, Number 4, July 1982, (795-811).
- (5) Department of Statistics: *Jordan Population and Family Health Survey* 1990.
- (6) Hani, A. Bani Economic Development and Cultural Change in Jordan:"The Case of Female Labor in Agriculture" *Economic Development and Cultural Change*, Forthcoming Paper.
- (7) Miller, Barbara D. "Female Labor Participation and Female seclusion in Rural India; A Regional view" *Economic Development and cultural Change*, Volume30 number, 4 July 1982, (777-794).
- (8) Mincer, Jacob & solomor Polachek, "Family Investments in Human capital: Earnings of women, *Journal of Political Economy* 82, (March- April), 1974, (76-108).
- (9) Neuman, Shoshana and Adrian Ziderman, Benefits of Women's Education within Marriage: Results for Israel in a Dual Labor Market Context". *Economic Development and Cultural Change*, Volume 40, number 2, January 1992.

أخي الفاضل، اختي الفاضلة،

تحية أخوية أزجيتها اليك حيثما كنت:

أقوم أنا الباحثة باسمه الشرع من قسم الاقتصاد في جامعة اليرموك بإجراء بحث اقتصادي - اجتماعي عن أثر تعليم وثقافة المرأة المتزوجة (أو الرجل المتزوج) على إنتاجية وكفاءة العمل لزوجها (أو لزوجته).

وبناءً على ما تقدم، فإن المعلومات التي تتفضل بإعطائها سوف تعامل بالسرية التامة، وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، ولذلك فإنه ليس مطلوباً منك أن تعطي أية معلومات تشير الى هويتك، عنوان سكنك، أو أي شيء يشير الى شخصيتك، ولك دوام الاحترام والتقدير لدعمك عملية البحث العلمي التي تهدف أولاً وأخيراً الى الكشف عن مواطن الخلل في البناء الاقتصادي والاجتماعي للإنسان.

ملاحظة:- (يمكن للأشخاص غير المتزوجين تعبئة استمارة الاستبانة، بحيث توضع الاجابة على الأسئلة عند المكان المخصص للزوج في حالة الذكور، وعند المكان المخصص للزوجة في حالة الإناث، وسيتم استخدام المعلومات فيها لأغراض المقارنة فقط).

أولاً: اسئلة عامة:-

١. الجنس ذكر انثى
٢. الحالة الاجتماعية اعزب/عزباء متزوج/متزوجة أخرى (مطلق، أرمل)
٣. العمر بالسنوات للزوج () للزوجة () لغير المتزوج/لغير المتزوجة.
٤. عدد مرات الزواج للزوج () للزوجة ()
٥. مدة الزواج الحالي (أرجو تحديد المدة بالأشهر أو بالسنوات) (.....شهر،سنة).
٦. العلاقة القرابية بين الزوج والزوجة أبناء العم أو أبناء الخال، أردنية، عربية، أجنبية.
٧. عدد الأولاد والبنات المنجبين من الزواج الحالي:-
 أولاد بنات
٨. مكان السكن:-
 مدينة قرية

ثانياً:- المستوى التعليمي

٩. عدد السنوات الدراسية منذ الابتدائية وحتى آخر شهادة تم الحصول عليها:-
(أرجو تحديد عدد السنوات) للزوج للزوجة
١٠. عدد السنوات الدراسية للزوجة قبل الزواج (ان وجد)

١١. عدد السنوات الدراسية للزوجة بعد الزواج (ان وجد)
١٢. المؤهل العلمي التي تحمله الآن (أو أعلى شهادة علمية):-
 للزوج للزوجة
١٣. الوظيفة أو المهنة التي تمارسها الآن (إذا كان احدهما أو كلاهما بدون عمل
 (نرجو تحديد ذلك) للزوج للزوجة
١٤. ماهي طبيعة المهنة التي تمارسها اذا كانت الاجابة تختلف عن الاجابة بالسؤال السابق. (كتابية،
 ادارية، افتاحية، بحثية):- للزوج للزوجة
١٥. القطاع الذي تعمل فيه حالياً (حكومي، خاص، شبه حكومي)
 (نرجو التحديد). للزوج للزوجة
١٦. عدد ساعات العمل اليومية المعتادة: للزوج للزوجة
١٧. عدد ايام العمل الاسبوعية المعتادة: للزوج للزوجة
١٨. مكان العمل (اسم المدينة أو القرية): للزوج للزوجة
١٩. هل هناك ساعات عمل اضافية؟ (نرجو ذكر معدل عدد الساعات الاسبوعية في حالة تواجدها)
 للزوج للزوجة
٢٠. ماهو عدد السنوات التي مضت منذ تسلم الوظيفة الحالية والوظائف السابقة (ان وجدت) (بالاشهر
 والسنوات): للزوج للزوجة
٢١. الراتب الشهري من الوظيفة الحالية بالدينار:
 للزوج (..... دينار) للزوجة (..... دينار)

٢٢. الراتب الشهري للابناء العاملين وغير المتزوجين والمقيمين مع الأسرة.

ذكور	اناث
-١	-١
-٢	-٢
-٣	-٣
-٤	-٤

٢٣. هل هناك مصدر دخل آخر (ايجار اراضي، عقارات، أسهم، تقاعد، ضمان اجتماعي):-

- أ. للزوج نعم لا
- ب. للزوجة نعم لا

٢٤. قيمة الدخل المتحصل من المصادر الأخرى في السؤال السابق

- (نرجو تحديد القيمة بالدينار) للزوج للزوجة

٢٥. هل حدثت تملكات جديدة منذ الزواج حتى الآن (مثل شراء سيارة، منزل، ادخارات في البنك، شراء اسهم، عقارات، أخرى..... الخ)
٢٦. ماهي القيمة التقديرية لتلك الممتلكات (ان وجدت) بالدينار
 للزوج (..... دينار) للزوجة (..... دينار)
٢٧. ماهي مساحة الأراضي المملوكة (الزراعية وغير الزراعية) ان وجدت:
 للزوج (.....) للزوجة (.....)
٢٨. المسكن الذي تقطن فيه:
 ملك للزوج ملك للزوجة ملكية مشتركة بين الزوجين
 ملك لعائلة الزوج ملك لعائلة الزوجة مستأجر
٢٩. قيمة ايجار السكن في حالة الاستئجار بالدينار (.....).
٣٠. ماهي الأعمال التي تقومين بها في المنزل (يمكن ان توضع اكثر من اجابة واحدة):--
 الأعمال المنزلية اليومية المعتادة (مثل الطبخ، الغسيل، التنظيف،... الخ)
 مساعدة الزوج في اعمال الانتاجية.
 اعمال زراعية عائلية.
 تربية حيوانات انتاجية مثل الابقار، الاغنام، الدواجن،... الخ)
 أخرى (ارجو التحديد)
٣١. ماهو معدل عدد الساعات التي يقضيها الزوج أو تقضيها الزوجة في العمل المنزلي:
 للزوج..... للزوجة
٣٢. اذا كان هناك مساعدة تقدمها الزوجة (أو الزوج) لزوجها (لزوجته) في مجال العمل، فما هي تلك المساعدة. (ارجو التحديد)
.....
.....
٣٣. ماهو معدل عدد الساعات اليومية التي تلزم لمساعدة الزوج (أو الزوجة) لزوجته (لزوجها)، ارجو التحديد بناءً على اجابة السؤال السابق.
.....
.....
٣٤. الخلفية الاجتماعية للزوج:--
 مهاجر من القرية الى المدينة.
 مقيم بالمدينة منذ الولادة.
الخلفية الاجتماعية للزوجة:--
 مهاجرة من القرية الى المدينة.
 مقيم بالمدينة منذ الولادة.

وشكراً على تعاونكم

Hasbunds Productivity Within Marriage Theory

By:

Basima M. Al-Shar'a

Supervised by:

Dr. Khalil Hammad

ABSTRACT

Marriage Theory proposes that the benefits gained by spouses through marriage are directly proportional to their income, their human capital, and to the relative differences in their wage rates. It also claims that marriage, as a strong relationship, helps develop motives, incentives and many reciprocal benefits between husbands and their wives of most importance are benefits related to the stock of human capital. This stock for one spouse is directly proportional to that of the other.

This study aimed at measuring and analyzing the impact of spouse and analyzing the impact of spouse education on his and/or her market productivity as measured by work returns, with emphasis on factors that affect such productivity in the framework of marriage theory.

A survey questionnaire was developed and employed to collect data from families in major governorates in Jordan, namely: Amman, Irbid, Zarqa and Mafraq. Data collection started in April, 1994, and was completed in September of the same year. The size of the sample was reached (750) case.

The results of this study give support to the hypotheses of marriage theory. The following results were observed.

- There exists a strong positive relationship between the wife's education and her husband's productivity, as measured by work returns. The impact of such education on the husband's productivity is highest in the first ten years of marriage, a period characterized by high productivity of the husband.

- The impact of the wife's education is higher for her pre-marriage education than for her post-marriage education.
- Females of relatively higher levels of education tend to marry males of higher levels of education, and from outside their own families.
- The interaction of the levels of education for both spouses reflects positively on their after - marriage new properties and assets.
- There exists a weak positive relationship between the husband's education and his wife's productivity, as measured by work returns' i.e., the wife's education has more impact on the productivity of her husband than his education has on her productivity.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University